

الأمن القومي الفلسطيني

مرتكزات وتحديات



منظمة التحرير الفلسطينية

مركز التخطيط الفلسطيني

رئيس التحرير:

أ. مجد الوجيه مهنا

مدير التحرير :

د. خالد شعبان

هيئة التحرير :

مطيع بسيسو

احمد الطيبي

طباعة وتنسيق :

محمد حمودة

ملاحظة/ لا يجوز طبع أي جزء من هذه النشرة أو خزنها في

أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز

التخطيط الفلسطيني

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعكس
بالضرورة آراء المركز.

المحتويات

5	أ.جمال البابا	تقديم.....
8	أ.منصور أبو كريمة أ.سليم ماضي	التحديات الداخلية للأمن القومي الفلسطيني.....
40	أ.اشرف أبو عابدة	التحديات الإقليمية للأمن القومي الفلسطيني.....
62	أ.يحيى قاعود	التحديات الخارجية للأمن القومي الفلسطيني.....
105	أ.رائد حلس أ.محمود عيسى	التحديات الاقتصادية للأمن القومي الفلسطيني.....
128	د.خالد شعبان أ.حسن نيهان	التحديات الاجتماعية للأمن القومي الفلسطيني.....
158	أ.رائد موسى أ.اسلام موسى أ.رائد نجم	المحور العسكري للأمن القومي الفلسطيني.....
179	أ.محمد عوض التلبناني	تحديات قانونية للأمن القومي الفلسطيني.....

تقديم

أ.جمال البابا

بالرغم من الأهمية الكبيرة للدراسات المعنية بالأمن القومي في عالمنا المعاصر، إلا أن تعريف الأمن القومي مازال يواجه الكثير من النقد ولم يتم صياغة تعريفاً محدداً جامعاً للأمن القومي، وإن كان هناك شبه إجماع على أن دراسة الأمن القومي يجب أن تسلط الضوء على كل مناحي الحياة السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية بحيث تؤدي في النهاية إلى تحقيق الرفاهية للمواطن وتحفظ أمنه وتوفر له حياة كريمة.

يتضح مما سبق أن مفهوم الأمن القومي الجمعي أصبح حقلاً شاملاً لأي فضاء أو متغير باعتباره القاعدة التي ينطلق منها كل فعل ورد فعل في سبيل الوصول إلى المنفعة القومية. وأمام انتقال مفهوم الأمن القومي المقتصر على الدولة إلى مفاهيم أكثر شمولية، خرجت نظريات الأمن المجتمعي التي تهدف إلى تأمين الأفراد والجماعات، بحيث يتكيف المفهوم مع حقيقة وواقع العالم المعاصر واهتماماته المتغيرة، التي أكدت أن الأمن القومي لا يمكن تحقيقه بالقوة العسكرية فقط خاصة مع بروز تهديدات وتحديات متنوعة خارجية وداخلية.

إن تطور مفهوم الأمن القومي وصولاً إلى تبلوره بشكله الحالي الشامل يكاد يتشابه مع أزمة الأمن القومي الفلسطيني، بل يكاد يتطابق معه زمانياً، فكما أسفرت الحرب العالمية الثانية عن منتصرين ومهزومين تشكل من خلالها المجتمع الدولي الحالي ومراكز القوى فيه، فإن فلسطين والشعب الفلسطيني كانوا أحد ضحايا هذه التشكيلة الدولية. فلم تكف تنقضى أعوام ثلاثة على انتهاء الحرب إلا وكانت دولة إسرائيل قد عُززت في ارض فلسطين حرباً للاستعمار في المنطقة العربية. وفي الوقت الذي كان مفهوم الأمن القومي في سبيله إلى

التبلور كنتيجة حتمية لحقوق المنتصرين، تعرض مفهوم الأمن القومي الفلسطيني لضربة قاصمة انحصرت مرتكزاته على التثبيت بالأرض والبقاء، واصبح الاستمرار والحفاظ على الهوية هو الهم الأكبر للمجموع الفلسطيني حتى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

ونحن هنا بصدد الحديث عن الأمن القومي الفلسطيني الذي لا يختلف كثيرا عن الأمن القومي لأي من الدول القائمة رغم الوضع الفلسطيني الخاص المتمثل بحركة تحرر وطني أوجدت النواه الأولى لإقامة كيائها المستقل على أرضها السليبية، ورغم ذلك فإنه من الصعوبة بمكان بلورة مفهوم محدد للأمن القومي الفلسطيني حتى مع وجود منظمة التحرير الفلسطينية كإطار سياسي وقانوني يجمع الكيانية الفلسطينية حيث الاطار الجغرافي لهذا الكيان مازال في طور التكوين وإن كان حصول فلسطين على منزلة عضو مراقب في الأمم المتحدة عام 2012 جعل إمكانية وضع توصيف وتعريف للأمن القومي الفلسطيني إلى حد ما في متناول اليد.

إن ما يتعرض له الأمن القومي الفلسطيني من مخاطر وتحديات دفعنا في مركز التخطيط الفلسطيني إلى إنشاء دائرة أبحاث الأمن القومي التي تضم مجموعة من الباحثين الأكفاء، هذه الدائرة التي يرجع الفضل في إنشائها إلى السيدة مجد مهنا مدير عام المركز ضمن رؤيتها الشاملة لاستنهاض العمل البحثي في فلسطين وبعد نقاشات طويلة ومعقدة استطاع الأخوة باحثي الدائرة تقديم تعريف ربما يكون تعريفا شبيه جامع للأمن القومي الفلسطيني وتحديد مرتكزاته الرئيسية. الأمن القومي الفلسطيني هو "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها منظمة التحرير الفلسطينية لحماية حقوق الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني في مواجهة تهديدات وتحديات داخلية أو خارجية بما يحقق الوصول للأهداف الوطنية في البقاء والحرية والاستقلال والعودة"، كما تم تلخيص المرتكزات الرئيسية للأمن القومي الفلسطيني على النحو التالي.

- حماية حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والسياسية وهويته الوطنية والثقافية أينما وجد وتعزيز مقومات بقائه في فلسطين.

- الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني ومكتسباته وموارده ووحداية تمثيله واستقلال

قراره.

- تعزيز ثوابت المشروع الوطني المستند لقرارات الشرعية الدولية في سبيل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ومواجهة سياساته وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وضمان حق عودة اللاجئين.
- تعزيز الحقوق الوطنية من خلال تمتين شبكة العلاقات الفلسطينية مع الدول والشعوب الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية.

التحديات الداخلية للأمن القومي

الفلسطيني

أ. منصور أبو كريم

أ. سليم ماضي

أولاً: مهددات الأمن القومي الفلسطيني

تلعب التهديدات الداخلية والخارجية دوراً رئيسياً عند وضع استراتيجية للأمن القومي تقوم على الحد من تأثير تلك المهددات على تماسك المجتمع والنظام السياسي، لذلك يتطلب تحديد مصادر التهديد للأمن القومي، وضرورة معرفة تأثير هذه التهديدات على أبعاد الأمن القومي المختلفة، وهو الهدف الذي يسعى التهديد للإضرار به. ويُمكن ذلك من رسم السياسة الأمنية. ووضع استراتيجية المواجهة والخطط المفصلة لدرء ومقاومة وإزالة التهديد. كما يمكن من التغلب على نقاط الضعف في تلك الأبعاد وتقويتها. والعمل على التمسك بنقاط القوة فيها والمحافظة عليها. ومن المناسب بدء الحديث عن موضوع الأمن السياسي بتحديد المفهوم وأهم الحقائق المتصلة به. فالأمن السياسي يعرف بأنه: "حماية المواطن والمجتمع والدولة من التهديدات الخارجية والداخلية ذات الطابع السياسي،¹ وهذا المفهوم يقودنا إلى مجموعة من

¹ العماد تركماني، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، دار الأولى للنشر والتوزيع، دمشق - سوريا 2004، ص39.

الحقائق. أول تلك الحقائق، إن السلطة السياسية وكما هو معروف تدير المجتمع بكامله، فهي تنظم العلاقات بين الجماعات العديدة والمتنوعة التي يتكون منها المجتمع، بشكل يكفل بقاءها مندمجة بالمجموع الكلي، ويوفر لها الطوعية اللازمة لمواجهة التحولات الخارجية والداخلية، والاعتراف بهذا الدور للسلطة السياسية، يعني تأكيد سيادة هذه السلطة، وهي تنظم العلاقات بين الأمم والمجموعات الاجتماعية الأخرى وفيما بين الدول وحلفائها¹.

وللبعد السياسي شقان، الأول داخلي (السياسة الداخلية)، الذي من خلاله تدير الدولة مجتمعها، والثاني خارجي (السياسة الخارجية) والذي تعمل الدولة من خلاله على حماية كيانها، وتحقيق غاياتها الوطنية. وللسياسة الداخلية جانبان أيضاً، هما الأكثر أهمية للأمن الوطني (القومي)، في بعده السياسي، هما: الاستقرار السياسي للجبهة الداخلية، وتماسكها. وديناميكية القيادة السياسية، وقدرة النظام على تطوير نفسه لملاحقة الأحداث، ويتوقف ذلك على إمكانية تأمين الدولة لشقي السياسة الداخلية والخارجية في مواجهة التحديات.

A. العوامل المهددة للبعد السياسي:

تعتبر العلاقة التي تربط مفهوم الأمن القومي والتهديدات أو التحديات التي تواجه الأمن القومي علاقة تأثير متبادل، وأن أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن القومي لا بد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد. فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة. ولقد ركزت الدراسات الأمنية في السابق على خطر الغزو العسكري، باعتباره أهم مصدر من مصادر تهديد الأمن القومي، إن لم يكن مصدرها الوحيد². غير أن الدراسات الحديثة للأمن القومي ذهبت إلى وجود مصادر أخرى لا تقل أهمية عن البعد العسكري للتهديد، تتمثل في التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... ببعديها الخارجي والداخلي. وهناك ترابط وثيق بين هذين المستويين "التهديدات الداخلية، والتهديدات الخارجية"، فعملية تقسيم مصادر التهديد لا تصلح كأداة

¹ عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، الناشر دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت - لبنان، 1989، ص152.

² فهد الشقحاء. (2004): الأمن الوطني: تصور شامل المفهوم - الأهمية - المجالات - المقومات، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض - السعودية، ص71.

للتحليل العلمي، حيث يستحيل عزل تلك المصادر. فالعلاقة بين هذين المستويين علاقة تفاعل متبادل، يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لارتباط المصادر الداخلية والخارجية إلى الدرجة التي قد تكون فيها المصادر الداخلية خالقة لبيئة ينشط فيها التهديد الخارجي، وقد تجد هذه التهديدات الخارجية ذرائع لها في المصادر الداخلية¹ وللأمن السياسي في الدولة أثرين مباشرين هما غاية ما تسع إليه الحكومات الحديثة. الأول: زوال ما يهدد كيان السلطة الحاكمة. والثاني: زوال ما يعيق قدرة الحكومة على الحكم بفعالية² ويمكن تحديد المهديدات الداخلية والخارجية للأمن القومي في العناصر التالية:

1. المهديدات الداخلية³:

A. تؤدي الاضطرابات الداخلية المستمرة، والصراع على السلطة، إلى تدخل القوى الخارجية لتأمين مصالحها الخاصة، مما يفقد الدولة استقرارها السياسي، ويهدد أمنها الوطني. ويفقدها، عادة، القدرة على التحرك السليم لمواجهة الأخطار، التي تهدد أمنها الوطني. وهو الأمر الذي تعاني منه الحالة الفلسطينية منذ إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، خاصة بعد الانقسام الفلسطيني.

B. كثرة الأطراف المؤثرة في صنع القرار السياسي، تُعقد اتخاذه، وهي بذلك تهدد الأمن الوطني في بعده السياسي الداخلي، حيث ينتج عن تدخلها تأخر في اتخاذ القرار، وقد تعرقه. في الوقت الذي يحتاج فيه الأمر إلى السرعة، لديناميكية المواقف السياسية وسرعة التغيرات على الجبهة الداخلية. وهنا قد تلعب المصالح الشخصية والحزبية دوراً سلبياً في عملية اتخاذ القرار الفلسطيني، وذلك بهدف الحفاظ على بعض المكتسبات والامتيازات الشخصية على حساب المصلحة العليا للشعب الفلسطيني.

¹ سليمان الحربي. (2008): مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته "دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد (19)، مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2008 ص 27.

² سمعان فرج الله. (1994): أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة - مصر، ص 79

³ أسس ومبادئ الأمن الوطني، موقع مقاتل الصحراء،

C. تتسبب الخلافات المذهبية للأحزاب والقوى السياسية (وخلاف بعضها السياسي)، إلى تغليب المصالح الذاتية، على مصلحة الأمن الوطني، نتيجة للتعصب غير الناضج للحزب أو الطائفة، أو بالجهل السياسي، وفي كلا الحالتين (تعصب أو جهل) يتهدد الأمن الوطني داخلياً، إلى حد تدمير كيان الدولة نفسه، وانهيار أمن الوطن، كما هو الحال في الحالة الفلسطينية بسبب الانقسام الفلسطيني منذ عام 2007م

D. تلجأ القوى المعارضة للحكومة، بتحريض من قوى أجنبية أحياناً، إلى أعمال تخريبية ضد المنشآت الحيوية، والممتلكات العامة والخاصة، مما يؤثر على تقبل الشعب للقيادة الشعبية، وجهود الدولة في كافة المجالات. وهذه الأعمال مؤثرة كذلك بفاعلية على المواقف الحيوية، مثل الإعداد للحرب وإدارتها. وتتاسب مثل هذه الأعمال التخريبية الدول الصغرى، لتمارسها في مواجهة الدول الكبرى، للتأثير على جبهتها الداخلية، أو الأقليات في مواجهة الغالبية.

2. المهددات الخارجية¹:

a. يُعد فقدان الدولة القدرة على اتخاذ قرارها السياسي الخارجي، أحد صور التهديدات السياسية الخارجية، وأكثرها خطراً على الأمن الوطني، وتعرف "بالتبعية السياسية".

b. تمارس بعض الدول ذات النفوذ، ضغطاً سياسياً على التكتلات المختلفة، لتقطع علاقاتها مع دولة معادية لها. ويؤدي النجاح في تلك الضغوط إلى تهديد السياسة الخارجية، التي تعزل عن الوسط الدولي أو الإقليمي

E. (ج) قد يفرض التنظيم الإقليمي (أو الدولي)، مقاطعة سياسية على أحد أعضائه كعقوبة للدولة لمخالفتها النظام، وهو ما يهدد الأمن السياسي لهذه الدولة، ويعرقل علاقاتها الخارجية.

F. (د) تقيد عضوية الدولة بالأحلاف الخارجية، من مرونة قرارها السياسي، الذي يجب أن يرتبط بقرار الحلف، وغالباً يكون القرار صادراً عن الدولة الأكبر في الحلف. وقد يضطرها قرار الحلف إلى معاداة آخرين دون مبرر، سوى تنفيذ سياسات الحلف.

¹ أسس ومباني الأمن الوطني، موقع مقاتل الصحراء،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec19.doc_cvt.htm

B. مؤشرات قياس عناصر تهديد البعد السياسي

استطاع علماء السياسة المتابعين الأداء السياسي، خلال تنفيذ سياسات الأمن الوطني، أن يقيسوا مهددات البعد السياسي، من خلال رصد عدة مؤشرات، وظواهر، تعكس قوة التهديدات (أو ضعفها). وتشير المؤشرات إلى وجود تهديد موجه إلى البعد السياسي، في أحد جوانبه (داخلي . خارجي) أو كليهما. ويفيد القياس في التعرف على تلك التهديدات (الموجودة بالفعل)، ووضع أولويات لمواجهتها في خطط مرحلية. وتتمثل أهم هذه المؤشرات في:

(1) مؤشرات قياس السياسة الداخلية:

- (أ) مقاطعة التنظيمات السياسية الشعبية، للنظام السياسي للدولة.
- (ب) انعدام (أو ضعف) الشعور بالولاء والانتماء السياسي للوطن.
- (ج) زيادة نفوذ جماعات الضغط، على النظام السياسي الحاكم.
- (د) غموض الأهداف المرحلية، وعدم اهتمام الدولة بتوضيحها وتناقضها.
- (هـ) ضعف نفوذ السلطة وإهدار هيبته، بشكل عام، والقضاء والشرطة بشكل خاص.
- (و) ضعف المشاركة الشعبية في إبداء الرأي، واختيار ممثلي الشعب في المؤسسات الدستورية.

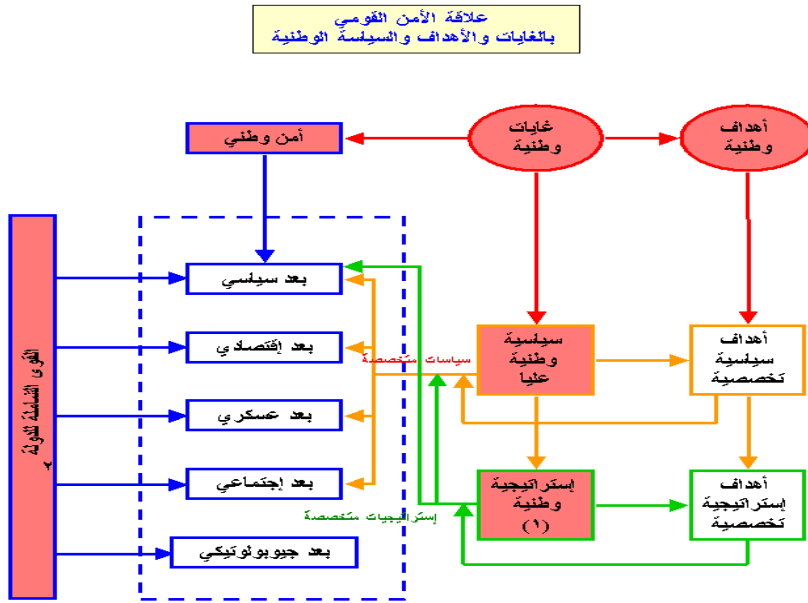
(2) مؤشرات قياس السياسة الخارجية:

- (أ) خسارة الدولة لعضويتها (لعدم الترشيح أو الانتخاب، أو تجميد العضوية، أو الفصل) في المنظمات والهيئات السياسية الدولية والإقليمية.
- (ب) توتر العلاقات الدبلوماسية (أو قطعها)، خاصة مع دول الجوار الجغرافي.
- (ج) فرض عقوبات سياسية على الدولة، أو صدور قرارات إدانة من المنظمات والهيئات السياسية الدولية والإقليمية.
- (د) قيام تحالفات وتكتلات سياسية خارجية، تتعارض أهدافها وسياستها، مع أهداف الدولة السياسية ومصالحها الوطنية.
- (هـ) اكتشاف شبكات تجسس لصالح قوى خارجية.

شكل يوضح تفاعل العوامل الداخلية والخارجية في الحفاظ على الأمن القومي

الفلسطيني

شكل



ثانيا: أزمة النظام السياسي الفلسطيني

يصنف النظام السياسي الفلسطيني، استناداً إلى مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات والعلاقة بينها المعمول به حسب القانون الفلسطيني، بأنه ليس نظاماً برلمانياً خالصاً وليس نظاماً رئاسياً خالصاً، وإنما هو نظام سياسي مختلط (نصف رئاسي نصف برلماني) يجمع بين خصائص النظامين البرلماني والرئاسي.

فقد أقر المجلس التشريعي الفلسطيني القانون الأساسي، وهو بمثابة الدستور المؤقت للمرحلة الانتقالية، في قراءته الثالثة (قانون رقم 96/1) في الثاني من تشرين أول 1997¹. وقد تمت إجازة تعديل القانون الأساسي الفلسطيني في 29 أيار 2003، وقد مورس من أجل تمرير التعديل ضغوط خارجية وداخلية كثيرة، على الشهيد (أبو عمار) لإخراج هذا التعديل إلى حيز الوجود الفعلي. ووفقاً للتعديل الذي حدث على القانون الأساسي، فقد نصت المادة (63) منه على "أن الحكومة" مجلس الوزراء" وهي الأداة التنفيذية والإدارية العليا تضطلع بمسئولية وضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع التنفيذ. وفيما عدا ذلك تبقى لرئيس السلطة الفلسطينية من اختصاصات تنفيذية بواقع القانون الأساسي، وتكون الصلاحيات التنفيذية والإدارية من اختصاص مجلس الوزراء².

❖ واقع أزمة النظام السياسي الفلسطيني

واقع التشويه الذي يعيشه النظام السياسي الفلسطيني بفعل مظاهر الخلل البنيوي التي تعتريه في ظل السلطة الفلسطينية، والناجمة عن مجموعة عوامل موضوعية تتعلق بنشوء السلطة ككيان منقوص، والقيود المفروضة عليها بحكم الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وخاصة تلك التي تحد من إمكانيات تطور الاقتصاد الفلسطيني وبنى المجتمع الفلسطيني باتجاهات تخدم عملية التنمية السياسية الشاملة³. الأمر الذي يمكن تحديد بعض الإشكاليات التي يعاني منها النظام السياسي في النقاط التالية:

- النظام السياسي الفلسطيني لم ينشأ ويتطور نتيجة الممارسة الديمقراطية، وإنما جاء في سياق مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، كما أن التحولات الكبيرة التي طرأت عليه لم تحدث نتيجة تطور في الثقافة السياسية الفلسطينية، وإنما جاءت نتيجة التطورات الدولية والإقليمية، والتي أنتجت اتفاق أوسلو، لذا فإن التغييرات البنيوية التي لحقت بالمجتمع

¹ جواد الحمد. المدخل إلى القضية الفلسطينية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، سلسلة دراسات رقم (21)، 1997، ص 484-492.

² إفرايم هاليفي. رجل في الظل، لندن: وينفيلد وينكلسون، ترجمة: عمر الأيوبي، 2006، ص 211-215.

³ ماهر الشريف. إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع 2007، ص 16-31.

الفلسطيني أفرزت نظاماً سياسياً له خصائصه وسماته التي لم تأت نتيجة لتطور الحياة السياسية الفلسطينية.

- تعد إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، هذه العلاقة وما ترتب عليها من تداخلات في مستوى هياكل ومؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، هي من العوامل المعيقة لتطور هذا النظام¹.

- أدت الضغوط الدولية والإقليمية في إعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني، وتحويله من نظام رئاسي إلى نظام رئاسي برلماني - وتحديد صلاحية كل من الرئيس والحكومة وفق رؤى خارجية، إلى تعميق أزمة النظام السياسي الفلسطيني، فبرزت ازدواجية الحكم وتنازع الصلاحيات، بين رئيس السلطة الفلسطينية، ورئاسة الحكومة، الأمر الذي ساعد على تعميق أزمة النظام السياسي الفلسطيني.

- ظهرت إشكالية أخرى لمأزق النظام السياسي الفلسطيني، تمثلت في التطور الذي طرأ على بنية النظام الفلسطيني السياسي بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006. فقد نشأت علاقة ملتبسة في إطار النظام السياسي بين ثلاث جهات هي منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، وحركة حماس. وتفاقم هذا الأمر بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة العسكرية، وانقسام مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني بين غزة والضفة.

- أدى تعطيل المجلس التشريعي نتيجة لهذا الانقسام الفلسطيني البغيض، إلى غياب العديد من الأدوات الرقابية المهمة، مثل الاستجابات وحجب الثقة، وتفرغ أدوات أخرى من مضمونها من خلال عدم الالتزام بالإجراءات والمدد الزمنية المحددة لها كما هو الحال في موضوع الأسئلة وعدم قيام المجلس بدوره الرقابي في بعض المجالات مثل الرقابة على مدى التزام الوزارات والمؤسسات العامة بتنفيذ القوانين.

- أدى غياب الرقابة البرلمانية على الأجهزة الأمنية ورؤسائها، إلى إبراز الإشكاليات المتعلقة بصلاحيات المجلس في مجال الأمن، خاصة وأن بعض هذه الأجهزة لا تخضع لمجلس الوزراء أو وزير الداخلية¹.

¹ ابراهيم أبراش، النظام السياسي الفلسطيني بين مرحلتين، ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية. <http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=193>

❖ سبل حل الإشكالية والخروج من الأزمة

دخل النظام السياسي الفلسطيني مع أوسلو منعطفاً نوعياً تمثل في قيام سلطة فلسطينية على إقليمها، الأمر الذي جعل الصراع الأساسي يدور حول حدود هذا الإقليم وشكل السيادة الوطنية عليه. ونتيجة لهذه المتغيرات التي شهدتها النظام الحزبي الفلسطيني، والتي تمثلت في إعادة إنتاج هيمنة فتح باستخدام آليات متعددة كبناء الأجهزة الأمنية، وإدارة المواجهة مع الاحتلال بالاستناد إلى قاعدة فتح التنظيمية، واحتواء التشكيلات التقليدية وبالصراع للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى صعود تنظيمات الإسلام السياسي، وتراجع ملحوظ في قوى اليسار الفلسطيني².

ويكاد يكون هناك إجماع وطني على أن أزمة النظام السياسي بلغت ذروتها، وأن جميع أطرافه "سلطة ومعارضة"، في الداخل والخارج يعانون من إشكاليات وأزمات جوهرية متنوعة، ومرتبكون في مواجهة الأحداث والتطورات السياسية في ظل سقوط جميع البرامج الفئوية والحزبية ووصول عملية التسوية والمقاومة إلى طريق مسدود، نتيجة تعنت الحكومة الإسرائيلية والحروب المتكررة.

لذلك فإن المصالح العليا للشعب الفلسطيني، تفرض على منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية والفصائل الوطنية والإسلامية، وبقية أطراف النظام السياسي الفلسطيني، إعادة النظر في بعض المفاهيم التي تحكمت في التوجهات السياسية والحزبية، والدخول فوراً في حوار وطني شامل، ووضع "خطة إنقاذ وطنية" تقوم على:

A. إنهاء الانقسام وإعادة اللحمة الوطنية.

وهذا بدوره يتطلب التوحيد الجغرافي والسياسي لشطري الوطن، وإعادة بناء مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني ضمن برنامجاً وطنياً يخدم المصلحة الوطنية العليا، ويقوم على الشراكة السياسية، وعلى مبدأ فلسطين للجميع وتتسع للجميع.

¹ حسن صالح أيوب، آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2005، ص 87-89.

² جميل هلال: النظام السياسي بعد أوسلو، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لأبحاث الديمقراطية، (1998)، ص 93-108.

B. إعادة تطوير وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير.

لا بد من إعادة بناء وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تصبح بيتاً للكل الفلسطيني في الداخل والخارج للسلطة والمعارضة، وإعادة احياها وتفعيل دورها، فالسلطة لا يمكن أن تكون بديلاً قادراً على احتواء الكل الفلسطيني.

C. نبذ الأوهام حول عملية السلام الحالية.

تجربة أكثر من عقدين من المفاوضات، تؤكد أن عملية السلام وصلت الى نهايتها، ولا أفق لإحيائها فالقوى المتطرفة صعّدت للسلطة في انتخابات ديمقراطية، وأغلبية الإسرائيليين يرفضون التقدم باتجاه عملية السلام¹. وهذا يتطلب الاستمرار في التوجه من قبل القيادة الفلسطينية إلى مجلس الأمن والمنظمات الدولية للحصول على دولة فلسطينية كاملة العضوية، بهدف تعزيز الاشتباك السياسي والقانوني في الأمم المتحدة، من أجل اجبار الحكومة الإسرائيلية على الرضوخ للحقوق الوطنية والشرعية للشعب الفلسطيني.

D. ديمقراطية الحياة السياسية الفلسطينية

لا شك أن اعتماد الديمقراطية كأساس في معالجة قضايا الخلاف داخل النظام السياسي الفلسطيني هو السبيل الوحيد لإعطاء كل ذي حق حقه، أما التمرس خلف المواقف ومحاولة فرضها على الآخرين فيقود الى تعميق الصراع والانقسام السياسي والجغرافي. وديمقراطية الحياة السياسية تعني:²

- عقد انتخابات لكافة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، التشريعية والرئاسية والمؤسسات المحلية، بالإضافة إلى المنظمات الشعبية والاتحادات الوطنية وغيرها.
- أن يبقى الصراع بين مختلف التيارات والاتجاهات يدور في إطاره الفكري والسياسي ولا يتحول الى صراع تناحري أو اقتتال داخلي، فالدروس السابقة من تجربة الاقتتال الداخلي يجب أن تشكل رادعاً لدى الكل الفلسطيني بضرورة عدم تكرار هذه المأساة.

¹ ممدوح نوفل، النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج، 1999م.

<http://www.mnofal.ps/ar/1999/05/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9>

² حسن صالح أيوب، آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2005. 64-68.

- أن تبقى المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني هي الطريق الذي يجمع الكل الفلسطيني.
- أن تعتمد تيارات واتجاهات النظام السياسي قواسم عمل مشتركة. وأن يلتزم الجميع بقرارات الهيئات والمؤسسات القيادية بما يخدم المصلحة العليا للشعب الفلسطيني.
- العمل على استفتاء الشعب الفلسطيني في كل القضايا المصيرية.

E. التأكيد على المشروع الوطني

لم يأتي المشروع الوطني الفلسطيني في القبول بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967، نتيجة الصدفة أو عبر الطرف السياسي، وإنما جاء انعكاس لمجموعة التحولات والمتغيرات والعربية والإقليمية والدولية، التي أثرت على الفكر السياسي الفلسطيني، وجعلته يتطور نحو مزيد من الواقعية السياسية في ضوء تلك التحولات، بالقبول بالحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية، في دولة فلسطينية على 22% من مساحة فلسطين التاريخية. الأمر الذي يتطلب التأكيد على هذا المشروع واتفاق الكل الفلسطيني عليه، ووضع برنامج عمل وطني يزاوج بين المقاومة الشعبية والنضال السياسي، والمقاومة المسلحة، بهدف الاستفادة من كل الوسائل والإمكانيات المتاحة، من أجل سرعة تحقيق هذا المشروع.

لذلك من المفيد أن يدرك الجميع بأن بقاء أوضاع النظام السياسي على ما هي عليه الآن يعني سير الجميع نحو كارثة وطنية جديدة. لأن وجود حياة سياسية فعالة، عبر صندوق الانتخابات يشارك فيها الجميع دون استثناء يمكن أن تؤدي إلى حلول لبعض أزمات النظام السياسي، مع العمل على تقوية بنية مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني التنفيذية والتشريعية والقضائية، والتي تصب بكل تأكيد في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني، على المدى القريب والبعيد، لذلك فأن استمرار انقسام النظام السياسي ومؤسساته ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبر مصدر تهديد للأمن القومي الفلسطيني، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على قدرة الشعب الفلسطيني في مواجهة التحديات والغطسة الاسرائيلية.

ثالثاً: إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية

شكلت ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، انعطافه هامه في مسيرة القضية الفلسطينية، وفي الحياة السياسية للشعب الفلسطيني¹، وتمثل منظمة التحرير إحدى حركات التحرر المعاصرة التي ارتقت بالمقاومة المسلحة للقوى الاستعمارية بما حقق من هذه المنظمة رمزاً للإصرار والصمود خاصة أنها نشأت خارج أراضيها المحتلة مما جعل منها شكلاً فريداً متميزاً بين حركات التحرر الوطني في العالم². فقد استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية أن تفرض نفسها كمخاطب كفاء على صعيد التنظيم الدولي، حيث دعت المنظمة كممثل للشعب الفلسطيني، في مداوات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية³. وتمتعت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها بتأييد الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي الفلسطينية، كما تمتعت بدعم عربي ودولي، واستطاعت بفضل جهودها أن تحظى باعتراف العالم كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، الأمر الذي أجبر إسرائيل في نهاية المطاف على الاعتراف بها، والاتفاق معها على تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال الاعتراف المتبادل بين طرفي اتفاقية إعلان المبادئ أوسلو في سبتمبر 1993م⁴.

❖ : واقع الإشكالية

بدأ ملامح النظام السياسي الفلسطيني بعد التسوية في التغيير، خاصة بعد انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى إشكالية في العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكان البدء بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في غزة وأريحا في أيار/مايو 1994م، ووصول عرفات في تموز/يوليو للإسكاف مباشرة بزمام السلطة الوطنية حديثة النشأة، إشارة إلى انتهاء مرحلة من التاريخ الفلسطيني الحديث، بدأت بالاقتلاع والتشتت الجماعي عام 1948. وحددت وظيفة السلطة الفلسطينية "سلطة الحكم الذاتي المؤقت" حسب

¹ الشعبي، عيسى، عشر سنوات من الصراع بين الحكم الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1975، ص208

² فرج، عصام الدين، منظمة التحرير من 1964/1993، مركز المحروسة للبحث والتدريب، القاهرة 1998م. ص 9

³ كريشان، محمد، منظمة التحرير الفلسطينية، ص43:42

⁴ سلامة، محمد، عبد السلام، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقضايا الحل النهائي بين قواعد القانون الدولي واختلال موازين القوى، شبكة المعلومات الجامعية، جامعة عين شمس، القاهرة 2003. ص27

اتفاقيات السلام المرحلية في المادة الثالثة من إعلان المبادئ، "بأنها سلطة منتخبة من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفق لمبادئ ديمقراطية". وبذلك تم تحديد صلاحياتها وقصرها على النواحي الإدارية، فضلاً عن تحديد تمثيلها للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل حصري، وبشكل شرعي، باعتبارها منبثقة عن اتفاقية دولية، ومن جهة أخرى حددت العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية من خلال قرار المجلس المركزي الذي بموجبه أنشئت السلطة الفلسطينية الصادر في تاريخ 1993/10/10، بتكليف اللجنة التنفيذية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية خلال المرحلة الانتقالية¹.

لذلك يشكل مشروع التسوية واتفاق إعلان المبادئ وما تلاه من اتفاقيات، نقلة نوعية في طبيعة وشكل النظام السياسي الفلسطيني، والذي اعتبرت منظمة التحرير ممثلة له منذ إنشائها 1964 وتم التعامل معها كتجسيد للكيانية السياسية الفلسطينية، من حيث وجود قيادات ومؤسسات². فمنذ إعلان تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية رسمياً، وبعد أن غدت السلطة موجودة؛ دخلت العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية إشكالية معمقة؛ وبدأت بذور المشكلات تظهر على سطح العلاقة، وأخذت تنمو بصورة متدرجة أكثر فأكثر. ولا شك في أن الفترة الزمنية التي عاشتها هذه العلاقة ما زالت قضية مثار جدل ونقاش كبيرين³.

فمن جهة أدخل اتفاق أوسلو الحركة الوطنية الفلسطينية في منعطف حاد، دون أن تحقق البرنامج الذي شكل أحد أبرز محاور الحقل السياسي الوطني، الذي رسمت تخومه منظمة التحرير الفلسطينية خلال ربع قرن من النضال الوطني، ومن جهة أخرى يعتبر اتفاق أوسلو بداية لمرحلة جديدة لعبت فيها السلطة الفلسطينية دوراً محورياً في ساحة العمل السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، الأمر الذي أوجد أزمة علاقة بين الأصل والفرع، كان أحد

¹ الوجيه، مجد، مهنا، السلطة الفلسطينية – دولة فلسطين منظمة التحرير الفلسطينية – العلاقات السياسية والقانونية بعد إعلان الدولة، قراءات استراتيجية، العدد الحادي عشر، مركز التخطيط الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية، غزة فلسطين 2013م.

² علاء، طه، ملامح النظام السياسي الفلسطيني بعد التسوية، وإشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، دينا الوطن 2006

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/02/19/37718.html>

³ نوفل، ممدوح، إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وطرق حلها، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 22، 1995، ص 52

مظاهرها انتقال عملية صناعة الهيمنة في الحقل السياسي الجديد من أطر منظمة التحرير الفلسطينية إلى أطر سلطة فلسطينية تسعى للتحويل إلى دولة على إقليم فلسطيني. ولذا باشرت فور قيامها منح نفسها رموز دولة حديثة وشكلها في المجالات المتاحة لها وفقاً لاتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة. لقد انتقلت السلطة من حقل يخيم عليه خطاب التحرير والمقاومة، ويقيم ائتلاف فصائل مسلحة، ويتسم بالتعددية السياسية والفكرية والإعلامية وبدرجة عالية من التنسيب الجماهيري، ويدير تحالفات عربية ودولية على أساس الموقف من حقوق الشعب الفلسطيني، إلى حقل تسيطر عليه سلطة مركزية في إطار اتفاقيات مرحلية¹. ويمكن رصد بعض مظاهر إشكالية العلاقة التي برزت على سطح بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو، فيما يلي:

1. أدى قيام سلطة وطنية فلسطينية على إقليمها الخاص في الضفة والقطاع، إلى تراجع دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لصالح مؤسسات السلطة الوطنية السياسية الإدارية، وترسيخ تقليد اتخاذ القرارات خارج إطار هذه المؤسسات، مما يترتب على ذلك من تهميش كامل لمؤسسات منظمة التحرير، وظهور ما كان يعرف باجتماعات القيادة الفلسطينية زمن الرئيس ياسر عرفات، التي كانت تضم، وزراء الحكومة مع أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، بالإضافة لعدد من القيادات الفلسطينية الأخرى.
2. ظهور تعارض في الصلاحيات والقرارات بين مؤسسات منظمة التحرير، ومؤسسات السلطة الفلسطينية، لصالح السلطة الفلسطينية على حساب دوائر المنظمة، خاصة في الجوانب المالية والسياسية، فيما تعلق بقضية السفارات بالخارج، والمسؤولية عن مخيمات خارج الأرض المحتلة، حتى أضحت المنظمة مجرد بند مالي في موازنة السلطة الفلسطينية.
3. أدى انتخاب مجلس تشريعي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1996، إلى تهميش دور المجلس الوطني الفلسطيني، باعتباره السلطة التشريعية الرئيسية في الكيان

¹ جميل هلال، تحولات الحقل السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، موقع فلسطين، 2011،

<http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1677>

الفلسطيني الأمر الذي أدى إلى تراجع دور المجلس الوطني لحساب المجلس التشريعي الفلسطيني.

لكل تلك العوامل وغيرها أدت في النهاية إلى تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية وتهميشها لصالح دور السلطة الفلسطينية، الأمر الذي جعل الكل الفلسطيني يطالب بضرورة إعادة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، كمظلة لكل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

❖ : آليات تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية

يجمع الكل الفلسطيني على أهمية تعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الإطار الجامع لكل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وذلك نظراً لكون موجود مؤسسات فلسطينية تعمل بشكل جيد ومتكامل يعزز استراتيجية الأمن القومي الفلسطيني والحقوق الوطنية الفلسطينية، ويجعل الشعب الفلسطيني قادر على مواجهة التحديات والصعوبات. وفي هذا الإطار جرت مجموعة من المحاولات الجادة لتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال مجموعة التفاهات التي تم التوافق عليها بين فصائل العمل الوطني والاسلامي خلال جولات المصالحة الفلسطينية، وكان أهمها ما يلي:

1) آليات تطوير وتفعيل منظمة التحرير حسب اتفاق القاهرة 2005

أكدت الفصائل الفلسطينية في " إعلان القاهرة " الصادر عن الفصائل الفلسطينية المجتمعة بالقاهرة في 17/3/2005، على ضرورة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العاميين لجميع الفصائل وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.¹

2) آليات تفعيل وتطوير منظمة التحرير وفق اتفاق المصالحة 2009

أكد اتفاق القاهرة بين الفصائل الفلسطينية المجتمعة في القاهرة عام 2009، انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والتاريخية التي تقتضي إعلاء المصلحة العليا للشعب الفلسطيني،

¹ وثيقة اتفاق القاهرة 2005 ، مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية 2005

وفاء لدماء شهدائنا الأبرار، وإجلالاً لمعاناة أسرانا البواسل، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية، وصيانة وحماية الوحدة الوطنية، ووحدة شعبنا في الوطن والشتات، ومن أجل المحافظة على مكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، وبقينا بأن منجزات وتضحيات شعبنا الصامد على مدار عقود مضت لا يجب أن تهدرها أية خلافات أو صراعات، وارتباطاً بالحوار الوطني الفلسطيني الشامل الذي عقد في القاهرة ابتداء من 2009/2/26 بمشاركة مصرية فاعلة. حيث يؤكد المجتمعون على ضرورة، تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية وفقاً لاتفاق القاهرة مارس 2005، وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني يونيو 2006، فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، بما يتلاءم مع التغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي، وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة. وتم الاتفاق على النقاط التالية¹:

● ولاية المجلس الوطني "4 سنوات"، بحيث تتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي، وتجري انتخابات المجلس الوطني وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل ويقانون يتفق عليه، وبالتوافق في المواقع التي يتعذر فيها إجراء انتخابات. تشكل اللجنة المكلفة تطوير منظمة التحرير الفلسطينية "حسب إعلان القاهرة مارس 2005" لجنة متخصصة لإعداد قانون الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني ورفعها إليها لاعتماده.

● تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية "حسب إعلان القاهرة 2005" باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها فور البدء في تنفيذ هذا الاتفاق.

● تقوم اللجنة بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهياكل والمهام لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، خاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي،

¹ النص الحرفي لاتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني المقترح مصرياً عام 2009، وكالة المعلومات والأنباء الفلسطينية - وفاء، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4922>

وبما يحافظ على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية للسلطة الفلسطينية، ويضمن عدم الازدواجية بينها في الصلاحيات والمسؤوليات.

• ولحين انتخاب المجلس الوطني الجديد، ومع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة، تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية - حسب إعلان القاهرة 2005- باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها كإطار قيادي مؤقت، وتكون مهامها كالتالي:

- وضع الأسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني.
- معالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق.
- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار وتعدد اجتماعها الأول في القاهرة لبحث آليات عملها.

تعتبر فاعلية مؤسسات الدولة أو الكيان السياسي وقدرتها على التعاطي بإيجابية مع التحديات التي تواجه الكيان السياسي بسهولة ويسر ضرورة من ضرورات الأمن القومي الفلسطيني، لذلك يجمع الكل الفلسطيني على ضرورة تطوير وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، بما يتلائم مع معطيات المرحلة الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني والتي تشهد تحديات داخلية وخارجية في ظل انسداد الأفق السياسي ووصول عملية السلام إلى طريق مسدود.

رابعاً: اشكالية النظام الانتخابي الفلسطيني

قبل الخوض في حيثيات النظام الانتخابي والرؤية المستقبلية له، لابد من تعريف النظام الانتخابي في فلسطين في ظل القوانين والقرارات التي صدرت بهدف تنظيم الانتخابات في فلسطين.

النظام الانتخابي وفق قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995

تبنى قانون رقم (13) لسنة 1995 بشأن الانتخابات نظام الأغلبية، وبموجب هذا القانون، تم تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 16 دائرة انتخابية لانتخاب أعضاء المجلس

التشريعي الـ88. ووفق هذا القانون يخصص عدد من المقاعد للمسيحيين توزع بموجب مرسوم رئاسي¹. وبناءً على هذا القانون جرت الانتخابات العامة لسنة 1996م حسب نظام الدوائر².

النظام الانتخابي وفق قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005.

أقر المجلس التشريعي بتاريخ 2005/6/18 قانون الانتخابات العامة رقم(9) لسنة 2005، حيث اعتمد فيه النظام الانتخابي المختلط الذي يجمع مناصفة بين نظام الأغلبية النسبية (الدوائر)، ونظام التمثيل النسبي (القوائم)، بناءً على اتفاق القاهرة بين الفصائل الذي وقع برعاية مصرية، كما حدد القانون عدد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بـ 132 عضواً، يتم انتخاب 66 عضواً وفق نظام الأغلبية النسبية ويتم انتخاب الـ 66 عضواً وفق نظام التمثيل النسبي (القوائم)³. ووفق هذا القانون جرت الانتخابات العامة لسنة 2006.

قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.

أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الثاني من أيلول/ سبتمبر 2007، قراراً بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، يقضي بإلغاء قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (9) 2005، وأبرز ما جاء في القرار بقانون كان اعتماد مبدأ التمثيل النسبي الكامل في انتخابات المجلس التشريعي(نظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة، بدلاً من النظام المختلط المحدد في القانون رقم (9)، حيث سيتم الترشح في إطار قوائم انتخابية مغلقة على مستوى الوطن، كما وسيتم توزيع المقاعد على القوائم الانتخابية بطريقة نسبية وفق طريقة "سانت لوجي"⁴، بحيث تحصل كل قائمة على عدد من المقاعد تتناسب وعدد الأصوات التي حصلت عليها على مستوى الوطن¹.

¹ قيس عبد الكريم وآخرون، في النظام السياسي الفلسطيني، شركة دار التقدم العربي، 2004، ص13-14.

² رياض العيلة، تحليل النظام السياسي الفلسطيني- خلفية تاريخية حول نشأة النظام السياسي الفلسطيني.

³ لجنة الانتخابات المركزية، النظام الانتخابي للانتخابات العامة، 2015.

<https://www.elections.ps/ar/tabid/671/language/en-US/Default.aspx>

⁴ يتم توزيع المقاعد على القوائم الانتخابية بطريقة نسبية وفق طريقة "سانت لوجي"، بحيث يخصص لكل قائمة 4 انتخابية حازت على 2% (نسبة الحسم) أو أكثر من الأصوات الصحيحة للمقترعين عدد من المقاعد يتناسب

• اتفاق القاهرة 2013م.

كانت حركتي فتح وحماس قد اتفقتا في القاهرة في شباط/ فبراير 2013 أن تكون انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني وفق النظام النسبي الكامل، فيما تكون انتخابات المجلس التشريعي وفق نظام الانتخابات المختلطة، 75% نسبي، و25% دوائر. ويذكر أن جميع الفصائل الوطنية والاسلامية وافقت على نظام الانتخاب النسبي باستثناء حركة حماس².

❖ واقع أزمة النظام الانتخابي في فلسطين

- جرت انتخابات عام 1996 حسب نظام الدوائر، في ظل نظام الحزب الواحد بعد مقاطعة الفصائل الفلسطينية لها نتيجة الموقف من اتفاق أوسلو، وهو ما نتج عنه تفرد حركة فتح بالسلطة.
- أدت انتخابات 1996 إلى غياب المساءلة الوطنية والبرلمانية في ظل نظام الحزب الواحد الأمر الذي نتج عنه فساد في بعض أركان السلطة.
- جاءت انتخابات عام 2006 حسب النظام المختلط (نسبي- دوائر)، بمشاركة حركة حماس مستغلة الأوضاع السائدة وضعف السلطة، الأمر الذي نتج عنه سيطرة حماس على قطاع غزة في ظل غياب الوعي السياسي لطبيعة الظروف الدولية.
- لم يراعي النظام الانتخابي طبيعة النظام السياسي الفلسطيني والاتفاقيات الدولية التي تمخض عنها. حيث كان من المفترض وضع شرط مسبق على كل القوى التي ترغب بالمشاركة في الانتخابات العامة، القبول بالبرنامج السياسي للمنظمة التحرير الفلسطينية والأسس التي قامت السلطة الفلسطينية.

وعدد الأصوات التي حصلت عليها على مستوى الوطن، ويفوز بالمقاعد المخصصة لكل قائمة مرشحي تلك القوائم وفق ترتيبهم فيها.

¹ لجنة الانتخابات المركزية، النظام الانتخابي للانتخابات العامة، 2015.

<https://www.elections.ps/ar/tabid/671/language/en-US/Default.aspx>

² دنيا الوطن، حوامة حماس عطلت انجاز المصالحة، بسبب خروجها عن الإجماع الفلسطيني، 10/ 2/ 2013.

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/359420.html>

- لم يراعي النظام الانتخابي أيضاً، الجهل السياسي والديمقراطي لبعض الأحزاب السياسية وارتباطاتها بأجندات خارجية.
- كذلك لم يراعي النظام الانتخابي مصادر التمويل الخارجية لبعض الأحزاب السياسية التي استغلت الأوضاع الاقتصادية وحالة العوز لبعض شرائح المجتمع لتمير أجندات خارجية.
- يخضع النظام الانتخابي في فلسطين إلى الحسابات الحزبية الضيقة، دون الأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

❖ سبل الحل للنظام الانتخابي

- يجب التأكيد أولاً على مبدأ التوافق الوطني بين الكل الفلسطيني، بما يخدم المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني. بناء على الاعتبارات الفقهية والوطنية، يمكن تحديد بعض النقاط التي يجب أخذها في الاعتبار عند وضع نظام انتخابي جديد:
- الاتفاق على برنامج وطني يراعي طبيعة المرحلة والمصالح الوطنية قبل اجراء أي انتخابات.
- العمل على تعميم ثقافة الديمقراطية قبل اجراء أي انتخابات حتى لا تؤدي الانتخابات إلى كوارث وطنية في ظل غياب الوعي الديمقراطية، وعدم ايمان البعض بالتداول السلمي للسلطة والشراكة الوطنية.
- التأكيد على أن العملية الديمقراطية ليست مجرد صندوق اقتراع فقط، وإنما هي عملية متكاملة، يمثل صندوق الانتخابات فيها أداة للشعب الفلسطيني لاختيار حكامه.
- التأكيد على أن النظام الانتخابي يجب أن يراعي تمثيل كافة الفئات الاجتماعية والعمرية، ويسمح للشباب والمرأة بأخذ دورهم الطبيعي في الحياة السياسية الفلسطينية.
- يعتبر النظام النسبي حسب فقهاء القانون الدستوري، أكثر ملائمة للأنظمة حديثة البناء وحديثة الديمقراطية، كما يعتبر أكثر ملائمة للمناطق الصغيرة الحجم والسكان، أو التي مازالت تحت سلطة الاحتلال كما هو الحال في فلسطين.

خامساً: التنشئة السياسية في فلسطين

تلعب التنشئة السياسية في المجتمعات دوراً مهماً في عملية التنمية السياسية، بهدف ترسيخ مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك حسب طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع، ونوع التعليم ودرجة استقلالية وسائل الإعلام، وهذه الأمور هي من محددات طبيعة التنشئة السياسية، في كافة المجتمعات.

❖ مفهوم التنشئة السياسية

تعد التنشئة الاجتماعية والسياسية من الوسائل المهمة في الحفاظ على النظام السياسي وضمان تماسك الأسرة والمجتمع، وتهدف إلى تحويل الفرد إلى إنسان اجتماعي أكثر فاعلية، ولا تقتصر عملية التنشئة الاجتماعية على جانب واحد من جوانب حياة وثقافة الفرد وإنما تشمل جوانب متعددة تتعلق بمراحل إنشاء منظومته المعرفية لكي تساعده على التكيف في الحياة والتعايش مع المجتمع، وتقوم التنشئة الاجتماعية بالمحافظة على استمرارية التأقلم والانسجام مع الوضع الراهن والتكيف مع الأوضاع المستجدة، فضلاً عن إدخالها بعض التغييرات على الواقع الاجتماعي والسياسي للفرد والمجتمع.

وعرفها هايمان " Hyman في كتابه (التنشئة السياسية) بأنها: عملية تعلم مستمرة للفرد مع المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة، لذلك فإن التنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، كما تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة، بهدف عبور المجتمع من حالة التخلف إلى التقدم¹. ويقصد بمفهوم التنشئة السياسية: تلك العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي توسع مداركه السياسة وردود افعاله إزاء الظاهرة السياسية، فقد كان الاهتمام بها منذ بدايات الحضارة، وتعد التنشئة السياسية أهم رابطة بين النظم الاجتماعية وبين النظم السياسية، ولكن هذه الرابطة قد تختلف من نظام إلى آخر، ومن وجهة نظر سياسية إلى أخرى، لذا تعد التنشئة الاجتماعية

¹ الغزي، ناجي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية، دراسة تحليلية، العراق 2009

السياسية مهمة للغاية لكونها قد تدفع بالأفراد إلى الانخراط بمستويات متباينة في النظام السياسي القائم وفي المساهمة الحياة السياسية.¹

ويعرف (دوسن) أيضا التنشئة الاجتماعية بالعملية التي يتعلم الفرد عن طريقها كيفية التكيف مع الجماعة التي ينتمي إليها، واكتسابه للسلوك الاجتماعي الذي ترغب فيه تلك الجماعة. أما (بارسونز وبلير) فيعتقدان بأن التنشئة الاجتماعية ليست مجرد مواقف، وإنما هي عمليات معقدة تعتمد بالأساس على التفاعل، وهي عملية التشكل والتغير والاكتساب التي يتعرض لها الطفل في تفاعله مع الأفراد والجماعات وصولاً به إلى مكانة بين الناضجين في المجتمع بقيمهم واتجاهاتهم ومعاييرهم وعاداتهم وتقاليدهم، وهي عملية التفاعل الاجتماعي التي يكتسب فيها الفرد شخصيته الاجتماعية التي تعكس ثقافة المجتمع، وهي تتضمن عملية اكتساب الفرد لثقافة مجتمعه ولغته، والمعاني والرموز والقيم التي تحكم سلوكه، وتوقعات الآخرين وسلوكهم، والتنبؤ باستجاباتهم وإيجابية التفاعل معهم ويعرف بارسونز التنشئة الاجتماعية بأنها عملية تعليم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل الراشد، وهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، وهي عملية مستمرة ولا نهاية لها، وهي باختصار تحول الكائن البيولوجي إلى شخص اجتماعي عبر جماعات متنوعة في نوعها لكنها مترابطة في وظائفها.²

فالتنشئة الاجتماعية إذاً هي تلك التي يُدمج الفرد بواسطتها في المجتمع، وتدمج ثقافة المجتمع في الفرد، وهي عملية تعلم يستطيع الفرد من خلالها أن يتكيف مع معايير الجماعة وتصوراتهم وعاداتهم وقيمهم التي يعيشون فيها، وتتم التنشئة من خلال تفاعل الفرد مع البيئة المحيطة تفاعلاً مباشراً ليكتسب هويته الشخصية والسياسية، ويسهم في تجديد ثقافة مجتمعه، وتصبح الشخصية قادرة على الإبداع والتأثير في المجتمع وبما إن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع، لذا ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد، مؤسسات الدولة السياسية بالإضافة إلى

¹ الاسود، صادق، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص ٢٨

² اشنية، عماد، دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز ثقافة حق العودة عند اللاجئين الفلسطينيين: دراسة تطبيقية على مركز يافا الثقافي بمخيم بلاطة

الاحزاب السياسية التي تعمل من أجل الاستقطاب السياسي، بهدف الوصول للسلطة، والحفاظ على المجتمع ونظامه السياسي السائد ومعاييرها الايديولوجية ومرونته الديمقراطية والانفتاح محلياً وإقليمياً وعالمياً.

وتهدف عملية التنشئة في المجتمعات إلى هدفين أساسيين¹.

- أهمية القولية الثقافية (السياسية) والانتماء إلى حضارة لها خصوصيتها وأصالتها، وهذا بدوره يدعم الهوية الوطنية.

- أهمية الإعداد للأدوار المنتجة سياسياً وصولاً لتولي زمام السلطة.

وتلعب الأسرة الفلسطينية دوراً مهماً في التنشئة الاجتماعية وبالتالي السياسية، لإدماج الطفل في الإطار الثقافي والسياسي عن طريق إدخال التراث السياسي في تكوينه، معتمداً بذلك على نماذج السلوك المختلفة في المجتمع الذي ينتسب إليه، ويتدرب على طريقة التفكير السائدة فيه، وغرس المعتقدات الوطنية والدينية والسياسية السائدة في نفسه، مما يكون له الأثر الأكبر في تنشئة الطفل تنشئة سياسية. وفي الحالة الفلسطينية، تعتبر التنشئة السياسية عملية مهمة ومعقدة، وذلك بهدف غرس القيم الوطنية في الأجيال الشابة، وتعظيم الانتماء الوطني لفلسطين ولحقوق الشعب الفلسطيني، ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، ونشر الوعي السياسي، بالإضافة للحفاظ على الإرث الثقافي والتاريخي والعادات والتقاليد الفلسطينية، وحماية الاجيال الشابة من الوقوع فريسة سهلة في أيادي القوي المعادية للشعب الفلسطيني، الأمر الذي يضع التنشئة السياسية الفلسطينية ضمن استراتيجية الحفاظ على الامن القومي الفلسطيني.

❖ اشكالية التنشئة السياسية في فلسطين

تعاني التنشئة السياسية في المجتمع الفلسطيني من ازدواجية في الأسس والمعايير بين الوطني والاسلامي، التي تُعبر عنها حالة الأزمة والانقسام في النظام السياسي الفلسطيني بشكل عام، من خلال وجود تعارض وتناقض في بعض الاحيان، ويظهر هذا التعارض في أسس ومنهجية التنشئة الاجتماعية والسياسية لدى الحركات والتنظيمات

¹ أبو عزام، تيسير، التنشئة السياسية لطلبة جامعة الخليل، مجلة العلوم الاجتماعية، 2010، ص4

الفلسطينية، التي أصبحت تتطلع بعملية التنشئة في ظل غياب دور الدولة أو السلطة في القيام بتلك العملية المهمة، والتي كان أحد تجلياتها ظهور ثقافة تقديس الحزب والحركة على حساب الوطن، وذلك نتيجة تغلغل الثقافة الحزبية في التنشئة الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي أدى إلى ظهور ثقافة التخوين والتكفير وتقديم المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية العليا، والتي انعكست على الحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني، وأنتجت الانقسام الذي أصبح يشكل تحدي كبير أمام الشعب الفلسطيني، ويحول دون وضع استراتيجية للأمن القومي الفلسطيني.

وهناك ارتباط بين المشاركة السياسية والتنشئة السياسية التي تمثل عملية تهيئة وإعداد للمواطن كي يصبح مؤهلاً للمشاركة في الحياة السياسية في مجتمعه. فالمشاركة السياسية هي الجسر الرابط بين الفرد، كعضو في جماعة، والفرد كمواطن سياسي. لذلك تجد التنشئة السياسية مكاناً هاماً في ميدان علم الاجتماع السياسي، كونها إحدى موضوعات الالتقاء الاجتماعي بالسياسي، وباعتبارها ثقافة سياسية تصهر الحاكمين المحكومين في بوتقتها، ويمكن اعتبارها الآلية التي بمقتضاها يتكون الإنسان السياسي وتتبلور الثقافة السياسية لمجتمع من المجتمعات.

وتبرز أهمية التنشئة السياسية حالياً عبر الصراع والتنافس الدائرين بين القوى المختلفة في النظام السياسي الفلسطيني، حيث يسعى كل طرف منهما للهيمنة أو التأثير على قنوات التنشئة السياسية للحفاظ على استقرار النسق السياسي وإضفاء طابع المشروعية على نفوذهم وسلطتهم، ويسعى كل منهما للتحكم أو التأثير على قنوات التنشئة بدءاً من المدرسة-التعليم الرسمي- وانتهاء بوسائل الإعلام¹. هناك ارتباط قوي بين العنف السياسي الموجود في الساحة الفلسطينية، كسلوك أو كنهج في الحياة السياسية الفلسطينية، خاصة بعد ظهور التيارات الإسلامية مع انطلاقة انتفاضة الحجارة الأولى عام 1987 وبين التنشئة السياسية الخاطئة، ومعرفة طبيعة الثقافة والتنشئة السياسية لأي نظام سياسي تساعد على تحديد خصائص النظام السياسي مثل تحديد موضع السلطة، وتحديد العلاقة بين مكونات النظام،

¹ شاهين، سوسن، دراسة حول "المشاركة السياسية في فلسطين"، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد 33:2010، ص55

وأهداف النظام. وكما تساعد الثقافة السياسية في تحليل وفهم أنماط العلاقات والتفاعلات بين مكونات النظام السياسي، وذلك من خلال تحليل أطرها الفكرية.¹

وهذا ما نلاحظه على أرض الواقع في الساحة الفلسطينية، فقد وصل المجتمع الفلسطينية نتيجة التنشئة السياسية الخاطئة، التي أدت إلى عكس الهدف المطلوب منها، وبدلاً من نقل المواطن من مرحلة الولاء للعشيرة والفئة والعائلة إلى مرحلة الانتماء للوطن الواسع، الأمر الذي أدى لتعميق الانتماء والولاء القوي أو الحزبي الفصائلي الضيق والمعادي مباشرة لمفهوم المواطنة الحقة والولاء للوطن والمجتمع، الأمر الذي يفرغ التنشئة السياسية من مضمونها الحقيقي من جهة، ويدعو لإعادة النظر بكامل أسلوب التنشئة السياسية الذي كان قائماً، ويفتح الطريق أمام المفكرين لخلق واستنباط طرق جديدة لتحقيق التنمية السياسية السليمة عبر تنشئة سياسية حقيقية نحو الديمقراطية والمواطنة والمجتمع الواحد.²

لذلك يتوجب العمل وبشكل سريع على وضع استراتيجية وطنية شاملة، توضح الأسس العلمية والمنهجية الصحيحة لعملية التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، من خلال التركيز على العملية التعليمية والمؤسسات التربوية وجعلها الحلقة الأولى في عملية التنشئة الاجتماعية، بهدف غرس القيم الوطنية العليا لدى الأجيال الشابة، وتعزيز الإنتماء للوطن والقضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، ونشر ثقافة التسامح والاختلاف والمواطنة، والابتعاد عن ثقافة التخوين والتكفير وتقديس الحزب، بما يضمن تماسك المجتمع الفلسطيني وإصلاح الحياة السياسية وتعزيز الامن القومي الفلسطيني في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

سادساً: اشكالية المواطنة في المجتمع الفلسطيني

تعتبر المواطنة في أبسط معانيها عن علاقة الحب والولاء والإخلاص والانتماء التي تربط بين المواطن ووطنه، كما أنها تعبر عن التعلق أو الارتباط الروحي والنفسي بين الفرد

¹ البطنجي، عياد، التنشئة السياسية والعنف السياسي في النظام السياسي، الحوار المثمن، 2007، على الرابط <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116296>

² شاهين، سوسن، دراسة حول "المشاركة السياسية في فلسطين"، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد 33، 2010، ص 56

وبين وطنه، حيث تربطهم به علاقات وروابط لغوية وثقافية وروحية واجتماعية واقتصادية وسياسية، ويقدر هذا التعلق أو الارتباط يكون إخلاص المواطن لوطنه فالمواطنة صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته تجاه وطنه، فتجعله إيجابياً يدرك ما له وما عليه، ويكون قادراً على المساهمة الفعالة في بناء الوطن الذي يعيش فيه¹.

فالمواطنة تعبر عن انتماء الإنسان إلى بقعة أرض، أي الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها، ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي لها، فالمواطن هو ذلك الإنسان الذي يستقر في بقعة أرض معينة وينتسب إليها، بالإقامة أو الاستقرار أو الولادة أو التربية، أي علاقة بين الأفراد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق. إذا العنصر الأساسي في مفهوم المواطنة هو الانتماء الذي لا يمكن أن يتحقق بدون الشعور بالولاء والانتماء فهي ضرورية لتحقيق المواطنة، ومن هنا نستنتج بأنه روح الديمقراطية هي المواطنة فلذلك قبل أن نتكلم عن الديمقراطية يجب أن نعي حقيقة المواطنة التي هي قلب النابض لمفهوم الديمقراطية².

❖ اشكالية المواطنة في الساحة الفلسطينية

الحديث النظري عن المواطنة يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن اشكالية المواطنة في الحالة الفلسطينية، لأن إذا اعتبرنا أن المواطنة مرتبطة بالوطن أو الدولة التي لها حدود سياسية وجغرافية محددة، فإن هذا الأمر غير متوفر في الحالة الفلسطينية، نظراً لكون الشعب الفلسطيني مازال تحت الاحتلال، وأن نظامه السياسي والقانوني مازال نظام في مرحلة انتقالية، حتى القوانين المعمول بها في الأراض الفلسطينية هي قوانين مؤقتة للمرحلة الانتقالية، كما هو الحال في القانون الاساسي الذي يعتبر بمثابة الدستور المؤقت في السلطة الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى القانون الفلسطيني لم يُعرف حتى الآن من هو المواطن الفلسطيني، وترك الأمر إلى بعد انتهاء المرحلة الانتقالية المستمرة حتى الآن.

¹ ثابت، عيبر، دراسات في الأمن القومي، جامعة الأزهر غزة، 2013، ص92

² أيوة، حسان، مفهوم المواطنة، مدونة شخصية، <http://www.mokarabat.com/s1381.htm>

ومن جهة أخرى تُعبر المواطنة عن علاقة حب وولاء بين المواطن ووطنه يجب ان تكون علاقة واضحة ومنظمة من خلال القانون والتي يترتب عليها مجموعة الحقوق والامتيازات التي تمنحها الدولة لمواطنيها، وتمكن أزمة المواطنة في الحالة الفلسطينية بسبب حالة التششت والضياح التي تعرض لها الشعب الفلسطيني بعد نكبة عام 1948، ونتيجة لحالة الضياح والمخطط لها من قبل القوى الاستعمارية، والتي تركت الشعب الفلسطيني مشتت بين أصقاع الأرض، لذلك أصبح من شبه المستحيل تعريف من هو المواطن الفلسطيني، وأذ تم وضع تعريف للمواطن الفلسطيني في حدود الأراضي الفلسطينية في حدود 1967، بالتالي سوف يؤدي ذلك إلى خروج أكثر من 50% من الشعب الفلسطيني خارج هذا التعريف، وبالرغم من أهمية وجود قانون يحدد المواطنة في المجتمع الفلسطيني، إلا أن علاقة الإنسان الفلسطيني بأرضه لا تحتاج إلى قانون لكي ينظمها، فالإنسان الفلسطيني مرتبط بهده الأرض منذ الألف السنين وقدم من أجلها التضحيات العظام عبر مسيرة النضال الوطني الفلسطيني الممتدة منذ عام 1917 وحتى الآن، إلا أن وجود القانون يعتبر عامل إيجابي في تعزيز المواطنة والانتماء في ظل التحديات التي تواجه المواطن الفلسطيني.

كما تعاني المواطنة في المجتمع الفلسطيني من تدهور في الحريات والحقوق العامة والخاصة، بعد الانقسام الفلسطيني، والاجراءات المتعبة من قبل حكومة حماس بغزة التي تحد من حرية الرأي والتعبير وفرض رؤية حركة حماس على المجتمع، من خلال تدخلها في الشأن الخاص والعام للمواطن الفلسطيني، كنوع الملابس وقصة الشعر، حتى وصل بها الحال لمنع حفلات رأس السنة في الفنادق والمطاعم، الأمر الذي يعتبر تدخلاً وتعدياً على الحريات العامة والخاصة ويقوض أسس المواطنة في المجتمع الفلسطيني.

❖ سبل حل إشكالية المواطنة

في البداية يجب الاشارة إلى أن الوعي بمفهوم المواطنة والإقرار به كمرجعية، يشكل بدوره أساساً معرفياً ومجتمعياً يحكم العلاقة السياسية وينظمها بين كافة القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، وفق أسس ونواظم دستورية وسياسية ومجتمعية محددة، تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الألوان السياسية، إذ أن الاتفاق على تلك الأسس هو الشرط الأساسي لضمان انتقال المصالحة من حالة ادارة الانقسام، إلى حالة إنهاء الانقسام،

الذي يضمن وأد الصراع والافتتال الدموي والاحتكام لتلك الأسس عبر الحوار المشترك، الهادف إلى توفير العناصر الكفيلة باستعادة وحدة النظام السياسي التعددي وثوابته، وأهدافه الوطنية العامة في التحرر والاستقلال، التي تضمن بدورها تواصل الصمود والمقاومة بكل أشكالها في وجه الاعتداءات والغطرسة الاسرائيلية، بما يضمن تطوير النضال الوطني وفق منظومات سياسية وقانونية تضمن وحدة النظام السياسي والاجتماعي الفلسطيني ، بما ينتج فضاءً واسعاً للحريات العامة والخاصة، ويضمن للقوى السياسية الفلسطينية على مختلف مشاربها طرح مفاهيمها ورؤاها وبرامجها السياسية.¹

فقد كفل القانون الأساسي الفلسطيني خمسة حقوق سياسية تدرج تحت مسمى حق المشاركة في الحياة السياسية تتمثل في الحق في تشكيل الأحزاب والجمعيات والنقابات وحق الترشح والانتخاب وعقد الاجتماعات وتقلد الوظائف العامة، وقد نظمها المشرع الفلسطيني في مادة واحدة وهي المادة (26) من القانون الأساسي، وخول للأفراد المساهمة والمشاركة في حكم أنفسهم من خلال مجموعة من الحقوق التي يتمكن المواطن من خلالها من المشاركة في إدارة شئون بلده، إما بصورة مباشرة عن طريق تولي المناصب العامة، وإما بصورة غير مباشرة عن طريق اختيار قياداته وممثليه.² واستناداً إلى ما تقدم، يمكن أن نستخلص شرطين جوهريين من شروط تحقيق المواطنة، أولهما زوال مظاهر الانقسام، وتحرير الكيان السياسي الفلسطيني من التبعية، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق دستور ديمقراطي. وثانيهما التأكيد على مبدأ الفصل ما بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والتداول السلمي للسلطة، وفق انتخابات دورية عامة حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل، وشفافية عالية تحدّ من الفساد والتضليل في العملية الانتخابية³.

وفي ظل ما تقدم من عوامل وشروط لتعزيز المواطنة في الحالة الفلسطينية، وفي ظل ما تفرضه التحديات الكثيرة التي تواجه المواطن الفلسطيني، المتمثلة بالاحتلال

¹ نظرة على مفهومي المواطنة والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2012

² النجار، رمزي، المواطنة السياسية في فلسطين، وكالة أمد للاعلام، 2015

<http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=66313>

³ نظرة على مفهومي المواطنة والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية، مرجع سابق

الاسرائيلي والانقسام ، والعولمة، كظواهر تهدد المواطنة والانتماء والهوية الوطنية الفلسطينية، برزت الحاجة إلى ضرورة تضمين عوامل تعزيز المواطنة في المناهج الدراسية والسياسات التعليمية، وعبر الندوات والمؤتمرات العلمية ووسائل الاعلام ومراكز الابحاث، بهدف تعزيز المواطنة وتميئها، وتقوية روح الانتماء الوطني والقومي لدى كافة فئات المجتمع الفلسطيني، كاستراتيجية من استراتيجيات الامن القومي الفلسطيني، وركيزة أساسية لتقوية روح الولاء والانتماء للوطن ولقضيته العادلة.

خاتمة

تعتبر الساحة الداخلية الفلسطينية من أكثر الساحات توتراً على المستوي السياسي، خاصة في ظل وجود الاحتلال والانقسام، وضعف الموارد الاقتصادية الفلسطينية واعتماد الشعب الفلسطيني على المساعدات، الأمر الذي يشكل تحديات كبيرة أمام الأمن القومي الفلسطيني، مما يتطلب ضرورة وضع استراتيجيات وطنية شاملة لمواجهة تلك التحديات والمخاطر التي تحيط بالوضع الداخلي الفلسطيني من كافة الجوانب، بهدف تعزيز عوامل صمود المواطن الفلسطيني على أرضه والحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية، وعدم العبث بمقدرات الشعب الفلسطيني، وضمان تفعيل الحياة السياسية الفلسطينية، بهدف تعزيز المشاركة السياسية وتقوية الجبهة الداخلية الفلسطينية.

المراجع والمصادر

1. حرب، جهاد، الامن القومي الفلسطيني ومحاولة فهم التحديات، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، رام الله 2008، ص11
2. تم صياغة هذا التعريف بالتعاون مع فريق عمل دائرة ابحاث الامن القومي بمركز التخطيط الفلسطيني
3. تمت صياغة هذه المراكز بالتعاون مع فريق عمل دائرة ابحاث الامن القومي بمركز التخطيط الفلسطيني
4. العماد تركماني، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، دار الأولى للنشر والتوزيع، دمشق - سوريا 2004، ص39.
5. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، الناشر دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 2، بيروت - لبنان، 1989، ص152.
6. فهد الشقحاء. (2004): الأمن الوطني: تصور شامل المفهوم - الأهمية - المجالات - المقومات، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض - السعودية، ص71.

7. سليمان الحريبي. (2008): مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته "دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد (19)، مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2008 ص 27.
8. سمعان فرج الله. (1994): أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة - مصر، ص 79
9. أسس ومبادئ الأمن الوطني، موقع مقاتل الصحراء،
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec19.doc_cvt.htm
10. أسس ومبادئ الأمن الوطني، موقع مقاتل الصحراء،
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec19.doc_cvt.htm
11. جواد الحمد. المدخل إلى القضية الفلسطينية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، سلسلة دراسات رقم (21)، 1997، ص 484-492.
12. إفرام هاليفي. رجل في الظل، لندن: وينفيلد وينكلسون، ترجمة: عمر الأيوبي، 2006، ص 211-215.
13. ماهر الشريف. إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع 2007، ص 16-31.
14. إبراهيم أبراش، النظام السياسي الفلسطيني بين مرحلتين، ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية.
<http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=193>
15. حسن صالح أيوب، آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2005، ص 87-89.
16. جميل هلال: النظام السياسي بعد أوسلو، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لأبحاث الديمقراطية، (1998)، ص 93-108.
17. ممدوح نوفل، النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج، 1999م.
<http://www.mnofal.ps/ar/1999/05/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9>
18. حسن صالح أيوب، آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2005. 64-68.
19. الشعبي، عيسى، عشر سنوات من الصراع بين الحكم الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1975 ص 208
20. فرج، عصام الدين، منظمة التحرير من 1964/1993، مركز المحروسة للبحث و التدريب، القاهرة 1998م. ص 9
21. كريشان، محمد، منظمة التحرير الفلسطينية، ص 43:42

22. سلامة، محمد، عبد السلام، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقضايا الحل النهائي بين قواعد القانون الدولي واختلال موازين القوى، شبكة المعلومات الجامعية، جامعة عين شمس، القاهرة 2003، ص27
23. الوجيه، مجد، مهنا، السلطة الفلسطينية - دولة فلسطين منظمة التحرير الفلسطينية - العلاقات السياسية والقانونية بعد إعلان الدولة، قراءات استراتيجية، العدد الحادي عشر، مركز التخطيط الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية، غزة فلسطين 2013م.
24. علاء، طه، ملامح النظام السياسي الفلسطيني بعد التسوية، وإشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، دينا الوطن 2006
- <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/02/19/37718.html>
25. نوفل، ممدوح، إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وطرق حلها، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 22، 1995، ص52
26. جميل هلال، تحولات الحقل السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، موقع فلسطين، 2011،
- <http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1677>
27. وثيقة اتفاق القاهرة 2005، مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية 2005
28. النص الحرفي لاتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني المقترح مصرياً عام 2009، وكالة المعلومات والأنباء الفلسطينية - وفاء،
- <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4922>
29. قيس عبد الكريم وآخرون، في النظام السياسي الفلسطيني، شركة دار التقدم العربي، 2004، ص13-14.
30. رياض العيلة، تحليل النظام السياسي الفلسطيني - خلفية تاريخية حول نشأة النظام السياسي الفلسطيني.
31. لجنة الانتخابات المركزية، النظام الانتخابي للانتخابات العامة، 2015.
- <https://www.elections.ps/ar/tabid/671/language/en-US/Default.aspx>
32. يتم توزيع المقاعد على القوائم الانتخابية بطريقة نسبية وفق طريقة "سانت لوجي"، بحيث يخصص لكل قائمة انتخابية حازت على 2% (نسبة الحسم) أو أكثر من الأصوات الصحيحة للمقترعين عدد من المقاعد يتناسب وعدد الأصوات التي حصلت عليها على مستوى الوطن، ويفوز بالمقاعد المخصصة لكل قائمة مرشحي تلك القوائم وفق ترتيبهم فيها.
33. لجنة الانتخابات المركزية، النظام الانتخابي للانتخابات العامة، 2015.
- <https://www.elections.ps/ar/tabid/671/language/en-US/Default.aspx>
34. دنيا الوطن، حوامة حماس عطلت انجاز المصالحة، بسبب خروجها عن الإجماع الفلسطيني، 10 / 2 / 2013
- <http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/359420.html>
35. الغزي، ناجي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية، دراسة تحليلية، العراق 2009

- 36.الاسود، صادق، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٦ ، ص ٢٨
- 37.اشنية، عماد، دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز ثقافة حق العودة عند اللاجئين الفلسطينيين: دراسة تطبيقية على مركز بافا الثقافي بمخيم بلاطة
38. أبو عزام، تيسير، التنشئة السياسية لطلبة جامعة الخليل، مجلة العلوم الاجتماعية، 2010، ص4
- 39.شاهين، سوسن، دراسة حول "المشاركة السياسية في فلسطين" ، مجلة جامعة القدس المفتوحة ، العدد2010، 33، ص55
- 40.البنطيحي، عياد، التنشئة السياسية والعنف السياسي في النظام السياسي، الحوار المتمدن، 2007، على الرابط
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116296>
- 41.شاهين، سوسن، دراسة حول "المشاركة السياسية في فلسطين" ، مجلة جامعة القدس المفتوحة ، العدد2010، 33، ص56
- 42.ثابت، عيبر، دراسات في الأمن القومي ، جامعة الازهر غزة ، 2013، ص92
- 43.أبوة، حسان ، مفهوم المواطنة، مدونة شخصية،
<http://www.mokarabat.com/s1381.htm>
- 44.نظرة على مفهومي المواطنة والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2012
- 45.النجار، رمزي، المواطنة السياسية في فلسطين، وكالة أمد للاعلام، 2015
<http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=66313>
- 46.نظرة على مفهومي المواطنة والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية، مرجع سابق

التحديات الإقليمية للأمن القومي العربي ومدى انعكاسها فلسطينياً

أ. أشرف فتحي أبو عابدة

مقدمة:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم، حيث يشكل الوطن العربي الجزء الأكبر والأهم من الناحية الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية، فمساحة الوطن العربي تصل إلى أكثر من 14 مليون كيلومتر مربع تحتضن كل البحر الأحمر وتشرف على سواحل البحر المتوسط والبحر العربي والمحيط الاطلنطي وتسيطر على قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز، ويوجد فيه أكبر مخزون عالمي من النفط والغاز ومواد خام ذات أهمية بالغة، ويسكنه أكثر من 260 مليون نسمة، الأمر الذي يبرز أهمية الوطن العربي.⁽¹⁾

ويتأثر الأمن القومي الفلسطيني بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في البيئة السياسية والاستراتيجية في المحيط الاقليمي، فالصراع الفلسطيني الاسرائيلي هو صراع عربي اسرائيلي بالأساس، كما يستوجب على الفلسطينيين تحمل قدر معين من عدم الوضوح فيما يخص أمنهم في المستقبل، ليس فقط بسبب ترسبات الصراع الطويل مع إسرائيل ولكن أيضاً بسبب

¹ محمد على حوات، مفهوم الشرق الأوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة: مطبعة مدبولي، ط1، 2002، ص9.

التفاعلات بين الساحة الفلسطينية والإسرائيلية والتطورات الخارجية المؤثرة فيها. (1) ومن هنا برزت أهمية دراسة الامن القومي الفلسطيني في الاطار العربي والاقليمي، على النحو التالي:

أولاً: مدى ارتباط المطالب والحقوق الامنية الفلسطينية بقضايا

الامن العربي:

نشأت مؤسسة النظام العربي الأولى، وهي جامعة الدول العربية وسط بيئة إقليمية ودولية مزدحمة بالصراعات الدولية، مع اسدال الستار على التحالف المنتصر في الحرب العالمية الثانية وبدء الحرب الباردة، وإقليمياً مع تقاوم خطورة القضية الفلسطينية وإعلان دولة إسرائيل، وفي هذا السياق فإن النظام الاقليمي العربي يجمع بين سمتي القومية والاقليمية، فبعد إعلان قيام دولة إسرائيل وهزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين عام 1948م وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي أدمت الأمة العربية، أصبح الفلسطينيون بلا وطن يجمعهم، فتناثرت جموعهم فيما تبقى من وطنهم - أي قطاع غزة الذي خضع لحكم الإدارة العربية المصرية، والصفة الغربية التي ضمت لإمارة شرق الأردن وتكونت منها المملكة الأردنية الهاشمية - أو المنافي التي أرغموا على قبولها أملاً في العودة إلى وطنهم، حيث العالم العربي لم يعرف في تاريخه المعاصر قضية مست المصير القومي العربي وارتبطت به صعوداً وهبوطاً كالقضية الفلسطينية؛ فتلك القضية حظيت ولا زالت بإجماع عربي غير محدود. (2)

وكان لנקبة فلسطين عام 1948م دوي هائل في الساحة الفلسطينية فحسب بل في مجمل الأقطار العربية؛ فقد صاحبها ملابسات وظروف، وترتب عليها آثار عميقة في الفكر والواقع العربي وكان أبرز هذه التأثيرات تعميق الفكر القومي العربي، فتصدر ذلك التيار والعمل السياسي في الساحة العربية، وطغى التيار القومي العربي على غيره من التيارات في الفكر السياسي العربي الفلسطيني، وأدت إلى تعزيز نشاط تعبيراته التي كانت قائمة قبل عام 1948م، ومن أبرزها حزب البعث كما شكلت عاملاً رئيسياً من عوامل ظهور تعبيرات أخرى

¹ حسين آغا وأحمد سامح الخالدي، الأمن القومي الفلسطيني، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006، ص70.

² أسامة ابونحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوصلو، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص21.

له، كان أهمها حركة القوميين العرب⁽¹⁾، وعلق الفلسطينيون آمالاً جساماً على أن يحقق التيار القومي لهم تلك الآمال والطموحات للعودة إلى فلسطين.

طرح ولي العهد السعودي الأمير عبد الله مبادرته على مؤتمر القمة العربي، في دورته العادية (14) التي انعقدت في بيروت في 27-28 مارس 2002م. وبالفعل تبني مؤتمر القمة العربي المبادرة وحولها إلى مبادرة عربية شاملة، في القرار رقم (ق. ق: 221 د.ع(14) - 2002/3/28)، ومما جاء في المبادرة العربية: "انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن (242 و 338)، واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام...

-قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران 1967 في الضفة وغزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

-التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194).

عندئذ تقوم الدول العربية ب:

-اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

-إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل...⁽²⁾.

والرأي أن المبادرة العربية تشكل رافعة أساسية وداعمة حقيقية للفكر السياسي الفلسطيني في اتجاه حل الدولتين، وهذه المبادرة تركز أساساً على فكرة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض المحتلة عام 1967م، وقيام الدولة الفلسطينية عليها، مقابل السلام الكامل والاعتراف والتطبيع العربي الشامل مع إسرائيل. وقد لقيت المبادرة ترحيباً أمريكياً وأوروبياً، كما لقيت ترحيباً من الأمين العام للأمم المتحدة، كما تبنت منظمة المؤتمر الإسلامي مبادرة السلام في قمتها المنعقدة في كوالالمبور، ماليزيا في أبريل 2002م، وبالرغم

¹ ماهر الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، قبرص، ط1، 1995، ص49-48.

² مجلس جامعة الدول على مستوى القمة، الدورة (14)، رقم ق/14(03/02)-11(0098)، ص9.

من هذا القبول رفضت إسرائيل المبادرة، وبإصرار الموقف العربي على هذه المبادرة استمرت إلى هذا الحين.

ثانياً: تداعيات تحقيق الدولة الفلسطينية على الامن القومي

العربي:

ستكون الدولة الفلسطينية محطة فارقة في تهدئة خواطر العرب والمسلمين والقوى المحبة للسلام والعاطفين على عالم القانون والنظام، ثم إنه بانبعث فلسطين الدولة، ستزول إلى حد التلاشي أو الأقول بعض من أنشط بواعث التشاحن والبغضاء بين الدائرة العربية الإسلامية من جهة وعالم الغرب على جانبي الأطلسي من جهة أخرى؛ ففي سيرة القضية الفلسطينية منذ بزوغها إلى يومنا هذا ما ساق الفلسطينيين ومن خلفهم من العرب والمسلمين إلى الحنق - لا نقول الحقد - على الغرب، بحسبة المسئول الأول عن جناية إنشاء الكيان الصهيوني الاستيطاني وما ألحقه بفلسطين وجوارها الإقليمي من جرائم ظاهرة وباطنة⁽¹⁾.

يستند الموقف العربي على أنه إذا ما انسحبت إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وقامت الدولة الفلسطينية، فإن هذا سيفتح الطريق أمام تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل، وهذا ما أكدت عليه المبادرة العربية للسلام في العام 2002م، والتي قالت: إنه إذا ما انتهى الصراع وانسحبت إسرائيل وقامت الدولة سيتم تطبيع العلاقات، وجاء في بيان صادر عن الجامعة العربية تأكيد على إحياء محادثات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؛ وذلك لإنهاء النزاع وتحقيق سلام شامل وعادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن ذلك يعود على المنطقة بالأمن والاستقرار⁽²⁾. لكن بعض الدول تبدي تخوفات إزاء حل الدولتين، ومن ذلك الأردن التي ترى بعض قواها أن هذا الحل - فيما تعتقد - قد يؤثر على انتماء الفلسطينيين في الأردن إلى الدولة الأردنية عندما يشعر أن هناك دولة أخرى، وهذا نلاحظه تاريخياً عندما قامت منظمة التحرير الفلسطينية، حيث كان من شروط الأردن

¹ محمد خالد الأزعر، تقييم مشروع الاعتراف الأممي بالدولة الفلسطينية عبر آليات الأمم المتحدة، القاهرة: مجلة شئون عربية، العدد 148، 2011، ص 88.

² وكالة الأنباء الأردنية بتر، بتاريخ الأربعاء 2013/7/17.

الاعتراف بالمنظمة ألا تعلن هذه أو تطالب بأي سيادة على الضفة الغربية أو قطاع غزة؛ وبالتالي هناك حساسية من الأردن تجاه قيام دولة فلسطينية.

ومن هنا فإن استغلال الشعب الفلسطيني بدولة مستقلة، في الأمم المتحدة تحت طائلة الشرعية الدولية العامة وما تقرر لهذا الشعب من حقوق خاصة - يمثل إنجازاً رائعاً وناجماً على طريق بسط السلم والأمن والاستقرار داخل فلسطين وفي جوارها الإقليمي القريب والدولي البعيد⁽¹⁾

ثالثاً: المشاريع الإقليمية والدولية وتأثيرها على الأمن القومي

العربي والفلسطيني:

أدرك الغرب منذ زمن بعيد أن الموقع الجغرافي الذي يتمتع به العالم العربي، ووفرة إمكاناته الاقتصادية الهائلة وثوراته النفطية ووزنه الحضاري ووجود الإسلام فيه كطاقة روحية، يشكل خطراً على مصالحه ويحد من أطماعه لذلك بذل جهوداً كبيرة لتحجيم العالم العربي واحتواء أقطاره وإبقاء عناصر التجزئة فيه والعمل على تفتيته وجعله هدفاً مستمراً لمخططاته ومما ساعد على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة وتشتيت القوي العربية.

ومع تفاقم وتعقد المشكلات الداخلية والإقليمية في الشرق الأوسط، برز دور دول الجوار في التعاطي مع تلك المشكلات، بحكم التجاور الجغرافي والأطماع الخاصة سواء المشروع الفارسي أو الحلم التركي، والتأثير والتأثر المتبادلين بين الدول المعنية ومحيطها الجغرافي، ورغم تكرار ظاهرة التدخل في معظم الازمات والمشكلات الإقليمية إلا أنها لم تسفر عن نتائج ايجابية، فضلاً عن انزلاقها في المشكلات التي تثيرها، وهذا يشكل تهديداً للأمن القومي العربي، وينعكس سلباً على النظام العربي برمته.

¹ محمد خالد الأزعر، تقييم مشروع الاعتراف الأممي بالدولة الفلسطينية عبر آليات الأمم المتحدة، القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد 148، 2011، ص 87.

1- مشروع الشرق الأوسط :

يخطئ من يظن أن فكرة مشروع النظام الشرق أوسطي جديدة، وأنها ترتبط بما كتبه شيمعون بيريز أو ما يسمى اليوم بالشرق الأوسط الكبير أو الجديد الذي يدعو إليه المسئولون في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بل علي العكس إنها قديمة، وترجع إلى بدايات القرن العشرين، ولقد بذل الغرب، ممثلاً بصورة خاصة بالدول الثلاث : الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، جهوداً حثيثة لإشاعة مصطلح الشرق الأوسط، وتوضيح حدوده، ورسم مستقبله. حيث كان النفط وإسرائيل، العاملين الأساسيين وراء هذا الاهتمام بهذه المنطقة الحيوية من العالم.⁽¹⁾ لذلك نجد من الضروري الانتباه إلى دلالة اصرار المؤلفين الغربيين، منذ الحرب العالمية الثانية، على استخدام مفهوم الشرق الأوسط للدلالة على منطقتنا، إذ ظهرت عشرات الكتب ومئات الدراسات عن تاريخ وجغرافية واقتصاديات وسياسة واجتماع وثقافة تحمل مصطلح منطقة الشرق الأوسط. ومن استعراض الكتابات الغربية عن الشرق الأوسط تبرز لنا على الفور نتائج هي:⁽²⁾

- إن هذه المنطقة لا تسمى في الكتابات الغربية باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، ولكن سميت دائماً من حيث علاقاتها بالغير.
- إن هذا المصطلح - الشرق الأوسط - ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه دائماً ادخال دول غير عربية في المنطقة وفي أغلب الاحيان إخراج دول عربية منها.
- إن الشرق الأوسط يبدو في الكتابات الغربية كمنطقة تضم خليطاً من القوميات والسلالات والاديان والشعوب واللغات، القاعدة فيه هي التعدد والتنوع وليس الوحدة.

فتعريف بيرسون على سبيل المثال، وهو مستمد من دراسة عن المنطقة عام 1963- 1964 لا يتضمن السودان وبلدان المغرب العربي، ويلاحظ أن الدولة غير العربية الوحيدة المتضمنة في النظام هي إسرائيل، أما بريتشرفمن الواضح أن تعريفه انطلق من مدى

¹ صلاح عبد العاطي، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، الحوار المتمدن، العدد1828، 2007/2/16، على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88815>

² جميل مطر وعلى الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 1983، ص25.

مشاركة الدول في الصراع العربي - الاسرائيلي، ويلاحظ على هذا التعريف أنه يشمل المنطقة الممتدة من قبرص إلى الصومال إلى إيران، ويستبعد الامارات العربية المتحدة، وبينما يعتبر اسرائيل من دول القلب والسعودية تنضم إلى الاطراف. وهذا يرتبط بتخطيط الدول الكبرى لمشاكل الامن والدفاع في المنطقة، والعمل على دمج إسرائيل في المنظومة العربية، وهذا ليس له دلالة جغرافية أو تاريخية أو ثقافية أو دينية. ومن هنا نتوصل إلى أن المشاريع الغربية تهدف إلى اختراق النظام العربي وأمنه القومي من خلال النتائج التالية: (1)

- أن مصطلح الشرق الاوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية، بل إنه مصطلح سياسي في نشأته واستخدامه.

- إن هذه التسمية لا تستمد من طبيعة المنطقة نفسها وخصائصها البشرية أو الحضارية الثقافية أو شكل نظمها السياسية، بل تسمية تشير إلى علاقة الغير بالمنطقة. - إن هذه التسمية تمزق أوصال الوطن العربي ولا تعامله على أنه وحدة متميزة. فهي تدخل فيه دولاً غير عربية، مثل تركيا وايران واسرائيل وتخرج منه دولاً عربية باستمرار.

ويستند التصور الغربي لمفهوم الشرق الاوسط إلى مسلمة بأن المنطقة تتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية، مما يعني أن ذلك يشكل تهديداً للأمن القومي العربي ويعمل على تقسيم المنطقة إلى أجزاء متفرقة، ويعمل على خلق نزاعات بين الدول العربية وتغذية الطائفية والنزعة الانفصالية، وإدخال اسرائيل داخل هذه المنظومة يشكل تهديد آخر للتهديد الاسرائيلي المحتل للأراضي الفلسطينية والجولان العربية.

وعلى هذا، يمكننا استخلاص المخاطر التي يحملها البعد الأمني لمشروع النظام الشرق الأوسطي، وتركيزها في النقاط التالية: (2)

1- أصبح واضحاً أن غرض الخطة الأميركية - الإسرائيلية من إقامة النظام الشرق الأوسطي نزع الهوية القومية من الوجود العربي، وتحويل المنطقة من موطن للأمة العربية إلى مكان لشعوب شتى تجمعها هوية إقليمية ومصالح مشتركة، وذلك بتأصيل إسرائيل عضواً

¹ جميل مطر وعلى الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط7، 2001، ص33.

² صلاح عبد العاطي، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، الحوار المتمدن، العدد1828، 2007/2/16، على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88815>

طبيعياً في المنطقة التي توضع في السيطرة المباشرة للولايات المتحدة، وبخاصة في المجالات النفطية والأمنية.

2- إن الآثار المباشرة للبعد الشرق الأوسطي من الأمن القومي العربي يمكن أن تتجسد بصورة رئيسية في ما يلي:

أ - طي بنية الأمن القومي العربي، مفهوماً وأجهزة وآليات ووسائل.

ب - ربط أمن بعض الدول العربية بقوات أجنبية، وفي ذلك هدر للسيادة الوطنية، وخضوع لإرادات دول تلك القوات الأجنبية.

ج - إفراغ النظام العربي من مضمونه الاستراتيجي الأمني، لتتحول شعوبه من كيان أمة واحدة إلى شعوب ناطقة باللغة العربية.

د - تعرض الدول العربية للتجزئة والافتتاع من أراضيها وثرواتها لمصلحة أقليات إثنية أو دينية أو لغوية.

3- في ضوء هذه الآثار، يمكن القول إن الأغراض الإسرائيلية والأميركية التي سيخدمها البعد الأمني للمشروع الشرق الأوسطي تتجسد في ما يلي: (أ) تقنيت الدول العربية؛ (ب) تغذية الخلافات العربية البينية؛ (ج) تبديد الطاقات العسكرية العربية في الصراعات العربية البينية والصراعات العربية الجوارية؛ (د) تفشيل أي تنسيق استراتيجي أمني عربي؛ (هـ) منع أي مشروع توحيدي عربي؛ (و) تدمير أية قوة عسكرية عربية تسعى للانتماء أو الحصول على أسلحة متطورة أو سلاح نووي.

من هذه التوضيح يمكن القول إن تقنيت الدول العربية، يمثل المفتاح والسبيل إلى سائر الأغراض الأخرى، وبخاصة أن الأحداث في بعض أنحاء الوطن العربي تتكشف عن احتمالات التفجير والتآكل من جراء الإرهابات والحركات السياسية والعرقية واللغوية والطائفية⁽¹⁾. وما كان لهذه الاحتمالات أن تتصاعد بهذه الحدة ما لم تتواكب مع رفض الدولة العربية تطوير آليات جديدة للمشاركة السياسية وتحقيق أوسع للعدالة الاجتماعية.

¹ جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010، ص 92.

ويتضح مما سبق أن الهدف من إطلاق المصطلح منذ البداية هو تمزيق الوطن العربي وإحلال إسرائيل ودمجها في المنطقة لتكون على الدوام بمثابة الحاجز الذي يفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه، وتفتت الأمة حتى لا تقوم لها قائمة. بل إن إسرائيل كما يقول قادة الصهيونية تقع في قلب الشرق الأوسط وتلتقي فيها معظم المشاريع والبرامج في إطار السوق الشرق أوسطية، بالإضافة إلى تغيير التركيبة الكيانية للامة العربية، من خلال فرض إسرائيل وتركيا وإيران وقبرص عليه، وبذلك يكون مفهوم لا يعبر عن كيانية تاريخية ككتلة بشرية متجانسة ذات تاريخ وثقافة وهوية وتطلعات ومصالح ومصائر مشتركة.⁽¹⁾ فالسياسة الاستعمارية الغربية قد نجحت في غرس كيان صهيوني ضم في بداية إعلانه حوالي مليون يهودي، ولكن هذا الكيان استطاع وبدعم من الغرب أن يحول المنطقة العربية ويدخلها في جو من عدم الاستقرار والارهاب وإشعال الحروب.

الواضح من التغيرات الدولية والاقليمية الحاصلة أن توجه الاستراتيجية الأميركية نحو تنظيم علاقتها بالعالم العربي من خلال إقامة نظام مستقر قوامه الهيمنة الأميركية - الإسرائيلية على المنطقة، وتغييب الأمن القومي العربي بتدمير مفهومه وبنيته. وثمة أدبيات غربية كثيرة تزخر بهذه الأفكار. ولعل مقالة برنارد لويس تعبر خير تعبير عن جوهر المشاريع الغربية القائم على "التخلي الرسمي عن حلم القومية الذي طال تقديسه والمتعلق بدولة عربية موحدة أو حتى بكتلة سياسية متماسكة". ويجعل هذا الخبير الأميركي العالم العربي مماثلاً لحالة أميركا اللاتينية، حيث تتراكم مجموعة من الدول، تجمعها لغة واحدة وثقافة مشتركة ودين واحد، دون أن تجمعها سياسة مشتركة.⁽²⁾ فالمطلوب الآن هو أن يكون النظام العربي بقوته الجماعية شريك في نظام إقليمي أوسع من خلال أليات وقواعد محددة تقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل، وأن الأوضاع الحالية واحتمالات تطورها في المستقبل تدعو إلى ضرورة العمل في اتجاه توسيع الشرق الأوسط ليلحق بأوروبا المتوسطية.

¹ محمد على حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة: مطبعة مدبولي، ط1، 2002، ص46.

² صلاح عبد العاطي، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، الحوار المتمدن، العدد1828، 2007/2/16، على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88815>

2- المشروع الإيراني وتحالفاته:

تجمع بين العرب وإيران اعتبارات سياسية واستراتيجية واقتصادية وثقافية وتاريخية ودينية، وكلها اعتبارات حيوية خاصة إذا عززتها إرادة الطرفين بالحوار والرغبة في مراعاة المصالح في إطار العلاقات الجوية الممتدة إلى شاطئ الخليج، وفي البر مع العراق، ومد جسور الصداقة والتعاون لتخفيف الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد الطرفين،⁽¹⁾ بعيداً عن محاولات السيطرة والهيمنة والنزعة التوسعية التي تمارسها إيران والتي تشكل خطراً شديداً للأمن القومي العربي، ومن أهمها:⁽²⁾

-إصرار إيران على تسمية الخليج العربي بالفارسي، حيث تحرص على نسبته إليها في كافة المحافل الدولية والوثائق الرسمية الصادرة عنها.
-تقوم إيران بفرض سياسة الأمر الواقع بالقوة من خلال تطبيق قانون المناطق البحرية الإيرانية لعام 1993 على الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز، والذي ينافي القانون الدولي.

-انتهاج الجمهورية الإيرانية منذ انتصار ثورة 1979 سياسة تصدير الفكر الثوري لدول الخليج العربي، بخاصة دولة البحرين ولايزالون يعتبرونها جزء من إيران وبطالون بها.
-محاولة إيران فرض نفسها كقوة خليجية هامة يجب أن يكون لها دور فاعل مؤثر في سياسات وأمن الخليج. ومن هنا قيام القوات المسلحة الإيرانية بانتهاك الحدود العراقية أكثر من مرة، وترسيخ احتلال الجزر الثلاث التابعة للامارات العربية، إضافة إلى تنامي ترسانتها العسكرية بشكل ملحوظ.

وإذا نظرنا إلى العلاقة العربية - الإيرانية في الوقت الراهن، لأمكننا وصفها بالاضطراب، بصورة عامة، إذ أخذ بعض القضايا المحورية يلقي بظلاله على تلك العلاقة، ويطبع مساره بشيء من التوتر. فقد انتهكت القوات الإيرانية الحدود العراقية غير مرة، ورسخت احتلالها الجزر الإماراتية الثلاث، وتعرضت مراراً لاتهامها بالتدخل في الشؤون

¹ محمد حجازي، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، بيروت: المستقبل العربي، العدد 227، 1998، ص 57.

² محمد على حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة: مطبعة مدبولي، ط1، 2002، ص 370.

الداخلية لبعض الدول العربية القريبة منها والبعيدة، من خلال دعم الجماعات المتطرفة فيها. وتشعر الدول العربية في الخليج بالقلق من جراء السلوك الإيراني. فالى جانب تنامي الترسانة العسكرية الإيرانية تنامياً أحدث خللاً في موازين القوى في المنطقة، ويبدو تمسك إيران باحتلالها الجزر الثلاث، وبإصرارها على "إيرانية" تلك الجزر واستعدادها للقتال دونها، عقبة في سبيل التقارب العربي - الإيراني.⁽¹⁾ وإذا كانت إيران لا ترحب بالنظام الشرق الأوسطي القائم على السيطرة الأميركية - الإسرائيلية والتفكك العربي، فإنها لا ترحب في الوقت نفسه بأن يستعيد النظام العربي تماسكه ويعيد ترتيب شؤون بيته وبخاصة في المجال الأمني. وفي هذا السياق استفادت إيران بشكل كبير من أزمة الخليج الثانية التي مزقت نسيج التضامن العربي، وأسقطت الكثير من المحرمات التي تأسست على القومية وشكلت سياجاً للنظام العربي ولأمنه القومي. وبذلك سعت في تنفيذ السياسة الخارجية ذات النزعة التوسعية، فهي تطمح أن تكون وحدها القوة المهيمنة على كل منطقة الخليج. وتتادي بانسحاب القوات الأجنبية، وبخاصة الأميركية، من الخليج، متجنبة، في الوقت نفسه، الإثارة والمواجهة مع الولايات المتحدة، ومفضلة عليهما المهادنة.

وتشير أغلبية المصادر المتخصصة بالشؤون الدفاعية الشرق الأوسطية، إلى أن إيران تواصل جهودها الرامية إلى إعادة بناء قواتها المسلحة وتحديث معادتها في جميع المجالات، وتجمع هذه المصادر على أن المحاولات الغربية، وبخاصة الأميركية، التي تبذل من أجل الحد من إمكانات إيران التسليحية لم تسجل حتى الآن نجاحاً كبيراً.

وما يشد الانتباه في برامج التسليح الإيرانية أنها تتفد في ظل تأكيدات متتالية من مصادر غربية على مواصلة إيران سعيها لامتلاك قدرات نووية، وتذهب هذه المصادر مذاهب شتى في تصوراتها ومعلوماتها. وتتوقع أن تتمكن إيران من أن تصبح القوة الإقليمية الاستراتيجية الرئيسية في المنطقة.⁽²⁾ وتتسجم في ذلك مع توجهها القائم على اعتبار أمن الخليج مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه. لذلك فإن أي نظام أمني يتجاهل دورها مرفوض

¹ صلاح عبد العاطي، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، الحوار المتمدن، العدد 1828، 2007/2/16، على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88815>

² صلاح عبد العاطي، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، الحوار المتمدن، العدد 1828، 2007/2/16، على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88815>

ولا يستقيم أمره. ويمكن القول إن الخليج يمثل محور الاستراتيجية الإيرانية، ففيه يتجسد حجم وقيمة الوجود الإيراني. ويقدر حجم وقيمة ذلك الوجود يكون حجم وقيمة التأثير الإيراني في عالم النفط وفي الاستراتيجيات العالمية، وبخاصة الأميركية، في الشرق الأوسط عموماً والخليج خصوصاً.

3- المشروع التركي وحلم الإمبراطورية العثمانية الجديد:

تبحث تركيا عن دور قيادي متميز لها في الشرق الأوسط، وهو الذي انتقل من زمن الخلافة العثمانية إلى تركيا العلمانية، الأطلسية ذات العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن المعروف أن اهتمامات تركيا الاستراتيجية تمتد إلى دوائر إقليمية ثلاث يفرضها عليها الموقع الجغرافي: الدائرة الأوروبية، والدائرة العربية بامتدادها الإسلامي، والدائرة الآسيوية الوسطى. وتمثل هذه الدوائر الثلاث فضاءات لحركة تركيا الإقليمية ونفوذها الدولي وقدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، ولرغبتها في أداء دور مربع الأبعاد: أوروبياً، وشرق أوسطياً، وإسلامياً، وعرقياً. بذلك تمثل تركيا تحدياً كبيراً للأمة العربية، وتشكل تهديداً قوياً للأمن القومي العربي، زاد هذا التهديد بعد حرب الخليج الثانية وبعد التعاون العسكري الذي وقع الساسة والعسكريون الأتراك عليه مع الكيان الصهيوني ابتداءً من عام 1996 وتطور ليصبح تحالفاً استراتيجياً تحكمه مصالح الطرفين في المنطقة العربية،⁽¹⁾

وعلى إثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي، وبخاصة زوال الخطر السوفياتي السابق، وإضعاف القوة العسكرية العراقية، وإخضاع الصراع العربي - الإسرائيلي لعملية التفاوض، وانحسار الحركة القومية العربية، اطمأنت تركيا إلى أن الأرض ممهدة للالتفات إلى الدائرة العربية، التي تمثل ميداناً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستشارية والتجارية. وإذ تفعل تركيا ذلك، تدرك أن الدائرة العربية تعيش في حالة سيولة وانفتاح. ومن هنا، يمكن النظر إلى المحاور التي أخذت تركيا تتشغل في تشغيلها والتركيز عليها، كممثل دورها الفعال في عملية السلام في الشرق الأوسط، والمشروعات الاقتصادية الشرق الأوسطية، ومشروع أنابيب السلام الذي ينقل المياه إلى الجزيرة العربية، ومشروع إنشاء صندوق لتنمية المنطقة، والاشتراك في المفاوضات متعددة الأطراف من عملية التسوية

¹ محمد على حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة: مطبعة مدبولي، ط1، 2002، ص369.

الجارية للصراع العربي - الإسرائيلي منذ أواخر العام 1991. (1) بذلك أعطت حرب الخليج الثانية تركيا زخماً جديداً لسياستها العربية والشرق الأوسطية، فتحركت على محاور ثلاثة: الأمن الإقليمي، والمجال الاقتصادي، والمياه. ويمثل التحالف التركي الإسرائيلي التهديد الأكبر للأمن القومي العربي. (2)

كما يتضح من وصول حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2002 حمل معه تغييراً — بالأحرى إعادة تفسير أو صياغة— لمجمل السياسات التركية ومن ضمنها السياسة الخارجية، بعد إعادة تعريف تركيا لنفسها وموقعها ودورها، وكان للقضية الفلسطينية كبير الاهتمام من الاهتمام التركي بقضايا الإقليم وبشكل لافت للنظر. ما يفسر مواصلة تركيا استدارتها المشرقية، وارتقت بالعلاقات مع بعض الدول العربية إلى مراحل متقدمة جداً ترتفع بها إلى مصاف العلاقات الاستراتيجية، وكانت القضية الفلسطينية مفتاح تركيا إلى العرب وإلى المنطقة، وشكلت عصب التحرك التركي تجاه الوطن العربي. (3) وعلى ما يبدو من الآثار السلبية المتواصلة للثورات العربية، والتي تجلت في ارتباك علاقات تركيا بحلفاء إقليميين عرب محوريين، حيث توخت حكومة العدالة والتنمية من هزولتها صوب حلفائها بدول الجوار العربي مقاصد شتى لعل أهمها: تعويض التدهور الحاصل في علاقاتها مع عدد من الدول العربية، التي كانت علاقات أنقرة بها قد شهدت تقارباً ملفتاً قبيل الطوفان الثوري العربي كسوريا ومصر، فضلاً عن تقوية مركز تركيا الإقليمي في أجواء مضطربة وسط تكهنات بانتقال مركز الاستراتيجية الأمريكية من العالم العربي وشرق المتوسط إلى شرق آسيا، وإعادة هندسة منطقة الشرق الأوسط جيوسراتيجياً على أسس إثنية وطائفية وفقاً لما يعرف باتفاقية سايكس بيكو 2 التي ترمي إلى تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ حسبما تم في اتفاقية سايكس بيكو عام 1916. (4)

¹ صلاح عبد العاطي، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، الحوار المتمدن، العدد 1828، 2007/2/16، على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88815>

² محمد على حوات، مفهوم الشرق الأوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة: مطبعة مدبولي، ط1، 2002، ص370.

³ أحمد يوسف احمد ونيفين مسعد(تحرير)، حال الأمة العربية 2009-2010... النهضة أو السقوط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أبريل 2010، ص73.

⁴ بشير عبد الفتاح، السياسة التركية في محيط إقليمي متغير، القاهرة: شئون عربية، العدد 157، ربيع 2014، ص 77.

حيث تعيش المنطقة العربية حالة من الفراغ على صعيد فعالية الدول العربية-على اختلاف مواقعها ورؤاها للمنطقة-في لعب دور قيادي مؤثر يجتذب الجماهير العربية، مما راكم الاحباط عند الجمهور العربي الذي أصبح يبحث عن قيادة رمزية أو منقذ ولو كان غير عربي، من هنا جاء دور تركيا في الوساطة بين العرب والاسرائيليين، بل وبين العرب وبعضهم البعض، ويسيطر على النخبة التركية فكرة؛ قدر تركيا أن تكون جسراً بين الشرق الأوسط وأوروبا وهي فكرة ليست جديدة في أدبيات السياسة الخارجية التركية. أيضاً تتصرف إلى الاضطلاع بدور مركزي في بناء الأمن المشترك في الشرق الأوسط من خلال المبادرات الجماعية، مثل مبادرة اسطنبول للتعاون، وتقوم بدور الدولة التي تبني النظام في الشرق الأوسط، أي الدولة التي تتولى اقتراح هيكلية الأمن في المنطقة والمساهمة في تطبيقها.(1) وأيدت أوروبا والولايات المتحدة التحرك التركي لأسباب مختلفة، فمن ناحية أوروبا أيدت هذا التحرك لإبعاد تركيا عن مسعاها إلى دخول الاتحاد، أما الولايات المتحدة باركت التحرك التركي لتوظيف هذا الدور في تهدئة الغضب العربي إزاء السياسة الامريكية.(2) وهنا يبرز اختلاف المنهج التركي في التعامل مع إسرائيل مع المناهج العربية، فلتركيا علاقات استراتيجية مع دولة الاحتلال وعلى الأخص في الجانب العسكري، والتي دشنتها اتفاقية عام 2006، مما يشكل تهديد للأمن القومي العربي والفلسطيني.

وثمة نقطة مهمة من المناسب الإشارة إليها، لأنها تلقي بعض الضوء على دور تركيا في المنطقة، وهي أن إسرائيل ترى في تركيا ثقلاً مضاداً لإيران والعرب على السواء، فتركيا حليفة مخلص للولايات المتحدة وحلف الأطلسي، وفيها مؤسسة عسكرية ضخمة أصبحت متحررة من الخطر السوفياتي، ولتركيا مشاكلها في إيران وعداء مذهبي لها، وبينهما تنافس على التفرد والسيطرة في جمهوريات آسيا الوسطى، وتركيا قادرة على الضغط على العرب، وبين تركيا وإسرائيل مصالح ومنافع كثيرة وقديمة متبادلة.

وكانت تركيا قد اعترفت بإسرائيل عام 1948. فتعرضت لانتقاد الدول العربية ومعظم الدول الإسلامية. وفي مثل هذه الحالة من الوسطية، لم يكن باستطاعة تركيا أن تكسب رضاً

¹ سامي الأخرس، تركيا والقضية الفلسطينية: سياسات ومواقف، غزة: شركة مطابع دار الارقم، ابريل 2015، صص 306-309.

² سامي الأخرس، تركيا والقضية الفلسطينية: سياسات ومواقف، غزة: شركة مطابع دار الارقم، ابريل 2015، صص 186.

خالصاً كاملاً، لا من العرب ولا من إسرائيل. حتى إذا بدأت عملية السلام في خريف 1991، وأنجزت بعض التقدم، أخذت تركيا تتحرر من حالة الوساطة تلك، لتجد أمامها فضاءً للعلاقات مع العرب وإسرائيل تتسع جنباته بمقدار ما تحرز عملية السلام من إنجازات،⁽¹⁾ ويحقق لها طموحاتها في بناء نظام شرق أوسطي، تشغل فيه مركزاً قيادياً، وتستطيع من خلاله أن تنشط اقتصادها، وتستقطب رؤوس الأموال العربية لتوظفها في مجالات اقتصادها.

وهكذا يلقي البعد الأمني الشرق الأوسطي قبولاً وتأييداً من تركيا. فهو يستجيب لنزعتها إلى السيطرة والهيمنة كدولة كبيرة ومتقدمة صناعياً وحضارياً بالنسبة إلى سائر دول المنطقة، وتملك قوة عسكرية كبيرة متطورة في تنظيمها وتسليحها، وتشغل مكانة استراتيجية مهمة جداً. فإذا أضفنا إلى ذلك دورها في إطار حلف الأطلسي وفي إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وعلاقاتها المتميزة بالولايات المتحدة ومن ثم إسرائيل، وما لديها من فائض مائي تقيمه تقيماً عالياً كثروة استراتيجية، فمن الطبيعي أن تجد تركيا في البعد الأمني الشرق الأوسطي ما يساعدها على تشغيل جميع هذه العوامل وتوظيفها لخدمة استراتيجيتها المختلفة.

يضاف إلى ذلك كله أن البعد الأمني الشرق الأوسطي يعزز موقع تركيا في حلف الأطلسي، وفي كونها قاعدة مستقرة للقوات الأطلسية، وبخاصة الأميركية. وليس في ذلك جديد أو طارئ، فهي كذلك منذ انضمامها إلى حلف الأطلسي في الخمسينات. وسيضاف إلى ذلك اتساق التعاون العسكري وتوثيقه بين تركيا وإسرائيل، فكلتاها مرتبطتان أمنياً وعسكرياً بالولايات المتحدة، مع اختلاف أسباب الارتباط ونوعه وأشكاله ومداه بين الدولتين.

رابعاً: أزمة المياه وتأثيرها على الأمن القومي العربي ومدى

انعكاسها على الأمن القومي الفلسطيني:

يتعرض الأمن المائي العربي لعدد من التهديدات التي أوجدت بيئةً وهيأت أجواء تجعل من ندرة المياه في العالم العربي أحد أهم الأخطار المهددة له، حيث وجود منابع أو

¹ صلاح عبد العاطي، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، الحوار المتمدن، العدد 1828، 2007/2/16، على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88815>

مرور أهم مصادر المياه العربية، المتمثلة في الأنهار الكبيرة، في دول غير عربية، وهو ما يجعل خطط التنمية الاقتصادية مقيدة بتصرفات الدول التي تتبع منها المياه، كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى جعل المياه وسيلة ضغط، تستخدم ضد الدول العربية في ظل الخلافات السياسية بين تلك الدول، أو عند تعارض المصالح فيما بينها، ومن هنا فتشكل إسرائيل مصدراً خطيراً يهدد الأمن المائي العربي، ويتضح ذلك من خلال محاولاتها الاستيلاء على المياه في الدول العربية المحيطة بها، تلبية لمتطلبات مشروعاتها الاستيطانية، نظراً إلى الهجرة المستمرة من قبل اليهود إليها.⁽¹⁾ أيضاً تحكم تركيا في منابع نهري دجلة والفرات، وتوظيفها في انتهاج سياسة تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي بشكل عام ولأمن كل من العراق وسوريا بشكل خاص،⁽²⁾ وهناك مشروعات وطروحات لنقل المياه من تركيا إلى إسرائيل عبر أنبوب طويل يسير في البحر المتوسط، وهذا يحقق لتركيا موارد مالية من بيع المياه ويحقق لإسرائيل تلبية حاجاتها من المياه بثمن بسيط، وهذا بالطبع سيكون على حساب كل من سوريا والعراق.⁽³⁾

وهذا ما يعكس سياسة الوجه الآخر لمسعى تركيا، لتعزيز وإبراز ما تعده دوراً رئيسياً لها في "حراسة الاستقرار الإقليمي"، على الرغم من أن سياساتها لا يخدم هذا الدور، ولا ينسجم مع غرضه. فسياساتها المائية تجاه نهري الفرات ودجلة، وإزاء المطالب السورية والعراقية المبنية على أساس مبادئ القانون الدولي الخاصة بالأنهار الدولية، تتعارض مع الدور الذي تتسببه تركيا لنفسها.⁽⁴⁾ وطموحات تركيا المتعلقة بتنمية منطقة الأناضول واستزراعها، مما يجعلها تتحكم في منابع مياه نهري دجلة والفرات.

وتجدر الإشارة إلى أن قضية المياه أطول القضايا استمراراً وأخرها حلاً في المفاوضات التي ناقشت اتفاقية السلام سنة 1994 بين إسرائيل والأردن. وفي السياق الفلسطيني - الإسرائيلي، فإن المناقشات حول الموارد أحييت إلى المرحلة النهائية من

¹ جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010، ص621،620.

² حسيب غايب، المياه في الشرق الأوسط، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996، ص69،70.

³ جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010، ص624.

⁴ صلاح عبد العاطي، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، الحوار المتمدن، العدد1828، 2007/2/16، على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88815>

المفاوضات مع القضايا الشائكة الأخرى، كوضع القدس وحق العودة للاجئين الفلسطينيين. فنهر الأردن ومجره مثلان جيدان للمشكلات المرتبطة بالمياه والسياسة والأمن، ولذلك فإن النزاع حول هذه المياه القليلة كبير، فالدول الأربع المشتركة في حوض الأردن واليرموك، وهي لبنان وسوريا والأردن وإسرائيل إضافة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، بينها حالة حرب منذ 1948،⁽¹⁾ باستثناء السلام مع الأردن وهذا ما يرفع من درجة التوتر في المنطقة حول استغلال المياه، ما يشكل تهديداً للأمن القومي العربي في هذا الجانب.

لكن المشكلة الأكثر خطورة في هذه التهديدات القائمة والناائمة، هي دخول مشكلة المياه وأزمتهما إلى جوهر نزاع المنطقة العربية، بل إنها تتصدر قضايا النزاع التاريخية التي استعصت على الحل. وتسعى إسرائيل إلى زيادة نفوذها في القرن الإفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى والمخططات المعادية لمصر في هذا الصدد كثيرة، وهناك عدد من الدراسات الجاهزة لإقامة سدود على النيل بإثيوبيا مثل مشروع سد النهضة، والذي بدأ تنفيذه بالفعل، والتي سيمولها البنك الدولي تؤثر على حصة مصر من المياه بنسبة 20% سنوياً، وهناك خطط تقضي بتحويل كل مصادر المياه في تلك المنطقة في منطقة البحيرات، ومن ثم بيع هذه المياه لمن يريد ويدفع ثمن، كالبترول تماماً، عن طريق أنابيب لبيعها خارج القارة. وتطالب إسرائيل أيضاً بمدّها بنصيب من مياه النيل عن طريق سيناء.⁽²⁾ وفي هذا الإطار مصر مهتمة جداً بالأمن المائي المتعلق بحقوقها في مياه النيل، باعتبار أن نهر النيل هو المصدر الأساسي للحياة بمصر.

لكن الأسوأ مازال قائماً، ففي أقل من 25 عاماً، وطبقاً لما يؤكد برنامج حماية البيئة التابع للأمم المتحدة، فإن ثلثي التعداد العالمي للسكان سيعيشون في دول تعاني ضغوطاً مائية، حيث لن توجد مياه كافية لكل شخص في المستقبل. ويتهدد الأمن المائي العربي وجود مصادر المياه التي تغذي الأنهار العربية بالكامل في دول غير عربية، إلى جانب أن كميات الأمطار لا تحقق اكتفاءً ذاتياً. ومن هنا فإن أحد أسباب الصراع العربي الإقليمي ينشأ من مشكلات المياه في جزء منه كما هو حادث ما بين تركيا وكل من سوريا والعراق، وكذلك إسرائيل والأردن، ولبنان وإسرائيل، إلى جانب بعض المشكلات التي تظهر على السطح في

¹ جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010، ص 628، 629.

² جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010، ص 622.

أوقات متقطعة، والخاصة بمياه النيل بسبب إنشاء مشروعات مائية تشكل تعدياً على الحقوق العربية في المياه المشتركة، وكل ذلك يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي فاختلال الأمن المائي لا يقتصر على دولة دون أخرى، وإن تفاوتت درجاته.

خامساً: العلاقات العربية - العربية: النظام الاقليمي العربي وتفاعله

مع القضايا العربية:

في هذا السياق احتلت القمم العربية دائماً مكاناً خاصاً، حيث نظر إليها تاريخياً على أنها الآلية والملاذ من الكوارث الحالية أو القادمة، والقادرة بحكم مشاركة قادة العرب فيها على تقديم البدائل الصحيحة، ومع أن أقل القليل من هذه القمم كانت له آثاره الايجابية الواضحة على ما تصدت له من تحديات، إلا أن الإيمان بها كملجأ وملاذ ظل قائماً، ولأن ثمة خلافات في وجهات النظر داخل النظام - بغض النظر عن ميزان القوى بين المختلفين - فكثيراً ما شهدت القمم العربية انقسامات في الرأي أمكن تفاديها أحياناً بصياغات دبلوماسية عامة، ولم يكن تفاديها أحياناً أخرى عندما ترتبت عليها أنماط متضاربة للسلوك من قبل الدول العربية. وفي بعض الأحيان كان الهروب من عقد القمة أصلاً هو المخرج من هذه الانقسامات.

نذكر الانقسام العربي المروع الذي حدث بشأن القرار الذي أصدرته قمة القاهرة عام 1990، بعد الاجتياح العراقي للكويت، وعدم طرح فكرة عقد قمة استثنائية أصلاً بعد احتلال العراق في عام 2003، والاختفاق في الوصول إلى نصاب يضمن عقد مثل هذه القمة إبان العدوان الاسرائيلي على لبنان في عام 2006. في هذه الأمثلة الثلاثة عبرت الانقسامات العربية - العربية عن نفسها بطرق مختلفة: في المثال الأول عام 1990 حدث الانقسام في إطار القمة الواحدة؛ وفي المثال الثاني عام 2003 تم تفادي الدعوة إلى قمة استثنائية أصلاً؛ وفي المثال الثالث عام 2006 طرحت الفكرة لكنها لم تحصل على النصاب الكافي بفضل من طرحها (اليمن) سحب فكرته تفادياً لمزيد من الانقسام العربي، أما في العدوان الاسرائيلي عام 2008-2009 فقد حدث اصرار على تفادي القمة من البعض، واصرار على الدعوة لها من البعض الآخر، وقد تمت الموافقة على عقد قمة وذلك لاقتراب قمة الكويت الاقتصادية مما سيكون له تأثير سلبي على انعقادها، وهي السابقة الأولى التي تترجم فيها الخلافات

العربية - العربية تنظيمياً، إذا جاز التعبير، بمعنى أن يكون لكل فريق من الفرق العربية إطاره الخاص الذي يمارس فيه سياساته على نحو يضيف مزيداً من اليرك لفكرة بقاء النظام العربي كإطار جامع للتفاعلات العربية - العربية. بعد أن كنا نشكو من المشروعات الإقليمية والدولية الأوسع كالشرق أوسطية أو المتوسطية أو الشرق الأوسط الجديد، أصبحنا نواجه انقساماً بين معسكرين على أسس سياسية واضحة يعمل كل منهما في إطاره التنظيمي الخاص به، وهي مرحلة بالغة الخطورة في تطور النظام تنتقل به من الانقسام إلى التفكيت، وتضيف إلى هموم القضية الفلسطينية هموماً عربية أوسع،⁽¹⁾ مما يشكل انتكاسة للأمن الفلسطيني في بعده القومي والعربي.

وفي هذه الظروف عقدت قمة الدوحة في 16/1/2009 باعتبارها قمة تشاورية لعدم حصولها على النصاب الكافي لكي تتحول إلى قمة استثنائية طارئة نتيجة ضغط عدد من دول الاعتدال على عدد من الدول العربية باتجاه عدم الحضور، ولم يخرج بيان القمة عن المفردات العربية المعتادة من التعبير عن القلق الشديد من السلوك الإسرائيلي وإدانته والمطالبة بوقف عدوانها الفوري وغير المشروط، وكلها مواقف تقليدية لا ترقى إلى تعويض ما غاب عن النظام العربي في ذلك العدوان وغيره وهو قدرته على الردع وحماية الأمن القومي العربي الفلسطيني، غير أنه يذكر للقمة من دون شك تأكيداً حق الشعوب الراضحة تحت الاحتلال بتقرير مصيرها ومقاومة الاحتلال، ودعوة الدول العربية لتعليق مبادرة السلام العربية، ووقف جميع أشكال التطبيع مع إسرائيل، وإنشاء صندوق لإعادة إعمار غزة.⁽²⁾ غير أن قوى المقاومة سببت حرجاً بالغا للنظام الرسمي العربي الذي تربطه شبكات مصالح قوية بقوى اقليمية ودولية تعد سبباً يفسر عجزه عن ردع العدوان عليه أو التصدي له، ومن ثم بدى سلوك قوى المقاومة مهدداً لتلك المصالح.

وبذلك حدثت عملية تحول تاريخي بطيئة في سلوك النظام العربي نقلته من موقع الحاضن لقوى المقاومة كما في موقفه من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964

¹ أحمد يوسف احمد ونيفين مسعد(تحرير)، حال الأمة العربية 2008-2009: أمة في خطر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ابريل 2009، ص98. للمزيد أنظر: أحمد يوسف احمد ونيفين مسعد(تحرير)، حال الأمة العربية 2009-2010... النهضة أو السقوط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أبريل 2010، ص91.

² أحمد يوسف احمد ونيفين مسعد(تحرير)، حال الأمة العربية 2008-2009: أمة في خطر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ابريل 2009، ص97 و98.

في إطار القمم العربية إلى موقع الساكت عنها أو حتى المناوئ لها، وهكذا اختفت كلمة المقاومة ومصطلحات تأييدها من قرارات القمم العربية في السنوات الأخيرة، ثم جاءت النقلة الأوضح بتبني موقف يحمل المقاومة مسئولية تفجير عدد من الأزمات بسلوكلها الذي اعتبرته قوى مؤثرة في النظام العربي الرسمي غير رشيد، وهكذا اعتبر حزب الله من قوى فاعلة في النظام مسؤولاً عن عدوان اسرئيل على لبنان عام 2006، لمبادرته بعملية ضد قوى الاحتلال، وبالطريقة نفسها اعتبرت حماس مسئولة عن عدوان 2008، لرفضها تجديد التهدئة، وللموضوعية تقتضي الإشارة إلى أن النظام اضطر إلى ادخال تعديلات على سلوكه إزاء وحشية العدوان وتعاطف خسائره البشرية والمادية، وما ترتب على هذا من تعاطف شعبي مع المقاومة وضحايا العدوان.⁽¹⁾ واستمرت حالة العجز العربي الرسمي تجاه قضية فلسطين، حيث لم ينجح النظام العربي في الحد من الاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة.

وهو ما يكشف قصور النظام العربي وانقسامه، وعجزه عن الدفاع عن الشعب الفلسطيني وحماية امتداد أمنه القومي. بل إن ثمة أنظمة عربية قدمت اعتبارات النفوذ الأمريكي والتزاماتها تجاه اسرئيل وخصوماتها مع تيارات الاسلام السياسي على مسئوليتها تجاه فلسطين، وعلى اعتبار الأمن القومي العربي، بل إن هناك من سعى عملياً إلى ترك الفلسطينيين وحدهم في مواجهة آلة القتل وانتهاك الأمن القومي العربي، على أمل أن تموت القضية ويستريح منها العرب المتعبون المنشغلون عن خطر الخارج بأزمات الداخل.⁽²⁾ ولم يكن عجز النظام العربي عن ردع العدوان على وحدة أو أكثر من وحداته جديداً، وربما تكون حرب أكتوبر 1973 هي آخر عهد النظام بالقدرة على الحركة الفاعلة في ما يتعلق بتحقيق أمنه القومي؛ ففي أعقاب تلك الحرب تعرض النظام لأكثر من تحدٍ، وبرز في هذا الصدد الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982، والعراق للكويت في عام 1990، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003، والعدوان الاسرائيلي على لبنان عام 2006، والتدخل الأثيوبي في

¹ أحمد يوسف احمد ونيفين مسعد(تحرير)، حال الأمة العربية 2008-2009: أمة في خطر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ابريل 2009، ص96.

² أحمد يوسف احمد ونيفين مسعد(تحرير)، حال الامة العربية 2009-2010... النهضة أو السقوط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أبريل 2010، ص 193-196.

الصومال في العام نفسه، وفي كل هذه التحديات لم يستطع النظام أن يبلور الاستجابة المطلوبة من أجل حماية أمنه القومي أو على الأقل أمن إحدى وحداته.⁽¹⁾

وفي الختام، لا يتوقع أن تحدث تغيرات حقيقية إيجابية في الموقف العربي من القضية الفلسطينية، وأن النظام العربي مازال يعاني العلل نفسها التي تجعل دوره دائماً أقل بكثير من إمكاناته، وتبقى الاعتبارات القطرية والهموم المحلية لكل دولة طاغية على تصعيد العمل العربي المشترك لخدمة تلك القضية، بل ثمة معطيات تشير إلى قابلية الطرف العربي للاستجابة للضغوط الدولية، لا سيما في مجال استمرار التضييق وإدانة أعمال المقاومة الفلسطينية.

خاتمة:

بالرغم من أن النظام العربي يكاد يمثل نموذجاً لنظم إقليمية فاعلة، ذلك لأنه يفى بمعظم الشروط والمعايير التي يفترض وجودها في أي نظام إقليمي قوي، والتي تدور غالباً حول مجموعة من العناصر كوجود شبكة معقدة من التفاعلات التوافقية التبادلية المنتظمة بين وحدات النظام، ووجود درجة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتقارب الجغرافي الاستراتيجي، إلا أنه منذ أزمة الخليج الثانية وحتى اليوم مني النظام الإقليمي العربي بفشل ذريع فيما يتعلق بصون أمنه القومي، وحماية استقلال دوله، وسيادتها ووحدة ترابها الوطني، وهو ما كشف عمق الأزمة التي يعيشها النظام الرسمي العربي وما يواجهه من تحديات.⁽²⁾

وتجدر الإشارة إلى أن إعادة الدور العربي لاحتلال حيز في النظام الإقليمي والدولي يرتبط بمدى سرعة التحديث الداخلي وإجراء اصلاحات ومصالحات لتصحيح آلية صنع القرار، بحيث يتم تسخير القدرات العربية لتلعب دوراً إقليمياً على الأقل في مجال ردع القوى الإقليمية في المنطقة. ولمواجهة التهديد العسكري والسياسي الذي تمثله إسرائيل واستمرارها في احتلال أراضٍ عربية والسير على طريق التكامل والتوحيد لإبراز ارادة سياسية عربية واحدة

¹ أحمد يوسف احمد ونيفين مسعد(تحرير)، حال الأمة العربية 2008-2009: أمة في خطر، بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ط1، ابريل 2009، ص96.

² إياد أبو الهنود، التحولات الدولية والإقليمية وأثرها على النظام العربي 2001-2008، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية (رسالة ماجستير)، 2011، ص 1.

والاتفاق على استراتيجية قومية في مواجهة التحديات الخارجية والمطامع الدولية لحماية الأمن القومي العربي.

توصيات:

مع مرارة هذا الواقع يظل أمام العرب فرصة للتحرك والضغط وبلورة قوتهم السياسية والاقتصادية، وذلك في حالة بروز الحكمة السياسية، والتوجه الصادق إلى تحقيق التضامن والتنسيق والتعاون العربي في كل المجالات لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية سواء الإقليمية أو الدولية، على النحو الآتي:

-وضع استراتيجية عربية لمواجهة تهديدات الأمن القومي العربي، والعودة إلى التضامن من خلال مصالح عربية شاملة تسودها الصراحة ونبذ التشردم، وتغليب المصالح القومية العليا على المصالح القطرية الضيقة.

-تنشيط دور الجامعة العربية ووضع اليد على مكامن الخلل التي جعلت من مواقفها سلبية، لكي يأتي الحل العربي بديلاً لأي ترتيب أمريكي أو تسوية دولية غير عادلة.

-ضرورة توظيف الاحساس بالتضامن والوحدة الكامنة في الوجدان العربي، والتي لم تزرعها كل محاولات التنشيت، والتأكيد على إحياء الفكر القومي العربي وتطويره.

-العمل على الحد من التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة وخاصة في الخليج العربي، والامتناع عن منح القوى الأجنبية أي تسهيلات بحرية أو قواعد عسكرية.

-العمل على إيقاف سباق بعض الأنظمة العربية وتدافعها نحو إسرائيل وانتهاج سياسة عربية موحدة لمواجهة الصراع مع الدولة العبرية في السلم والحرب.

التحديات الخارجية للأمن القومي اللسطيني

أ. يحيى سعيد قاعود

تقديم

منذ أن وجدت الكيانات السياسية وهي تتصارع من أجل القوة والبقاء، والكيان السياسي الفلسطيني شأنه شأن بقية الكيانات السياسية يصارع من أجل الحفاظ على مكتسباته الوطنية التي حققها طوال مسيرته الوطنية. وللحفاظ على المكتسبات الوطنية ومجابهة التحديات والتهديدات الخارجية، يفرض علينا بناء نظرية أمن قومي فلسطيني واستراتيجية متكاملة، بهدف تحقيق مشروعنا الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة.

وتتخصص الدراسة في البعد السياسي الخارجي للأمن القومي الفلسطيني، وتهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف منها: دراسة وتحليل طبيعة التحديات والتهديدات الخارجية على الأمن القومي الفلسطيني، وتسليط الضوء على الآليات الفلسطينية لمواجهة التحديات والتهديدات والحد من تأثيرها في ظل الإمكانيات الفلسطينية المتاحة، وفي ضوء تأثيرات البيئة الدولية الحالية. وتنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسية، نتناول فيها تدخلات الدول الكبرى في القضية الفلسطينية، والتهديدات الإسرائيلية على الأمن القومي الفلسطيني. وكذلك نعرض تحديات الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وبالتالي مواجهة إسرائيل كدولة تحت الاحتلال. كما نعرض تأثيرات الرأي العام العالمي وانعكاساته على القضية الفلسطينية.

وكذلك وضعت الدراسة بعض السياسات والمسارات لتحقيق مصالح الشعب الفلسطيني وتطلعاته المستقبلية.

أولاً: البعد السياسي الخارجي للأمن القومي

يستخدم اصطلاح الأمن القومي للتعبير عن مجموعة سياسات تتخذ لضمان سلامة إقليم الدولة والدفاع عن مكتسباتها في مواجهة الأعداء، واتسع مفهوم الأمن في العقود الأخيرة ليشمل قضايا ليست بالضرورة ذات طابع عسكري أو أمني، ليشمل مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بعد أن ثبت أن هناك مهددات للأمن بخلاف العدوان، ومن هنا، فإن شمولية الأمن تعنى أن له أبعاداً متعددة لها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها، وهي: البعد السياسي بشقيه الداخلي والخارجي، والبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد العسكري، والبعد الثقافي⁽¹⁾. ويأتي هذا الجانب من الدراسة ليتناول البعد السياسي الخارجي للأمن القومي الفلسطيني بالدراسة والتحليل في ظل المتغيرات الدولية الراهنة. والانطلاق باستراتيجية فلسطينية متكاملة للحفاظ على كينونة المجتمع الفلسطيني ونظامه السياسي، بهدف تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة.

من المناسب بدء الحديث عن موضوع الأمن السياسي بتحديد المفهوم وأهم الحقائق المتصلة به. فالأمن السياسي يعرف بأنه: "حماية المواطن والمجتمع والدولة من التهديدات الخارجية والداخلية ذات الطابع السياسي"⁽²⁾. وهذا المفهوم يقيدنا بمجموعة من الحقائق. أول تلك الحقائق، إن السلطة السياسية وكما هو معروف تدير المجتمع بكامله، فهي تتدبر تنظيم العلاقات بين الجماعات العديدة والمتنوعة التي تولفه، بشكل يكفل بقاءها مندمجة بالمجموع الكلي، ويوفر لها الطوعية اللازمة لمواجهة التحولات الخارجية والداخلية، والاعتراف بهذا الدور للسلطة السياسية، يعني تأكيد سيادة هذه السلطة وهي تنظم العلاقات بين الأمم

⁽¹⁾ زكي، عبد المعطي. (2016): الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 9 فبراير 2016. <http://www.eipss-eg.org>

⁽²⁾ توركمانى، العماد. (2004): الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، الأولى للنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، ص39.

والمجموعات الاجتماعية الأخرى وفيما بين الدول وحلفائها⁽¹⁾. وتأسيساً على ذلك فإن أمن المجتمع يعتبر واحدة من أهم عمل للسلطة السياسية في الدولة. ثاني تلك الحقائق، الإنسان كما يؤكد علماء الاجتماع والمهتمون بالعلوم الإنسانية المختلفة سياسي بطبعه. أي أنه مدفوع بطبيعته الفطرية إلى خوض غمار النشاط السياسي. فالسياسة تعرف بأنها "العمليات والأنشطة الهادفة إلى حل الخلافات والنزاعات التي تنشأ بين الأفراد والجماعات في أطر علاقاتهم العامة والخاصة، والنشاط السياسي يعرف بأنه "كل محاولة تهدف للتأثير على سير الأحداث"⁽²⁾. أما الحقيقة الثالثة، فهي تتعلق بالسياسة نفسها، ويقال إن السياسة "فن الممكن" أي اختيار الوسائل أو ابتداعها التي تبدو قادرة على تحقيق أهداف وتطلعات الشعب وفق الإمكانيات المتاحة.

إن الأمن القومي بمفهومة البسيط يعني الطمأنينة واللاخوف، التي تتحقق على يد السلطة السياسية في الدولة، فهي تعمل على تأمين حياة المواطن من أي تهديد. وعملية إدراك مصادر تهديد الأمن السياسي مرحلة مهمة عند دراسة معطيات الأمن القومي الفلسطيني، ويترتب عليها إرساء لما يتم إدراكه من تحديات أو تهديدات. وكلما كان إدراك الساسة لمصادر التهديد شاملاً كانت الإجراءات اللازمة لإزالة التهديد أكثر استيفاء. وأعتقد أن عملية إدراك وتحديد مصادر تهديد الأمن السياسي الخارجي تقع ضمن مسؤولية⁽³⁾: أولاً، السلطة السياسية، يقع على عاتق القيادة السياسية في الدولة، تحديد مصادر التهديد ووضع أولوياتها أثناء التحديد وفقاً للأهداف الوطنية، وبالتالي وضع استراتيجية لمجابهة تهديدات الأمن القومي الفلسطيني. ثانياً، النخبة السياسية، يقع على عاتق النخبة السياسية المكونة من الباحثين والأكاديميين والمتخصصين مهمة تنبيه القيادة السياسية وتوعية المجتمع، وفق رؤيتهم لمصادر تهديد الأمن السياسي، ومتابعتهم للمتغيرات السياسية بشكل مستمر، والتي قد تتطور إلى تهديدات محتملة للأمن القومي الفلسطيني.

(1) سليمان، عصام. (1989): مدخل إلى عالم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت-لبنان، ص152.

(2) الشقحاء، فهد. (2004): الأمن الوطني: تصور شامل للمفهوم- الأهمية- المجالات- المقومات، مركز الدراسات والبحوث- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض- السعودية، ص71.

(3) للاستزادة أنظر: الأسطل، كمال. (2011): الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي. -http://k-

الأمن القومي في العلاقات الدولية

نعلم في دراسة العلاقات الدولية عادة أن النظام الدولي يعني الترتيب الدولي القائم للدول والأطراف الفاعلة غير الحكومية، وعلاقات القوة فيما بينها، والاتفاقيات والمؤسسات، والممارسات المقبولة التي تحكم التفاعلات بينها. ويكون مهمة الاستراتيجيون ومحترفو الأمن القومي التركيز على البيئة الاستراتيجية بأكملها التي تقع خارج البيئة المحلية الخاصة بأراضي الدولة، وهو المكان الذي تتفاعل فيه الدولة وجميع خصائصها ومكوناتها مع بقية العالم⁽¹⁾. وارتبط مفهوم "الأمن" في دراسات السياسة الدولية، تقليدياً، بمفهوم "الدولة" التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة⁽²⁾. وأولى قضايا السياسة الدولية الحرجة هي الهدف المزدوج المتمثل في حفظ الذات والأمن القومي، وهما مصطلحان مختلفان في معنهما ولكنهما متصلان اتصالاً وثيقاً بالنسبة للعلاقات الدولية، فكل دولة تسعى إلى ضمان بقائها ككيان مستقل، أما الرغبة في حفظ الذات تعني استمرارية الكيان قوي وديمومة النظام السياسي⁽³⁾. ولذلك تصنع السياسة الخارجية للدولة، أولاً، للمحافظة على استقلالها وأمنها، وثانياً، السعي وراء مصالحها الاقتصادية⁽⁴⁾.

كانت الدول تاريخياً تعد هي الأطراف الرئيسية في البيئة الدولية، ولكن أدوار الدول والقوة تواجه تحديات متزايدة. والأدوار الرئيسية للدولة هي توفير الأمن والرخاء لشعبها، وتختلف الدول في تعريفاتها لما يوفر الأمن والرخاء ضمن حدودها، وهي تقوم بهذه الأدوار بدرجات متفاوتة من النجاح، وعن كيفية عمل الدول في النظام الدولي مسألة خاضعة لجدل

⁽¹⁾ يارغر، هاري. (2011): الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، (ت) راجح علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، ص101.

⁽²⁾ الحربي، سليمان. (2008): مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(19)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص10.

⁽³⁾ كانتور، روبرت. (1989): السياسة الدولية المعاصرة، (ت) أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، عمان- الأردن، ص73.

⁽⁴⁾ دويتش، كارل. (1982): تحليل العلاقات الدولية، (ت) عز الدين فودة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، ص125.

مفتوح بين المنظرين الذين وضعوا عدة نظريات تفسر السياسة الدولية، منها المدرسة المثالية، والواقعية، والليبرالية، والبنائية⁽¹⁾. وعند دراسة البعد السياسي الخارجي للأمن القومي الفلسطيني في ظل البيئة المحلية والدولية الراهنة، نستطيع أن نستشرف تحديات ومهددات الأمن القومي الفلسطيني، وكذلك نستطيع تحديد عناصر القوة الداخلية للمجتمع الفلسطيني، والتي من خلالها نواجه البيئة الدولية بهدف تحقيق مصالحنا وتطلعاتنا الوطنية. وفي ظل فوضى السياسة الدولية التي تنتهجها الدول في البيئة الدولية، نأخذ في الاعتبار المدرسة البنائية في العلاقات الدولية، والتي تسعى لترويض مصالح الدول الغير ثابتة والفوضى الدولية من خلال المؤسسات والممارسات الدولية التي يتم بناؤها اجتماعياً من قبل الدول، في أوقات مختلفة لحل القضايا⁽²⁾. ووفقاً لإمكانياتنا المتاحة كدولة تحت الاحتلال نرى في الاعتماد على المؤسسات الدولية أمر في غاية الأهمية لتحقيق أمننا القومي، ويهدف لإحداث نوع من التوازن في موازين القوة المادية لصالح إسرائيل.

وقبل رصد التحديات والتهديدات الخارجية للأمن القومي الفلسطيني، لا بد وأن نشير إلى أن هناك ترابط وتداخل بين مصادر تهديد الأمن القومي الداخلية والخارجية، ولا سيما في حالتنا الفلسطينية التي تتطلع إلى الدعم الدولي في كافة المجالات، وبالتالي فإن أي مصدر تهديد داخلي للأمن القومي الفلسطيني قد يكون سبباً مباشراً للتدخل الدولي، ويصبح تهديداً داخلياً وخارجياً في آن واحد، ونشير كذلك إلى ارتباط الأمن القومي الفلسطيني بالأمن القومي الإسرائيلي، فأى إنجاز سياسي تحققه إسرائيل على المستوى الإقليمي أو الدولي، قد يكون مصدر تهديد للأمن القومي الفلسطيني.

ثانياً: تدخلات الدول الكبرى في القضية الفلسطينية

تحكمت القوى الخارجية برسم الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية في أوائل القرن العشرين، تحديداً بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتهاء السلطنة العثمانية. وكانت المنقطة في أوائل القرن العشرين قد بدأت تكشف عن توفر مخزون مهم من الموارد الخام والثورة النفطية، مما زاد من اندفاع القوى الاستعمارية المنتصرة في الحرب العالمية لاستعمار

(1) مرجع سابق. يارغر، هاري، ص 104-105.

(2) مرجع سابق. يارغر، هاري، ص 109.

المنطقة، وكانت بريطانيا وفرنسا الأكثر اندفاعاً لوراثة مناطق السلطنة العثمانية⁽¹⁾. اعتبرت الدول الغربية أرض فلسطين من أهم الأهداف القومية والتوسعية لها، فهي قلب الخارطة الجغرافية للمنطقة العربية. وإلى جانب هاتين القوتين الاستعماريين، كان هناك طرف ثالث له مشاريعه ومطامعه في فلسطين، وهي الحركة الصهيونية، التي أنشئت في أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا. وبالنقاء المصالح الأوروبية مع الحركة الصهيونية في فلسطين، أقدم الغرب على مساعدة الحركة الصهيونية وخاصة بريطانيا العظمى آنذاك في إنشاء دولة يهودية على أرض فلسطين التاريخية. حيث نالت الحركة الصهيونية دعم الدول الغربية مادياً وسياسياً ودولياً. وباندلاع الحرب العالمية الثانية، احتاجت بريطانيا دعم الولايات المتحدة لمواجهة ألمانيا النازية وقوات المحور، وبعد انتهاء الحرب تراجع النفوذ البريطاني من المنطقة العربية تدريجياً وحلت محلها الولايات المتحدة، وبدأ فعليا الدور الغربي بالانحسار في المنطقة العربية بعد العدوان الثلاثي على مصر 1956م. فيما حافظت دول أوروبا على دعمها لإسرائيل في شتى النواحي، بما في ذلك النواحي العسكرية والاستراتيجية، التي ساعدت في إعطاء إسرائيل سبقاً نووياً يضمن تفوقها العسكري والاستراتيجي لسنين طويلة، ما يشكل ترجمة للالتزام لا يرقى إليه الشك بديمومة إسرائيل وتطورها⁽²⁾. وعليه يمكننا القول بأن القضية الفلسطينية بدأت قضية دولية بالدرجة الأولى. وهذا يفرض علينا عرض مواقف الغرب والدول الكبرى من القضية الفلسطينية، والتحويلات التي طرأت عليها في ظل تغير موازين القوى الدولية. وهذه المواقف انقسمت بين مؤيد، ومعارض، ومحايد، لعدالة القضية الفلسطينية، ومن خلال نضال الشعب الفلسطيني على المستوى الدولي تبدلت مواقف بعض الدول الكبرى من القضية الفلسطينية. وعليه يمكن القول بأن الدول التي تعارض إقامة الدولة الفلسطينية تشكل تهديداً على الأمن القومي الفلسطيني، أما الدول المحايدة تشكل تحدياً للأمن القومي الفلسطيني، فهي تقلل من فرصه فرض حل دولي عادل للقضية الفلسطينية.

(1) تلمي، داود. (2012): الاستقلالية الفلسطينية الضرورة والمحددات، المؤتمر السنوي الأول "القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وأفاق تغيير المسار الاستراتيجي، مسارات- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، ص 135-136.

(2) قسيس، نبيل. (2012): قراءة أولية في التغيرات طويلة الأمد في المواقف الدولية إزاء القضية الفلسطينية، المؤتمر السنوي الأول "القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وأفاق تغيير المسار الاستراتيجي، مسارات- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، ص 109.

موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية

بعد استتزاز دول أوروبا في حربين عالميتين، وافقت على نقل جزء من سيادتها القومية إلى الاتحاد الأوروبي. الذي أنشئ في "معاهدة ماستريخت" عام 1992م. ولم ينظر قط لسياسته تجاه القضية الفلسطينية كسياسة مستقلة بذاتها، فكان يتم النظر إليها بوصفها جزءاً من سياسة أشمل، تتسع لتشمل الوطن العربي، وتميزت هذه السياسة في كثير من الأحيان بالتبعية للولايات المتحدة، التي كان لها الفضل الكبير على أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تبنت الولايات المتحدة "مشروع مارشال"⁽¹⁾ لإعادة بناء أوروبا مرة أخرى، وتصديها للتهديد النووي السوفيتي⁽²⁾. وبعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م تراجع النفوذ الأوروبي لصالح النفوذ الأمريكي والسوفيتي في العالم. وقبلت الدول الأوروبية بدورها باعتبارها تابعاً لدور الولايات المتحدة المنحاز بالكامل لإسرائيل⁽³⁾. تطورت العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد الأوروبي في ثلاث مراحل تاريخية وهي: المرحلة الأولى ما بين الأعوام (1964م-1979م)، حينما تأسست منظمة التحرير، تعاملت مع الدول الغربية على ضوء موقفها من القضية الفلسطينية، وتم قطع العلاقات بين المنظمة ودول أوروبا لموقفها المؤيد لإسرائيل، وظلت دول أوروبا تنتظر للقضية الفلسطينية باعتبارها مجرد قضية لاجئين. وتميزت هذه المرحلة بالقطيعة وعدم الاعتراف. أما المرحلة الثانية فقد بدأت ما بين الأعوام (1980م-1989م)، بعد استقرار الدول الأوروبية في نكتها، بدأت

(1) مشروع مارشال: برنامج المساعدة الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى دول أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية بناء على الإقتراح الذي قدمه الجنرال مارشال في جامعة هارفارد بتاريخ 5 يونيو 1947م والذي تبناه الرئيس الأمريكي ترومان بموجب القانون الموقع في 3 أبريل 1948م باسم برنامج إعادة بناء أوروبا. والمحددة مدته بأربع سنوات أي من الأول من نيسان 1948م لغاية 30 يونيو 1952م. وكان من المنتظر أن تتمكن الدول الأوروبية حتى نهاية مدة البرنامج من تحقيق إعادة توازن ميزانياتها الحسابية وإستعادة إستقلالها الإقتصادي والمالي (للاستزادة راجع جريدة السوسنة الأردنية - مقال حسين توفه، 23 مايو 2013).

(2) عبد الرحيم، إكرام. (2014): الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية 1964-2007، مجلة شؤون فلسطينية، العدد(258)، خريف 2014، ص82.

(3) فضل، عصام. (2009): دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة 1991-2007، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، ص15.

تلقت للوطن العربي، محاولة بدء عملية التعاون السياسي، وكان أول موقف أوروبي جماعي موحد من القضية الفلسطينية عام 1971م، حيث تبنت الجماعة الأوروبية في 13 مايو "وثيقة شومان" وزير خارجية فرنسا التي تحدثت عن شروط التسوية من وجهة النظر الأوروبية، وهي: انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت، في حرب حزيران 1967م⁽¹⁾. فيما تشكلت المرحلة الثالثة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م، استعادت دول أوروبا قوتها الدولية، وأصبح الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية كبيرة، يسعى لدور سياسي على الساحة العالمية، وأيد العملية السلمية⁽²⁾.

قدمت أوروبا بعد فتح قنوات اتصال مع منظمة التحرير مساعدات كبيرة للفلسطينيين. غير أن طبيعة عملية السلام "أوسلو" استبعدت الدور الأوروبي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي راعية عملية السلام الرئيسية. واقتصر الدور الأوروبي على الدعم المادي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية بعد نشأتها. وبنى الاتحاد الأوروبي في إنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني مبدأ حل الدولتين، غير أن سياسة الاتحاد الأوربي تتأثر بعاملين رئيسيين وهما: الأول علاقة الاتحاد الأوروبي في إسرائيل، والثاني علاقة الاتحاد الأوروبي في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يتطلب استراتيجية فلسطينية موجهة إلى الاتحاد الأوروبي لكسب الدعم والتأييد الدائم من خلال تفعيل المواقف السياسية للاتحاد الأوروبي إلى أفعال سياسية من أجل حصول فلسطين على حقوقها السياسية والقانونية وفق قرارات الشرعية الدولية وإنهاء الاحتلال. فقد شهدت عملية السلام تطوراً هاماً في شكل ومضمون الدور الأوروبي رغم استمرار وجود محدداته والتي لم تضمن له حتى الآن دور مؤثر وفعال وبمخرجات فعلية. ويتسم الدور الأوروبي حالياً في عملية السلام بالسمات التالية:

- يعتبر الدور الأوروبي الأكثر أهمية على الصعيد الدولي لقوته السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى تأثير إسرائيل بالسياسة الأوروبية، وهذا يضمن استمرار عملية السلام على مبدأ حل الدولتين.

(1) مرجع سابق. عبد الرحيم، إكرام، ص 82-86.

(2) طافش، هشام. (2010): موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة،

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر - غزة، غزة- فلسطين، ص 8.

-يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية للسلطة الوطنية، والتي تضمن استمرار عمل مؤسساتها.

-سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام متوازنة بين الطرفين، وقد تتخذ بعض القرارات لصالح فلسطين، والبعض الآخر لصالح إسرائيل.

-الدور الأوروبي في عملية السلام أكثر وضوحاً، فقد انتقل من كونه مجرد مراقب في "مدريد" إلى شاهد وممول في "أوسلو2، 1995م"، ودوره في تشكيل اللجنة الدولية الرباعية لعملية السلام، وانتهاء بدورة في تعيين مبعوث أوروبي خاص لعملية السلام في الشرق الأوسط عام 1996م، من أجل مزيد من تنسيق الجهود الأوروبية وتوحيد قنواتها في سبيل مخرجات فعلية لسياسة الاتحاد في عملية السلام إلى جانب مساعداته المادية⁽¹⁾.

-يتميز الدور الأوروبي في عملية السلام بأنه دائم التأكيد والسعي للحصول على دور مكمل لدور الولايات المتحدة وليس بديلاً عنه.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية

بداية، لم تكن الولايات المتحدة ذات ارتباط مباشر بالقضية الفلسطينية قبل صدور وعد بلفور عام 1917م، ولم يكن هناك حضوراً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط كما كان لدول الغرب ولا سيما بريطانيا وفرنسا. وعند قيام دولة إسرائيل عام 1948م اتجهت الإدارة الأمريكية إلى المبادرة بالاعتراف بها، وإظهار التزامها تجاه ضمان استمرارها، وقد أسهمت الولايات المتحدة في قيام دولة إسرائيل بأشكال مختلفة، فمنها ما جاء من خلال تقديم دعم سياسي لها داخل أروقة الأمم المتحدة للقبول بعضويتها، أو من خلال ممارسة الضغوط لوقف إصدار أي قرار يدينها باستخدام حق النقض "الفيتو". وشكل آخر جاء اقتصادياً من خلال توفير أشكال مختلفة من الدعم المالي والفني والعلمي، وشكل ثالث جاء عسكرياً⁽²⁾.

(1) سلامة، دلال. (2005): الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية ما بين الدور

الاقتصادي والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، بير زيت- فلسطين، ص180.

(2) حامد، قصي. (2008): دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية

الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، ص18.

مرت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الفلسطينيين خلال الفترة الواقعة ما بين 1948م-2015م في أربع مراحل متميزة، شهدت خلالها تحولات تكتيكية بهدف استيعاب الظروف السياسية المتغيرة، وهي: المرحلة الأولى ما بين الأعوام (1948م-1967م)، حيث سادت سياسة التهدئة والتسكين، وتضافرت الاعتبارات الإنسانية مع المخاوف من أن تبعث مشكلات اللاجئين الفلسطينيين فوضى سياسية في المنطقة العربية، فواصلت الولايات المتحدة دعمها لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين⁽¹⁾. وفي المرحلة الثانية من سياسة الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين، الممتدة من (1967م-1976م)، فقد تحولت فترة الهدوء إلى المواجهة، حيث أدانت الولايات المتحدة الأمريكية حرب العصابات والمقاومة الفلسطينية واعتبرتها عملاً إرهابية موجهة ضد إسرائيل في الداخل والخارج⁽²⁾. وخلال المرحلة الثالثة من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والممتدة من العام (1976م-1988م)، حدث تحول نحو التكيف، إذ تجلّى بوضوح تام في أن أي تسوية في منطقة الشرق الأوسط لن تدوم من دون مشاركة فلسطينية⁽³⁾. أما المرحلة الرابعة من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والممتدة من العام (1991م-2015م)، فهي مرحلة السلام وإقامة السلطة الفلسطينية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، مؤكداً على مبدأ حل الدولتين.

إن سياسية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الفلسطينيين تأثرت بالسياسة الإسرائيلية تجاههم، وبالتالي انعكست سياسة المصالح الإسرائيلية- الأمريكية على مسار الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. وتحتل فكرة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني وتقديم مشاريع تسوية حيزاً لا بأس به في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يختلف هذا الحيز من إدارة إلى أخرى كونها لب الصراع في المنطقة العربية، التي تعتبر ذات أهمية بالغة في السياسة

(1) معيد، أمنه. (2004): العلاقات الأمريكية- الفلسطينية منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية

وحتى إصدار خارطة الطريق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، بير زيت- فلسطين، ص18.

(2) عبد المجيد، وحيد. (1991): العلاقات الفلسطينية الأمريكية: المواجهة واحتمالات الحوار، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت- لبنان، ص166.

(3) منصور، كميل. (1991): السياسة الأمريكية والشرق الأوسط: من كارتر إلى ريغان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت- لبنان، ص1991.

الخارجية الأمريكية⁽¹⁾. إن انحياز السياسة الخارجية الأمريكية لصالح إسرائيل يعزوه بعض المفكرين ومنهم جون ماير John Mayer إلى العلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل، وتعود بشكل كبير لأنشطة اللوبي، الذي يعمل بشكل علني على دفع السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه تأييد إسرائيل، وتدفعه لتبني مواقف داعمة لإسرائيل داخل الكونغرس. إلا أن مفكرين وسياسيين آخرين ومنهم دنس روسن Denis Rosen وشلومو بن عامي Ben-Ami، يرون عكس ذلك، فهم يتفقون على أن اللوبي الصهيوني لاعب مهم ومؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنه ليس بتلك الهالة التي يصفها جون مير كمتحكم في السياسة الأمريكية، بل يرون أن حجم المصالح المشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة، والبعد الاستراتيجي في العلاقة بينهما هو المعيار الذي يحكم كلا الطرفين⁽²⁾. وتعمل الولايات المتحدة على إنهاء الصراع الإسرائيلي- العربي بشكل عام، والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني بشكل خاص، بهدف تحقيق أهدافها وتطلعاتها في المنطقة العربية، وللمحافظة على استمرارية مصالحها الاستراتيجية والحيوية في المنطقة. ويتسم الدور الأمريكي حالياً في عملية السلام بالسمات التالية:

- غياب الرؤية الأمريكية الواضحة لاستمرار عملية السلام، وعدم رغبتها بالضغط على إسرائيل لفرض حلول عادلة للقضايا العالقة بين الجانبين.
- لم تلتزم الولايات المتحدة بدعم الشعب الفلسطيني وقيادته، في المسار التفاوضي، وهددت بقطع المساعدات في حال استمرار التوجه للأمم المتحدة.
- الدعم المستمر لإسرائيل في كافة المجالات، ولا سيما سياسات إسرائيل العنصرية ضد الشعب الفلسطيني.

مواقف روسيا من القضية الفلسطينية

جاء موقف الاتحاد السوفيتي السابق من القضية الفلسطينية على خلاف الموقف الأمريكي، الذي دعم قرار تقسيم فلسطين وإقامة الدولة اليهودية بجانب الدولة العربية، ورأى

(1) راضي، محمد. (2010): السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية 2001-2008، رسالة

ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر - غزة، غزة- فلسطين، ص23.

(2) مرجع سابق. حامد، فصي، ص19.

أنه بتأييده قرار التقسيم سوف يتم التخلص من الاستعمار وإنهاء الانتداب البريطاني في فلسطين، وفي ذات الوقت أيد الاتحاد السوفيتي العرب ضد أعمال العدوان الإسرائيلي، معتبراً موقفه ينسجم مع مبدأ حق تقرير المصير للشعبين العربي واليهودي⁽¹⁾. وهذا يعني أن السياسة الخارجية السوفيتية كانت تتغير حسب مصالحها، فالإتحاد السوفياتي دعم إسرائيل وقيامها، وفي الوقت نفسه كان يتمتع بعلاقات ودية مع الدول العربية.

في السابق كانت السياسة الروسية تميل لصالح إسرائيل إلى أن تبدل الموقف عام 1954م، حيث بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الفلسطينية الروسية، حين استخدم الاتحاد السوفيتي قرار النقض "الفيثو" لصالح العرب ضد إسرائيل، وذلك عندما دعا مجلس الأمن مصر إلى رفع القيود المفروضة على مرور بعض السفن التجارية عبر قناة السويس. ولكن التحول الأبرز كان عام 1956م، فقد تدهورت العلاقات السوفيتية-الإسرائيلية نتيجة التقارب الأمريكي الإسرائيلي، وبدا واضحاً للاتحاد السوفيتي أن إسرائيل تمثل حارساً للمصالح الغربية في المنطقة العربية⁽²⁾.

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991م، توقف دعم الاتحاد السوفيتي السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها كحركات تحرر وطني، واقتصر على العلاقات الدبلوماسية ما بين روسيا الاتحادية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبالرغم من ذلك يعتبر البعض أن العلاقات الدبلوماسية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وروسيا الاتحادية جاءت امتداداً لعلاقات بدأت بين الاتحاد السوفيتي السابق ومنظمة التحرير، وروسيا التي ورثت الاتحاد السوفيتي ورثت كذلك دعم عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ووقفت إلى جانب الفلسطينيين لتحصيل حقوقهم المشروعة وإقامه دولتهم المستقلة. وتميز الموقف الروسي من القضية الفلسطينية بدعمه الكامل لنيل الحقوق الوطنية وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م، وتعمل روسيا الاتحادية من خلال سياستها الخارجية على دعم

(1) أسمر، أماني. (2011): العلاقات الفلسطينية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأثرها على عملية السلام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، ص 11.

(2) المرجع السابق. ص 12-22.

السياسية الفلسطينية وتوجهاتها لإقامة الدولة الفلسطينية، وكذلك تدعم المشاريع الفلسطينية في المنظمات الدولية.

موقف دول آسيا الكبرى من القضية الفلسطينية

إن التغيير في موازين القوى الدولية ينتج عنه قوى سياسية جديدة تلعب دوراً بارزاً في السياسة الدولية، وبرز في النظام الدولي القائم قوى جديدة في آسيا لها تأثيرها في السياسة الدولية، حيث لم تبقى القوة العسكرية هي العامل الوحيد لمكانة الدولة، فقد برزت دول تمتلك قوة اقتصادية أهلتها للعب دور مهم في السياسة الدولية. ويرى كسنجر Kissinger بأن "مركز الثقل في الشؤون الدولية سوف ينتقل من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ والمحيط الهندي، لإعادة توزيع القوة في العالم أظهر دول كبرى في آسيا كالصين واليابان والهند وربما أندونيسا، تتنافس ميزان القوة الأوروبي، حتى عندما يتشاركون في المشاريع التعاونية⁽¹⁾. وهذا يتطلب منا إعادة دراسة وتقييم للعلاقات الدبلوماسية مع دول آسيا الكبرى. وحينما تتسج السلطة الوطنية علاقات دبلوماسية قوية مع تلك الدول وتخطب شعوبها، سوف تحدث هذه السياسة مزيداً من التأييد لدعم أهداف وتطلعات الشعب الفلسطيني الوطنية، وتحقق هدفين وهما: أولاً، تشكيل قوة ضغط ضد ممارسات الاحتلال العنصرية في الأراضي المحتلة. ثانياً، دعم السلطة الوطنية في المؤسسات الدولية. ومن تلك الدول التي تربطنا بها علاقات دبلوماسية مميزة دولتي الهند، والصين.

تميز الموقف الهندي من القضية الفلسطينية بالدعم الكامل لحقوق الفلسطينيين، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، فضلاً عن معارضته الشديدة لقرار تقسيم فلسطين (181) عام 1947م، وتضامنت الهند مع القضايا العربية خصوصاً في ظل الدور الريادي لها في حركة عدم الإنحياز. ومما لا شك فيه أن السلوك التصويتي للهند في الأمم المتحدة فيما يخص قضايا الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني مؤيداً للقضية الفلسطينية⁽²⁾. وقد أثرت عملية التسوية السياسية على العلاقات الهندية - الإسرائيلية في

(1) Kissinger A. Henry (2008): The Three Revolutions. The Washington Post – April 7, 2008

(2) للاستزادة راجع دراسة:

تسعينيات القرن العشرين، فبعد دخول منظمة التحرير الفلسطينية مفاوضات مباشرة مع إسرائيل عام 1991م، رفعت الهند من تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل، وقد استغلت إسرائيل هذه الفرصة لتحسين علاقاتها الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي مع الهند. فيما بقيت العلاقات الفلسطينية- الهندية ثابتة دون تغيير في مستوى الدعم والتعاون.

أما بالنسبة للموقف الصيني من القضية الفلسطينية، فقد أدركت الصين منذ بداية القضية الفلسطينية أهمية المنطقة العربية، فاعتبرتها بوابة آسيا الغربية، وتتصف سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية بالثبات برغم كل المتغيرات الدولية التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط والعالم، فلا زالت الصين قيادة وشعباً تقف بثبات إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته وتدعم نضاله العادل لنيل حقوقه الوطنية المشروعة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بكافة أشكاله العسكرية والاستيطانية للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م⁽¹⁾. وتتميز السياسة الخارجية الصينية حالياً تجاه منطقة الشرق الأوسط بالتعقيد والتداخل، بل وتبدو متناقضة أيضاً، فالصين تقيم علاقات مع إسرائيل وتدعم الشعب الفلسطيني، وتقيم علاقات مع إيران وفي الوقت نفسه علاقات قوية مع السعودية، ولعل السياسة الصينية تسعى لحماية مصالحها الاقتصادية مع بلدان المنطقة، وخصوصاً ما يتعلق بوارداتها النفطية، وتقدم الصين نفسها اليوم كصديق لكل من فلسطين وإسرائيل مما يؤهلها بتأدية دور إيجابي وحيادي أكثر صدقية من الموقف الأمريكي، المتحيز دائماً لإسرائيل⁽²⁾. ويتسم دور الدول الكبرى في آسيا حالياً من عملية السلام بالسلمات التالية:

-تؤيد كل من روسيا، والهند، والصين، إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م، من خلال المفاوضات والوصول إلى اتفاق سلام نهائي.

فطافطة، محمود. (2006): سياسة الهند الخارجية تجاه القضية الفلسطينية (1947-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، فلسطين، ص 85-105.

(1) اللوح، دياب. (2012): تاريخ العلاقات الفلسطينية- الصينية، ورقة في مؤتمر الاستراتيجية الصينية تجاه الوطن العربي، عام 2012.

(2) محمد، علاء. (2013): السياسة الصينية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي: الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 418، ديسمبر 2013، ص 7-10.

-تنامي العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية ما بين الهند، والصين، وإسرائيل، مما قد يمنح الهند والصين مستقبلاً من انتقاد إسرائيل أو التصويت ضدها في الأمم المتحدة، والاكتفاء بالسياسة العامة الداعمة إلى بناء بيئة سلام في منطقة الشرق الأوسط.

- الحضور السياسي لكل من روسيا والصين في المنطقة العربية، وخاصة في الأزمة السورية واستخدام حق النقض الفيتو بالشراسة، ضد الانفراد الأمريكي - الأوروبي بتقرير مصير بعض الأنظمة في المنطقة العربية. وهذا ما يؤكد على وجود نظام دولي ناشئ متعدد الأطراف، إذا ما أحسن الفلسطينيون مخاطبة العالم سياسياً سوف يعود بنتائج إيجابية على المشروع الوطني الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية.

بعد عرض المواقف الدولية من القضية الفلسطينية، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية. نطرح تساؤل ملح وهو: كيف تؤثر الدول الكبرى على المشروع الوطني الفلسطيني؟ وهل نمتلك القدرة في تغيير سياسات تلك الدول لصالحنا؟

للإجابة عن هذا التساؤل علينا في البداية أن نعي بأن الحراك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني مع الدول الكبرى ينسج من أجل تحقيق أهدافنا الوطنية، في المقابل تنسج الدول الكبرى علاقاتها مع فلسطين من أجل تحقيق مصالحها؛ فالسياسة لا تعرف سوى لغة المصالح. وعلى هذه القاعدة السياسية علينا إقامة علاقاتنا مع دول العالم وتطويرها من أجل تحقيق أهدافنا الوطنية. فالسياسة كعلم الدولة والسلطة، لا تقوم إلا بوجود إستراتيجية. ولا شك بأن السياسة فضاء من الأفعال وردود الأفعال يختلط فيها: القانون، القوة، المصلحة، الدين، العواطف والانفعالات، الأيديولوجيات، العنف إلخ، إلا أن دور الاستراتيجية هو عقلنة كل ذلك وتوجيهه لمصلحة الأمة⁽¹⁾. فلا بد من وجود رؤية فلسطينية بعيدة المدى تحيط بكل التحديات والتهديدات الخارجية للأمن القومي الفلسطيني، وكذلك المصالح القومية التي يمكن أن نحققها على المستوى الدولي.

وبالتأكيد نمتلك عدة وسائل نستطيع من خلالها التأثير على سياسات الدول الكبرى لتحقيق مشروعنا الوطني الذي يمثل جوهر الأمن الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة، ومن

(1) أبراش، إبراهيم. (2013): مستقبل السلطة الوطنية بعد الاعتراف بفلسطين دولة مراقب، في كتاب:

الاستراتيجيات الفلسطينية بعد إعلان الدولة في الأمم المتحدة، منتدى غزة السادس للدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة- فلسطين، ص11.

أهم تلك الوسائل: أولاً الإرادة الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، ثانياً عدالة قضيتنا الوطنية، ثالثاً مقارعة الاحتلال بالوسائل المشروعة والممكنة، رابعاً دعم ومساندة الدول المحبة للسلام التي تدعم الشعب الفلسطيني وتوجهاته وإرادته في تجسيد حلم الدولة. وحتى نستطيع مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية للأمن القومي الفلسطيني، علينا تحديد الأدوات والوسائل المطلوبة لكسب سياسات الدول الكبرى تجاه القضية الفلسطينية، ومن أجل تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية، ولا بد أن يكون التخطيط الاستراتيجي متناسب مع خياراتنا المطروحة كي نستطيع تحقيق أهدافنا الوطنية، وعليه يمكن تقسيم تلك الأدوات والوسائل إلى قسمين رئيسيين، وهما:

أولاً: تفعيل الدبلوماسية الفلسطينية

قسمت أنا تيدمان Anna Tiedeman الأبعاد المطلوبة لتفعيل الدبلوماسية العامة بشكل فاعل ومؤثر إلى ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي⁽¹⁾:

1. المصادر الأولية "الاتصالات اليومية"

تتضمن الدبلوماسية الرسمية من سفراء وقناصل، وكذلك القنوات الحكومية التي تتصل بالمجتمع الدولي، بالإضافة إلى الاتصال بوسائل الإعلام بكافة أنواعها المكتوبة والمسموعة والمرئية، والمجلات الدولية. ويكاد الساسة والباحثون يجمعون على أن انخراط الفلسطينيين بوسائل الإعلام نادراً جداً، ويمكن رصد الاتصال فقط في الأحداث المهمة على الساحة الفلسطينية.

2. المصادر الثانوية "الاتصالات الاستراتيجية"

وهو وجود رسالة واضحة نخاطب بها المجتمع الدولي بكل مكوناته من خلال وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، وتشارك في توجيه هذه الرسالة للعالم كل من الأحزاب السياسية وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. وكي نتمكن من إيصال هذه الرسالة بشكل دائم ومستمر لا بد وأن تكون ضمن استراتيجية فلسطينية وبرنامج عمل يقدم به الكل الفلسطيني الرسالة التي يريدونها الفلسطينيون من المجتمع الدولي.

(1) Tiedman, Anna. (2005): Branding America An Examination of U.S. Public Diplomacy Efforts After September 11, 2001. <http://fletcher.tufts.edu>

3. المصادر الثلاثة "تطوير العلاقات بعيدة المدى"

ويتمثل هذا البعد في الخطوات التي لا يمكن أن تقوم بها المصادر الرئيسية، ويصعب تجاهلها على المستوى الدولي لأهميتها. وهذا البعد وأدواته بحاجة إلى مؤسسات ومنظمات أهلية تعمل عليها إضافة إلى دعم حكومي، ومن هذه الأدوات (باجس، 2011: 55-56):

-منظمات أهلية لدعم مقاطعة البضائع الإسرائيلية.

-وجود مؤسسات ثقافية فلسطينية من أجل إحياء التراث الفلسطيني وتثبيت الهوية الفلسطينية عند الفلسطينيين المغتربين، والتعريف بالثقافة الفلسطينية للشعوب الأجنبية.

-المؤتمرات والندوات، وهي موجودة بكثرة ولكن أثرها محدود كونها تخاطب الفلسطينيين أكثر من أهل البلاد المستضيفة.

- عمل معارض فنية وورش عمل للمناسبات الفلسطينية، وأي حدث طارئ على الساحة الفلسطينية كالاعتداءات الإسرائيلية والاستيطان وعرضة للرأي العام العالمي.

ثانياً: تحديد وسائل وأدوات التحرك الفلسطيني

في البداية، لا بد من وجود استراتيجية وطنية محل إجماع وطني تعمل على تحقيق الأهداف الوطنية، وبعد تحديد الأهداف لا بد من تحديد الخيارات الفلسطينية لتحقيق هذه الأهداف، ولاسيما تحديد خيارات فلسطينية قادرين على إنجازها من خلال الوسائل والأدوات المتاحة لدينا، وأن تكون هذه الوسائل والأدوات مشروعة ويتعاطى معها المجتمع الدولي بما فيها المقاومة ضد الاحتلال. ويمكن استخدام عدة وسائل على المستويين المحلي والدولي، منها:

-المقاومة الفلسطينية ولاسيما المقاومة الشعبية التي حققت نتائج إيجابية على مر تاريخ القضية الفلسطينية، فالانتفاضة الشعبية عام 1987م هي التي حررت جزء من الوطن وأصبحت النواه الأولى لإقامة الدولة الفلسطينية. ولا بد من وجود تناعم ما بين المطالب الشعبية والقيادة الفلسطينية من أجل تحقيق نتائج إيجابية في المشروع الوطني الفلسطيني.

-المقاومة القانونية علينا اللجوء للقانون الدولي والمحاكم الدولية، خاصة المحكمة الجنائية، للدفاع عن الشعب الفلسطيني وأراضي الدولة الفلسطينية التي تتعرض لانتهاك قوات الاحتلال يومياً، ولتثبيت حقوقنا الوطنية من خلال إصدار القرارات الدولية الداعمة لحقوقنا الوطنية والتي تزيد من عزلة دولة الاحتلال. ولا بد أن نتفهم بأن القانون هو قواعد قانونية غير

قابلة للتجزئة، وهنا قد تفاوض القيادة الفلسطينية سياسياً بقوة القانون للحصول على مكاسب سياسية على أرض الواقع وتأجل الذهاب للمحاكم في سبيل الحصول على منجزات، فالمكتسبات السياسية يمكن تجزئتها أما القضايا القانونية لا تجزأ.

-المقاومة الدبلوماسية لا بد من تفعيل الدبلوماسية الفلسطينية من خلال قراءة المعطيات الدولية، وخاصة في الأمم المتحدة، والعمل على كسب الأصوات التي تؤهلنا لنيل عضوية كاملة في الأمم المتحدة. والحصول على المزيد من الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية.

-المؤسسات الدولية، لا بد من الحضور الدائم والفاعل في كل المؤسسات الدولية والإقليمية، وطرح الرؤية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية. وكذلك التوجه بخطاب سياسي موحد في كافة المحافل والمؤتمرات الدولية.

-المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية لا توجد دولة تحت الاحتلال لا تدخل في مفاوضات وتنسيق مع الدولة المحتلة، علينا أن نرتهن لقرارات الشرعية الدولية في أي مفاوضات الثنائية.

السياسات الفلسطينية اتجاه الدول الكبرى

بعد عرضنا لمواقف الدول الكبرى من القضية الفلسطينية، يمكننا وضع عدة سياسات من شأنها التأثير في مواقف الدول الكبرى تجاه القضية الفلسطينية باستخدام الأدوات والوسائل الفلسطينية المتاحة، ويمكن التوجه للدول الكبرى من خلال عدة سياسات، وهي:

أولاً: الاتحاد الأوروبي

-تفعيل الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية في الدول الأوروبية خاصة الدول التي لم تعترف بالدولة الفلسطينية بعد.

-العمل على إبراز دور سياسي فاعل للاتحاد الأوروبي، وعدم اقتصره على الدعم المادي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية، فالاتحاد الأوروبي يقدم أكثر من نصف المعونات المقدمة من المجتمع الدولي، فهو يسهم بما يقرب من 85% من المصاريف الدورية للسلطة الفلسطينية، وعليه لا بد وأن يكون له دور سياسي بجانب الدور الاقتصادي.

-فتح قنوات اتصال مع كافة القوى السياسية الأوروبية على مستوى الأحزاب السياسية والمؤسسات والجمعيات والجامعات الأكاديمية.

-إنشاء وسائل إعلام فلسطينية في أوروبا لتعزيز الموقف الفلسطيني والرؤية الفلسطينية لحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وكشف الانتهاكات الإسرائيلية السياسية والاستيطانية والأمنية على الشعب الفلسطيني. وتعزيز تواجد الدبلوماسيين في وسائل الإعلام الغربية لعرض التطورات المتلاحقة في القضية الفلسطينية، والكتابة للصحف والمجلات العلمية والأكاديمية في أوروبا.

- تنشيط الجاليات الفلسطينية في أوروبا بشكل منظم من خلال المشاركة السياسية الهادفة لكشف الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ولدعم قرارات القيادة السياسية.

ثانياً: الولايات المتحدة الأمريكية

-على القيادة الفلسطينية أن تحث الدول المحبة للسلام والمنظمات العالمية بالتأثير في سياسة الولايات المتحدة ومطالبها بأن تقف عند تصريحاتها ومواقفها على حل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني وفق القرارات الشرعية الدولية وأن تقدم على تنفيذ مواقفها بالضغط على إسرائيل لانصياعها لقرارات الشرعية الدولية.

-مخاطبة الشعب الأمريكي، ولا سيما المفكرين والسياسيين المعتدلين أمثال نعوم تشومسكي، وطرح القضية الفلسطينية وعدالة مطالبنا للرأي العام الأمريكي فهو القادر على تغيير مواقف البيت الأبيض.

ثالثاً: دول آسيا الكبرى

- تعزيز دور روسيا الاتحادية لإنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

-السعي لتأييد مجموعة دول البريكس (BRICS (I بجانب الاتحاد الأوروبي، وكتقل مقابل الموقف الأمريكي في النظام العالمي، في المجالين السياسي والاقتصادي، حيث تسعى مجموعة البريكس بأن تكون ثنائية قطبية في النظام العالمي الجديد، وكذلك تملك ثاني أكبر

(1) مجموعة دول البريكس BRICS: بدأ الحوار لتأسيس دول البريكس في العام 2006، وتأسست المجموعة عام 2008 وهي (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا) ويرمز لها حسب اختصار بريكس التي تضم مجموع بداية أسماء الدول، وعقدت أول قمة في حزيران/ يونيو 2009. وتهدف إلى تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية، وتدعو إلى حل المشكلات العالمية عبر الحوار، وتبلغ قوتها الاقتصادية 18% من الناتج الاقتصادي العالمي.

اقتصاد عالمي، وهذا الأمر ليس صعباً فهناك مواقف مسبقة للدول الأعضاء تدعم حل الدولتين.

-تعمل الدول الكبرى في آسيا بنسج علاقات دبلوماسية وتعاونية مع السلطة الوطنية وإسرائيل، وفقاً لمصالحها الوطنية، ولا بد من إعادة رسم مصالحنا الوطنية كدولة تحت الاحتلال مع تلك الدول التي تتادي بالسلام العادل والشامل.

رابعاً: دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية

لا يمكن إغفال دور دول إفريقيا في دعم ومساندة القضية الفلسطينية، وبجانب هذا الدور هناك مناضلين أفارقة اتخذوا مواقف مشرفه حيال القضية الفلسطينية وفي مقدمتهم الزعيم الراحل نيلسون مانديلا، الذي قال جملته الشهيرة "إفريقيا لن تكتمل أهدافها قبل حصول الشعب الفلسطيني على حريته". ولم تكن دولة جنوب إفريقيا هي الدولة الوحيدة التي كانت تقف بجانب الحقوق الفلسطينية، بل دولتي غينيا وغانا لها مواقف واضحة ضد العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، خاصة في الاعتداءات الأخيرة على قطاع غزة. وتحظى القضية الفلسطينية منذ احتلال الأراضي الفلسطينية اهتمام المنظمات الإفريقية واجتماعاتها الدولية، حيث كانت حاضرة بقوة خلال معظم المؤتمرات التي تحتضنها القارة السمراء⁽¹⁾. يجب أن تنشط الدبلوماسية الفلسطينية في القارة الإفريقية، لتأمين الدعم الكامل والمستمر للقضية الفلسطينية، خاصة في المحافل الدولية. حيث جاء تصويت دولتي نيجيريا وروندا مخيب للأمال لصالح مشروع القرار الفلسطيني بإنهاء الاحتلال في مجلس الأمن عام 2014م، ويعود السبب في ذلك لنشاط الدبلوماسية الإسرائيلية في القارة الإفريقية والضغط السياسية والمادية الأمريكية على دول القارة الإفريقية.

في عقود سابقة كانت مواقف دول أمريكا اللاتينية ضد الحقوق الفلسطينية، بسبب النفوذ الأمريكي على حكومات تلك الدول، خاصة في أروقة الأمم المتحدة. فيما تحولت مواقف دول أمريكا اللاتينية من القضية الفلسطينية في مطلع سبعينيات القرن العشرين،

(1) عبد الفتاح، أسماء. (2014): القضية الفلسطينية بعيون إفريقية، موقع البديل، 28 سبتمبر 2014.

لإدراكها المتزايد بعدالة القضية الفلسطينية وتحررها من الهيمنة الأمريكية⁽¹⁾. وتعد مواقف دول أمريكا اللاتينية تجاه القضية الفلسطينية فاعلة ومؤثرة على الساحة الدولية، فهي تدعم إقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وترفض سياسات الاحتلال القمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا يتطلب منا الاتصال الدائم مع حكومات دول أمريكا اللاتينية على المستوى الرسمي والمؤسساتي، لضمان استمرارية الدعم والمساندة ولنسج علاقات سياسية واقتصادية متينة، لا تستطيع الدبلوماسية الإسرائيلية التأثير فيها، خاصة دولة البرازيل التي تتطلع لدور فاعل ومؤثر في السياسة العالمية، فنحن بحاجة لدعم وتأييد كافة دول العالم على حد سواء، إلا أننا نعطي أهمية أكبر للدول المؤثرة في السياسات العالمية والمجتمع الدولي.

ثالثاً: الدولة الفلسطينية ومكانتها الدولية

منذ نهاية الحكم العثماني، والشعب الفلسطيني يتطلع إلى الحرية والاستقلال كبقية الدول العربية، إلا أن فلسطين وقعت تحت الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى عام 1917م، وقد ناضل الشعب الفلسطيني بكل السبل والوسائل على مر تاريخ القضية الفلسطينية، من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

فلسطين في الأمم المتحدة والشرعية الدولية

بدأت علاقة هيئة الأمم المتحدة السياسية والقانونية مع القضية الفلسطينية فور وضع حكومة الانتداب البريطاني موضوع انتدابها لفلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة، للبت في مصيره واستمراره، ولحسم الجمعية العامة للمسألة الفلسطينية وتسوية وضعها القانوني فور زوال الانتداب البريطاني نهائياً عنها. وبهذا الصدد، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثانية المنعقدة بتاريخ 29 نوفمبر 1947م قرارها رقم (181) القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية. ورفضت الدول العربية والقيادات الفلسطينية قرار التقسيم، وسعت لمنع إقامة دولة الاحتلال، وعلى مدار سنوات

(1) الموسوعة الفلسطينية. (2013): أمريكا اللاتينية والقضية الفلسطينية- دول.

الصراع الإسرائيلي- العربي فشلت الإجراءات العربية في تحقيق ذلك. وبقي الهدف الأساسي للنضال الفلسطيني طيلة العقود الماضية هو تحقيق الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة على معابرها واجوائها ومياهها ومواطنيها⁽¹⁾. ويعتبر تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني الهادف لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة هو جوهر الأمن القومي الفلسطيني في هذه المرحلة التاريخية. وبالرغم من انتهاك إسرائيل لقرار التقسيم واحتلال أراضي مخصصة للدولة العربية، أوصى مجلس الأمن الدولي بمقتضى قراره رقم (63) في 4 مارس 1949م بقبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، ولكي تؤكد الجمعية العامة على إلزامية قرار التقسيم أدرجت بصريح النص موافقة إسرائيل على قرار التقسيم كشرط لقبول عضويتها⁽²⁾. وبعد قبول عضوية إسرائيل تجاهلت قرارات الأمم المتحدة، بدعم وتأييد من الدول الغربية لإسرائيل، خاصة بعد الحروب الإسرائيلية-العربية. وقد استصدرت الأمم المتحدة عدة قرارات بشأن القضية الفلسطينية أهمها قرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين (194)، وقرار (242)، وقرار (388). وعندما أبرمت اتفاقية سلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل "أوسلو 1993"، استبعد أي دور للأمم المتحدة، فيما كان الدور الريادي في اتفاق السلام للولايات المتحدة، وفيما بعد انشأت لجنة الرباعية الدولية في مدريد عام 2002م المكونة من "الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة"، بهدف وقف تدهور العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية ولإعادة الطرفين إلى المفاوضات. لقد كان المسار الأممي لحل القضية الفلسطينية مطروحاً منذ البداية، قبل قيام إسرائيل وبعده، بل إن شرعية وجود إسرائيل استمدتها من القرار الدولي (181) الذي نص على "قيام دولة عربية وأخرى يهودية، ووضع خاص للقدس في فلسطين الانتدابية"، ولم تسر القيادة الفلسطينية في هذا الاتجاه، بل تصورت - بعد انهيار كامب ديفيد 2000م أن بمقدورها تحسين شروط المفاوضات من

(1) أبو غوش، وفاء. (2011): الموقف الدولي من استحقاق الدولة، في كتاب: التغيرات الإقليمية وأثرها على استحقاق الدولة الفلسطينية، منتدى غزة الرابع للدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة- فلسطين، ص130.

(2) الرئيس، ناصر. (2011): الاعتراف بالدولة الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة: الفرص والبدائل وأثر هذا الاعتراف على جهود محاسبة إسرائيل، مجلة حق العودة، العدد (44)، تصدر عن المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، السنة التاسعة، بيت لحم - فلسطين، ص15.

خلال العودة لخيار المقاومة المسلحة بشكل غير رسمي⁽¹⁾. ومنذ أن انتهى العام 1999م دون التوصل إلى اتفاق سلام شامل "القضايا النهائية"، كما نص اتفاق أوسلو، بات واضحاً لدى القيادة السياسية الفلسطينية ضرورة شق مسار سياسي جديد، بديلاً عن المفاوضات الثنائية بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية. فالسياسة لا تعرف الفراغ، وكانت الرؤية بأن يكون هناك مرجعية ملزمة وبضمانات دولية لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني.

عضوية فلسطين في المنظمات الدولية

تدخل العضوية في المنظمات الدولية ضمن إطار "الدبلوماسية متعددة الأطراف"، إلى جانب "دبلوماسية المؤتمرات"، التي تتمثل بالمشاركة في المحافل الدولية المؤقتة، وبذلك تتصف العضوية في المنظمات الدولية - بطابع الديمومة والاستمرار. وقد شكل العام 1970م مفصلاً هاماً بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2621)، بدعوة حركات التحرر الوطني إلى المشاركة في مناقشات الجمعية وأجهزة المنظمة الأخرى، وفي حال كان ذلك ضرورياً وفيما يتعلق ببلدانهم، فيما شكل على حد تعبير البعض "ثغرة" اندفعت منظمة التحرير الفلسطينية وتبعتها حركات التحرر الوطني الأخرى، وقد منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة ثمانية عشر حركة تحرر وطني مركز المراقب - بموجب قرارات خاصة وعمامة - كانت أولها منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974م⁽²⁾. وقد دعي أبو عمار لإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في نوفمبر 1974م، كأول حركة تحرر وطني تتمتع بحق الحديث أمام الجمعية العامة، وقد اعترفت الأخيرة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني وأكدت على حق هذا الشعب في تقرير مصيره، ثم اتخذت الجمعية العامة قرار رقم (3237) بمنح المنظمة صفة مراقب. وأعدت الجمعية العامة التأكيد على مكانة منظمة التحرير في قرارها الصادر في 1988م

(1) المصري، هاني. (2013): فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة (الانجاز والأهمية والتبعات)، في كتاب: المشروع الوطني الفلسطيني: واقع وتطلعات، الصادر عن مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، جامعة القدس المفتوحة، رام الله - فلسطين ص101.

(2) توام، رشاد. (2011): النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني وأثره في القانون الدولي والعلاقات الدولية: التجربة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، ص176-177.

بعد إعلان دولة فلسطين. وقد حصلت فلسطين على عدة عضويات في المنظمات الإقليمية والدولية، والتي من شأنها تعزيز المكانة الدولية للدولة الفلسطينية، ولتبيان عضوية فلسطين في تلك المنظمات ندرج الجدول التوضيحي التالي:

العام	المنظمات الدولية	ملاحظات
1976م	جامعة الدول العربية	بعد النكبة 1948 كان يختار العرب مندوب عن عرب فلسطين. ثم تطورت العضوية بعد قرار مجلس الجامعة في عام 1952 حيث أصبح المندوب الفلسطيني يمثل فلسطين، وبعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 اتفق الملوك والرؤساء على أن يكون رئيس منظمة التحرير الفلسطينية هو مندوب فلسطين في الجامعة العربية، وتم الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد عن دولة فلسطين في قمة الرباط عام 1974م. وفي العام 1976 تقرر قبول منظمة التحرير الفلسطينية عضواً كاملاً في الجامعة العربية. وقد اعترفت الجامعة العربية بإعلان دولة فلسطين عام 1988م.
1970	حركة عدم الانحياز	بدأت منظمة التحرير الفلسطينية حضور مؤتمرات قمم عدم الانحياز بصفة مراقب اعتباراً من العام 1970م في قمة لوساكا، ثم أصبحت عضواً كاملاً في الحركة اعتباراً من مؤتمر وزراء خارجية دول الحركة في ليما عام 1975م.
1979	منظمة المؤتمر الإسلامي - "التعاون الإسلامي"	إثر إحراق المسجد الأقصى في أغسطس 1969م، عقد أول مؤتمر لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عهد إلى المملكة السعودية والمملكة المغربية بإجراء الاتصالات مع كافة الدول. وعقد المؤتمر في 25 سبتمبر 1969م واشتركت فيه 25 دولة، وحضرته منظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب. وقد تغير شعار المنظمة والاسم إلى منظمة التعاون الإسلامي. وقد اعترفت منظمة التعاون الإسلامي بالدولة الفلسطينية فور الإعلان عنها في الجزائر عام 1988م.
2011	الأمم المتحدة	حصلت فلسطين على دولة غير عضو في الأمم المتحدة في

أيلول 2011م.		
في المؤتمر العام لليونسكو الذي انعقد في باريس قرر في 31 سبتمبر 2011م قبول انضمام فلسطين عضواً كامل العضوية في اليونسكو. وبذلك انتقلت فلسطين من عضو مراقب إلى عضو كامل العضوية تتمتع بكل الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأخرى.	منظمة اليونسكو	2011
عندما نالت فلسطين صفة الدولة المراقب في الأمم المتحدة، حصلت على العضوية كاملة الحقوق، في محكمة الجنايات الدولية، التي تأسست عام 2002م، وبذلك أصبحت فلسطين العضو الـ 123	المحكمة الجنائية الدولية	2012
حصلت دولة فلسطين عام 2016 على عضوية كاملة في محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي.	المحكمة الدائمة	2016

الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية

إن الاعتراف الدولي بالحقوق الفلسطينية المشروعة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، يؤدي إلى زيادة فرص السلام العادل، ويعمل على بحث القضية الفلسطينية في الساحة الدولية بأنها قضية سياسية وليست إنسانية ومشكلة لاجئين، أي أن الدولة الفلسطينية تقبح تحت الاحتلال، وقد تنبته القيادة الفلسطينية منذ وقت مبكر بأهمية الاعتراف الدولي بالقضية الفلسطينية. فقد أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، قيام دولة فلسطين، في 15 نوفمبر 1988م في جلسة المجلس الوطني الفلسطيني بالعاصمة الجزائرية؛ حيث نصت وثيقة إعلان قيام دولة فلسطين على تحقيق استقلال دولة فلسطين على أرض فلسطين، وعاصمتها القدس، عاصمة أبدية لهذه الدولة.

وجاء إعلان استقلال فلسطين عام 1988م كخطوة فلسطينية لتعزيز وجود منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني الساعي لإقامة دولته على أرضه التاريخية. ومثلما اعترفت الدول في عام 1948م بدولة إسرائيل قبل انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة، اعترفت أكثر من مائة دولة بدولة فلسطين قبل انضمامها إلى عضوية الأمم

المتحدة، وعلاوة على ذلك لم تكرر اتفاقات أوسلو بأن فلسطين هي دولة⁽¹⁾. في الوقت الذي وصل فيه الحل إلى طريق مسدود مع الاحتلال والتوصل إلى الدولة الفلسطينية، قررت القيادة السياسية الذهاب إلى الأمم المتحدة وتجسيد الدولة الفلسطينية من خلال قرارات الشرعية الدولية، في نهاية عام 2011م وسمي باستحقاق أيلول. وشهدت الساحة الأوروبية حراكا مسانداً للقضية الفلسطينية، ومضادا للاحتلال الإسرائيلي، تجسد أخيرا في اعتراف نيابي "متعدد" وحكومي "أحادي" بدولة فلسطين. ورغم أن خطوتي "الاعتراف" و"الدعم" المرهونتين بتطور العملية السلمية تعدان رمزية أخلاقية غير ملزمة رسميا بإجراءات تنفيذية، فإنهما تمثلان في المحصلة رأيا شعبيا أوروبيا منتصرا لعدالة القضية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، كما تعكسان طبيعة التغير اللافت الذي أصاب عصب علائق أوروبية- إسرائيلية تقليدية، عقب حالة تملل متراكم من تعنت الأخيرة إسرائيل تجاه الاستيطان والمفاوضات، وصلت إلى ذروتها أثناء عدوان غزة الأخير بمقاطعة اقتصادية أكاديمية ثقافية⁽²⁾. إن التحرك الفلسطيني في أوروبا لا بد وأن يكون الهدف الأساسي للسياسة الخارجية لما له من تأثيرات إيجابية على القضية الفلسطينية والمشروع الوطني. ويمكن رصد عدة مؤشرات للاعتراف الدولي تخدم القضية الفلسطينية على المستوى الدولي وهي:

-رفع مكانة فلسطين الدولية فقد وصل عدد دول العالم التي اعترفت بإقامة الدولة الفلسطينية إلى 137 دولة بما فيها البرلمانات الأوروبية، من أصل 192 دولة عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأكد محمد صبيح أن عدد الدول المعترفة بفلسطين حتى الآن أكبر من عدد المعترفين بإسرائيل، غير أن سياسة إسرائيل العنصرية والانتخابات التي تفرز حكومات أكثر تطرفاً ليس لديها أي توجه نحو السلام⁽³⁾. لذا يتطلب الضغط على الدول الكبرى والمؤثرة في السياسة العالمية من أجل حصولنا على حقوقنا المشروعة.

(1) فارت، بول دي. (2011): حول عضوية فلسطين كدولة في الأمم المتحدة، مجلة حق العودة، العدد (44)، تصدر عن المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، السنة التاسعة، بيت لحم - فلسطين، ص8.

(2) سعد الدين، نادية. (2015): الاعترافات البرلمانية الأوروبية بدولة فلسطين.. دلالات رمزية، مجلة السياسة الدولية.

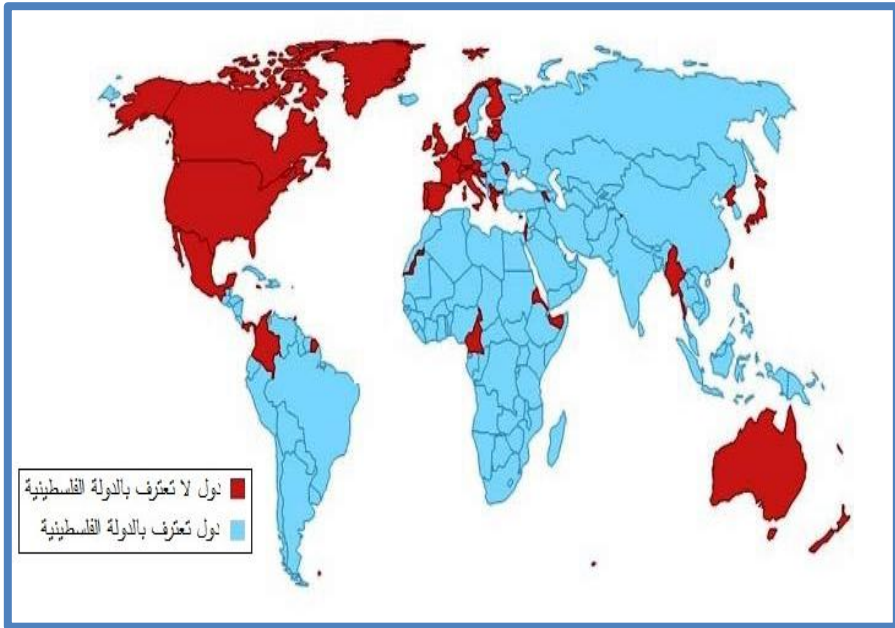
<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5062.aspx>

(3) صحيفة الأهرام. (2015): الجامعة العربية: عدد الدول المعترفة بفلسطين حتى الآن أكبر من عدد المعترفين بإسرائيل، 17 مايو 2015.

- الانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة، والمصادقة والانضمام لأي اتفاقية دولية وهذا ما أقدمت عليه القيادة السياسية فعلاً من خلال انضمامها لأكثر من ستة عشر اتفاقية دولية. وهذه العضويات تساعدنا في مقاضاه إسرائيل وملاحقتها دولياً.

- الاعترافات بدولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967م، تفرض معطيات جديدة على معادلة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وكذلك تترك حسابات إسرائيل دولياً التي تحاول منع دول جديدة من الاعتراف بدولة فلسطين.

- إن الحصول على دولة مراقب في هيئة الأمم المتحدة له العديد من التبعات القانونية على مستوى القانون الدولي، منها تغيير المركز القانوني لدولة فلسطين مما يضع حداً للمزاعم الإسرائيلية بأن الأرض الفلسطينية هي أراضي متنازع عليها⁽¹⁾. بمعنى آخر تصبح فلسطين دولة تحت الاحتلال.



(خريطة تفاعلية توضح دول العالم التي اعترفت بالدولة الفلسطينية- صحيفة إندبندنت البريطانية، 24 ديسمبر 2015)

(1) مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان. (بدون): دراسة بحثية حول تبعات انضمام دولة فلسطين إلى العهدين الدوليين، غزة- فلسطين، ص15.

السياسات الفلسطينية لرفع المكانة الدولية ونيل العضوية الكاملة

إن القضية الفلسطينية هي قضية دولية بالدرجة الأولى، والاحتلال بطبيعته يكون متوفق مادياً وعسكرياً على الدولة القابعة تحت الاحتلال، ويجب علينا كفلسطينيين مضاعفة الجهد على الساحة الدولية لضمان نوع من التوازن في مواجهة دولة الاحتلال. والهدف الأساسي من رفع المكانة الدولية للدولة الفلسطينية ونيل العضوية الكاملة هو تغيير الوضع القانوني من سلطة وطنية إلى دولة تحت الاحتلال، وتحقيق هذا الهدف يفتح لنا آفاق سياسية وقانونية جديدة في مواجهة الاحتلال تبدأ بمقاواة الاحتلال وتنتهي بطلب التدخل العسكري لإنهائه.

في بداية العام 2011 أعلن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس، أن خطة إعلان الدولة ليست من باب الخدعة أو المناورة، أو كما كتب في مقالته في صحيفة "نيويورك تايمز": هي ليست "المسرح السياسي". من وجهة نظره، سيؤدي إعلان الدولة والاعتراف الأممي بها، إلى تدويل الصراع قانونياً وسياسياً، وسيفتح الطريق لملاحقة إسرائيل في الأمم المتحدة والمحافل الدولية ومحكمة العدل الدولية⁽¹⁾. إن الاعتراف بقيام الدولة الفلسطينية يشكل إيفاء المجتمع الدولي بوعده تجاه الشعب الفلسطيني، وعد طال انتظاره ثمانية وستون عاماً مرت وما زال حق الشعب الفلسطيني الطبيعي في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة ينتظر التنفيذ، ويمثل هذا الحق ديناً تاريخياً يحتم على المجتمع الدولي الوفاء به تجاه الشعب الفلسطيني⁽²⁾. ويبقى السؤال المطروح الآن: كيف يمكن الحصول على دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة؟

ليست الطريق سهله ومعقدة للحصول على دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة في ظل الرفض الأمريكي مما يعني إمكانية رفع الفيتو الأمريكي من جديد ضد التطلعات الفلسطينية. وكذلك لا يوجد هناك شروط قانونية يحددها ميثاق الأمم المتحدة، كي نسعى

(1) المصري، مازن. (2011): إعلان الدولة الفلسطينية: أوسلوا مجدداً، مجلة حق العودة، العدد (44)، تصدر

عن المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، السنة التاسعة، بيت لحم - فلسطين، ص14.

(2) مكتب المفاوضات. (2011): الاعتراف بإقامة دولة فلسطين على حدود العام 1967 وقبول انضمام

فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، يوليو 2011. ص2.

لتأمينها ومن ثم الحصول على العضوية الكاملة، إن الشروط الواردة في الميثاق هي شروط موضوعية، وبالتأكيد تنطبق على الدولة الفلسطينية. إن مسار الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، يبدأ في مرحلته الأولى بتوصية من مجلس الأمن، وللحصول عليها يجب تصويت 9 أعضاء من بين 15 عضواً، فيما يحق للدول الخمس دائمة العضوية استخدام الفيتو. وعليه يتطلب حصولنا على العضوية الكاملة تأمين 9 أصوات من مجلس الأمن دون استخدام للفيتو. ولا يمكن لنا توفير هذه الأصوات إلا بقناعة الدول بعدالة المطالب الفلسطينية ودورها في إحلال السلام وإنهاء آخر احتلال على أراضي الغير في العالم. ويمكن انتهاج عدة مسارات للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وهي:

-الحصول على العضوية من قبل مجلس الأمن-

يجب العمل من خلال الحراك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني لكسب أصوات الدول الأعضاء في مجلس الأمن، خاصة في الدورة الجديدة لاختيار الأعضاء غير الدائمين لتوفير الأصوات المطلوبة والحصول على العضوية الكاملة، حتى وإن كانت مسألة العضوية ونيلها لم تحسم بعد، فمجرد الحصول على الأصوات المطلوبة لا بد من رفع الطلب من جديد ومجابهة "الفيتو"، فهي معركة سياسية لا بد من خوضها وكشف الدول الراضة للسلام الحقيقي.

-الحصول على العضوية من قبل "متحدون من أجل السلام"

يمكن للجمعية العامة تخطي توصية مجلس الأمن ومنح فلسطين العضوية الكاملة، وذلك في دورة استثنائية خاصة اعتماداً على القرار 377 المعروف بقرار "متحدون من أجل السلام"، والذي اتخذته الجمعية العامة في نوفمبر 1950م، خلال الأزمة الكورية وعبرت فيه عن استعدادها لأخذ زمام المبادرة والتوصية بالإجراءات الجماعية الضرورية للحفاظ على السلم والأمن العالميين، وذلك إذا لم يعد مجلس الأمن يستطيع القيام بهذه المسؤولية جراء استعمال الفيتو من قبل دولة دائمة العضوية، ويتطلب هذا الخيار توافر عدة شروط، وهي: تقديم طلب عضوية كاملة لمجلس الأمن. الحصول على الأصوات التسعة القانونية في مجلس الأمن. واستخدام إحدى الدول دائمة العضوية حق الاعتراض "الفيتو". واعتبار عدم

الموافقة على طلب عضوية كاملة لدولة فلسطين يهدد السلم والأمن⁽¹⁾. وهذا المسار يؤكد من جديد خوض المعركة السياسية والدبلوماسية في مجلس الأمن حتى وإن كانت المحاولة غير مضمونة. ويمكن للقيادة الفلسطينية أن تستخدم الإجراءات القانونية والسياسية معاً للحصول على العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة.

رابعاً: التهديدات الإسرائيلية على الأمن القومي الفلسطيني

كان من المفترض أن ينتهي اتفاق أوسلو بالتوصل إلى الحل الدائم وإقامة الدولة الفلسطينية. غير أن العملية السلمية تعثرت لعدم تطبيق استحقاقات الفترة الانتقالية، فاتفاقية أوسلو تلتها سلسلة من الاتفاقيات السياسية والأمنية، إلا أن المفاوضات لم تنته الصراع بعد، بسبب وضع العراقل الإسرائيلية لمنع تجسيد حل الدولتين، وهو الحد الأدنى من متطلبات الأمن القومي الفلسطيني الهادف إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وبهذا تصبح عملية السلام محاولة لإدارة الصراع وليس حلاً له. إن الوضع الساسي الراهن للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، يزداد سوءاً وتعقيداً على المستويين المحلي والدولي، ويجد الفلسطينيون أنفسهم بعيدين كل البعد عن تحقيق أهدافهم الوطنية، مع رحيل الجيل الأول من الزعماء الإسرائيليين، والتحول العميقة في التركيب الديمغرافي للمجتمع الإسرائيلي، عبر تغير أنماط الهجرة والالتزام الأيديولوجي، وتفنق إسرائيل إلى الوحدة والقيادة القوية اللازمتين للوصول إلى اتفاق حل الدولتين الحقيقي الذي هو الحل الوحيد المقبول للفلسطينيين⁽²⁾.

هناك أزمة حقيقية في الموقف الفلسطيني تجاه تشدد الحكومة الإسرائيلية، خاصة مع وجود اليمن والأحزاب الدينية التي تنصدر الوضع السياسي في إسرائيل، منذ العام 2009م، ولثلاث دورات انتخابية متتالية، وفي المقابل تراجع الأحزاب الوسطية التي تؤمن بعملية السلام حتى آخر انتخابات جرت في 17 مارس 2015م. والتحديات التي يواجهها

(1) التلباني، محمد. (2015): نحو العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة مبدأ الاتحاد من أجل السلام، ورشة عمل بعنوان: "مدى إمكانية استخدام قرار الاتحاد من أجل السلام في رفع مستوى عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، مركز التخطيط الفلسطيني، ديسمبر 2015، ص6.

(2) الفريق الفلسطيني للدراسة الاستراتيجية. (2008): الخيارات الاستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، استعادة زمام المبادرة، رام الله - فلسطين، آب 2008، ص10.

الفلسطينيون، تتبلور في عاملين أساسيين وهما: الأول يتعلق بغطرسة الاحتلال ورفضة لمبدأ حل الدولتين، وهو الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية. أما العامل الثاني فيتعلق بالبرامج الحزبية، وتعدد الخيارات المختلفة والمتناقضة على الساحة الدولية، دون التوافق على استراتيجية عمل وطني، وبالتالي تضعف مقاومة الاحتلال، في ظل التصلب خلف البرامج الحزبية. والسؤال المطروح الآن: كيف يمكن مواجهة إسرائيل على المستوى الدولي؟. المطلوب منا كفلسطينيين مواجهة التهديدات الإسرائيلية في الأرض المحتلة من خلال مقاومة الاحتلال بالسبل والوسائل الممكنة، بالإضافة إلى مواجهة التهديدات الإسرائيلية على المشروع الوطني من خلال المنظمات الدولية، وبمساعدة الدول الكبرى التي ترغب في تحقيق السلام في المنطقة، ويمكن مواجهة التهديدات الإسرائيلية على الأمن القومي الفلسطيني من خلال انتهاج عدة سياسات فلسطينية وفي عدة مسارات، نعرضها على النحو التالي:

مواجهة إسرائيل في الأمم المتحدة

إن العقبات الأساسية في عملية السلام تكمن في اختلال موازين القوى بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على كل المستويات، فعلى المستوى العسكري تنفرد إسرائيل بامتلاك ترسانة عسكرية ونووية الأقوى في المنطقة، وإضافة إلى استمرار خيار إسرائيل العسكري وتناميه في أراضي السلطة الوطنية، أما على المستوى السياسي فيتمثل في الدعم الغربي، والهيمنة الأمريكية على عملية السلام ولجوئها إلى حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي للدفاع عن إسرائيل ومساندتها⁽¹⁾. ولابد من بناء استراتيجية جديدة للتعامل مع الحكومة الإسرائيلية المتطرفة، وهي: القبول بالمفاوضات المباشرة مع إسرائيل تكون مرجعيتها قرارات الأمم المتحدة، وإجبار إسرائيل بقبول الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م. فالقبول بحل الدولتين من قبل الاحتلال، يعني إنهاء الاستيطان. وفي حال استمرار الرفض الإسرائيلي علينا مواجهة الاحتلال دولياً من خلال الوسائل والأدوات التي تحدثنا عنها سابقاً. وذلك من خلال تحرك دولي سلمي يهدف لإدانة السياسات الإسرائيلية في الأرض المحتلة من خلال دوائر الأمم المتحدة، والأهم من ذلك سعي القيادة الفلسطينية

(1) بن بلعيد، فريد. (2012): إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية: 2008-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، الجزائر - تيزي وزو، ص 116.

لتفعيل القرارات الأممية الصادرة من الأمم المتحدة ضد إسرائيل، فهناك الكثير من القرارات الأممية التي لم تطبق، والمطلوب هو تفعيل تلك القرارات وليس زيادتها من خلال الاستعانة بدول العالم المؤيدة لحل الدولتين.

مواجهة إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية

تعتبر المحكمة الجنائية الدولية والتي يحكمها نظام روما الأساسي، أول محكمة دائمة أسست بناء على معاهدة تم إنشاؤها لمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والإبادة والعدوان والجرائم ضد الإنسانية عام 1988م، وقد باشرت المحكمة أعمالها في 2002م بعد مصادقة 60 دولة على النظام الأساسي للمحكمة، ومقرها الرئيسي في لاهاي. إن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب كافة الجرائم التي تختص بها المحكمة الجنائية على مر تاريخ الاحتلال للأراضي الفلسطينية منذ العام 1948م وحتى يومنا هذا. ويمكن للقيادة السياسية محاكمة الاحتلال عن تلك الجرائم بعد انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية رسمياً في الأول من أبريل 2015م. ولكن الأمر ليس بتلك السهولة التي نتوقعها، فهناك معوقات أمام السلطة الوطنية الفلسطينية، أولها إسرائيل، فهي ليست عضواً في المحكمة الدولية ولم توقع على ميثاق روما، وبالتالي لا يجوز للسلطة رفع قضية مباشرة على إسرائيل إلا عبر قرار من مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار ملزم بالذهاب للمحكمة طبقاً للبند السابع، وقد يصطدم هذا الأمر بالفيتو الأمريكي. ومع ذلك رفعت أربع منظمات حقوق إنسان فلسطينية مذكرة قانونية إلى المحكمة الجنائية الدولية حول جرائم الحرب الإسرائيلي خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2014م⁽¹⁾.

المطلوب منا كفلسطينيين توثيق الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني قانونياً، وتقديمها للجهات الدولية في الوقت المناسب للسلطة الوطنية الفلسطينية وفق الإجراءات الإسرائيلية والمتغيرات الدولية. بالإضافة إلى أن جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم وفق ميثاق

(1) راجع في ذلك: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2015): منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تسلم مذكرة قانونية إلى المحكمة الجنائية الدولية حول جرائم الحرب الإسرائيلية والجرائم ضد الإنسانية المشتبه بارتكابها خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2014 <http://pchrgaza.org/ar/?p=8307>

روما. وعليه لابد من توثيق كافة الجرائم وتجهيز الملفات القانونية بشكل دائم ومستمر، حتى وإن كان لا يوجد قرار من عدمه للذهاب للمحكمة حالياً. فلا يوجد ما يمنع من مواجهة إسرائيل قانونياً أمام المحكمة الجنائية إلى جانب السياسية، أو العمل معاً.

وقد ترفع دعوى قضائية ضد إسرائيل في المحاكم الدولية وتنتهي بالإدانة السياسية إذا ما تعذرت الإدانة القضائية في موازين القوى الدولية الحالية، خاصة الولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى الراضة لإدانة إسرائيل دولياً. إلا أن تحقيق بعض النتائج أفضل من عدم تحقيق أي شيء، بالإضافة إلى التعاون والعمل في عدة مجالات تجاه السياسة الدولية أقوى من العمل في المجال السياسي فقط، فالموقف السياسي يعزز الموقف القانوني ويزيد من الدعم الاقتصادي.

مواجهة إسرائيل عالمياً

بدأت الحركة الصهيونية علاقاتها السياسية مع الدول الغربية، وتمكنت مع خلال النقاء المصالح مع الغرب من إقامة دولة عام 1948م، ثم نسجت علاقاتها ومصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية. واليوم تحظى إسرائيل بمكانة دولية جيدة على المستوى الدولي وبعد إنشاء مؤسسات الدولة، عملت الحكومات الإسرائيلية على نسج علاقات سياسية واستراتيجية مع كافة الدول التي تتمتع بقدرات عسكرية واقتصادية كبرى، وبالتالي لها وزن على المستوى العالمي كإلهند والصين.

إن العلاقات الثنائية بين إسرائيل ودول العالم، تستثمرها إسرائيل بشكل كبير لشرعنه سياساتها العنصرية ضد الشعب الفلسطيني، وبالتالي فهي تشكل خطورة على الأمن القومي الفلسطيني، فالعلاقات الإسرائيلية- الأمريكية واضحة، حيث تعمل الولايات المتحدة على حماية إسرائيل ومصالحها في المنطقة. غير أن هناك دولاً جديدة قد تشكل خطراً على القضية الفلسطينية في المنظور القريب والبعيد، وذلك من خلال الصمت أو عدم التصويت ضد إسرائيل في المؤسسات الدولية، أو عدم اتخاذها مواقف سياسية واضحة من الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. وعليه يمكن القول بأن أي إنجاز سياسي تحققه إسرائيل على المستوى العالمي قد يشكل خطراً على الأمن القومي الفلسطيني. فقد قامت العلاقات التركية- الإسرائيلية كعقوبة للدول العربية التي رفضت الحكم العثماني وطالبت بالاستقلال، فاستغلت

إسرائيل هذه الفجوة السياسية بين العرب وتركيا وأقامت علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية قوية مع تركيا، فبالرغم من دعم تركيا للقضية الفلسطينية وإدانتها لسياسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، إلا أن العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية التركية مع إسرائيل قوية جداً وهي الأكثر استقراراً في المنطقة العربية.

إن ما يميز العلاقات الإسرائيلية بدول العالم هو قدرتها الصناعية والدعم الأمريكي لها، أما نحن فهناك ضعف دبلوماسي تجاه الدول الكبرى خاصة في آسيا وإفريقيا، فقد كانت علاقات منظمة التحرير مع الدول الكبرى وخاصة الاشتراكية قوية جداً، وبعد التغييرات السياسية الكبرى على المستوى العالمي من سقوط الاتحاد السوفيتي السابق، وبداية عملية السلام 1991م، اتجهت منظمة التحرير للغرب لإقامة الدولة الفلسطينية. وتميزت العلاقات الدبلوماسية مع الدول الكبرى في آسيا بالثبات، في المقابل نسجت إسرائيل علاقات قوية مع تلك الدول. وهذا يتطلب منا إعادة تقييم علاقاتنا الخارجية وتبني سياسات فلسطينية أساسها إنهاء الصراع وإحلال السلام مع كافة الدول، دون محاباة أي دولة على حساب الدول الأخرى، أو الاكتفاء بالتأييد الدولي للدولة الفلسطينية، فالصراع ما زال قائماً ويتطلب دعم سياسي حقيقي وسياسات فعلية تتخذ ضد إسرائيل كي ترضخ لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وتنتهي احتلالها لأراضي الدولة الفلسطينية.

مواجهة إسرائيل باستحقاقات السلام العادل

تسعى القيادة الفلسطينية للوصول على سلام عادل وشامل ينهي الاحتلال الإسرائيلي على أراضي الدولة الفلسطينية، وقد فشلت كافة الاتفاقيات الثنائية والدولية للتوصل إلى تفاهات الحل النهائي بين الطرفين، ولم تكن العلة في المفاوضات، فهي وسيلة من وسائل حل النزاعات الدولية بالطرق الدبلوماسية وليست الغاية. وإنما تكمن العلة في الاتفاقيات وإجراءات تطبيقها، فلا يوجد ضمانات حقيقية لتطبيق الاتفاقيات الدولية سوى التزام الأطراف الموقعة بتنفيذها، وعندما ننظر للاتفاقيات السلام الموقعة مع إسرائيل نجد أنها ترفض تقديم تعهداتها في الاتفاقيات، وتتعلل بقضايا الأمن، وبالرغم من وجود الرعاية الأمريكية لكافة الاتفاقيات فهي لا ترغم إسرائيل على تنفيذها من أجل الوصول إلى السلام العادل. وعلى القيادة الفلسطينية أن تسعى لعقد مؤتمر دولي للسلام بآليات جديدة تهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للدولة الفلسطينية.

وجهت فرنسا دعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام للمسألة الفلسطينية الإسرائيلية، وإحياء خيار حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967م⁽¹⁾. ورحبت الدول العربية ومجلس جامعة الدول العربية بالمبادرة الفرنسية، وكذلك القيادة الفلسطينية، وقال وزير الخارجية رياض المالكي: "رحبنا بالمبادرة الفرنسية على أساس انتهاء الاحتلال وفق جدول زمني محدد وآلية دولية فعالة"، إلا أن الرد الإسرائيلي على المبادرة كان سلبياً⁽²⁾. إن الدعوة الفرنسية لعقد مؤتمر سلام دولي لا بد من استثمارها وفق آليات جديدة، تهدف إلى إرغام إسرائيل على تنفيذ تعهداتها. وأن يكون المسعى الفلسطيني للمؤتمر الدولي بضمانات دولية جديدة، وعلى أسس مرجعيات السلام السابقة والقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية.

خامساً: الرأي العام العالمي والقضية الفلسطينية

أسهمت ثورة الاتصالات والإعلام الجديد في إحداث تغيرات مهمة على صعيد معرفة الشعوب المختلفة بما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فبات للصوت الفلسطيني أثره وصداه وسط المجتمعات الأخرى، ولعب الإعلام دوراً مهماً في القضية الفلسطينية التي تعتبر من أهم قضايا المنطقة العربية والعالم، فأثر ذلك في الرأي العام العالمي الذي كان يعتبر خصماً للفلسطينيين وحليفاً للإسرائيليين، الأمر الذي أدى إلى حلحلة المواقف السياسية لدول العالم، وتغيير مواقف بعضها، واختلاف خطاب أخرى تجاه الفلسطينيين⁽³⁾.

في السابق كان الانطباع السائد حول اليهود في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر غاية في السوء، حيث كان اليهودي في نظر الأوروبيين مجرد "مراب خبيث ومكروه، يعمل في الرذيلة وجميع الأعمال المنافية للأخلاق". ولكن مع بدء سيطرة اليهود على وسائل الإعلام الغربية وتبني إستراتيجية تعمل على تغيير الصورة النمطية السيئة القديمة وتحويلها إلى صورة يتعاطف معها الإنسان الأوروبي بشكل عام، حيث تخاطب العقل

(1) الغول، حلمي. (2016): نتناهو والمبادرة الفرنسية، العدد 7276، السبت 20 فبراير 2016، ص16.

(2) جريدة الحياة. (2015): المالكي: رحبنا بالمبادرة الفرنسية وسننتظر مخرجاتها، العدد 7296، الجمعة 11 مارس 2016، ص5.

(3) عدوي، عبدالله. (2015): تحولات الرأي العام الغربي تجاه القضية الفلسطينية دراسة لحرب غزة 2014، دراسة نشرت في مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 70، السنة 18، شتاء 2015، ص1.

والقلب الأوروبي باللغة والأسلوب والطريقة المناسبة والأقرب إلى نمط حياته، فرض اليهود أنفسهم على أجنادات تلك الدول وكسبوا معركة الرأي العام والإعلام⁽¹⁾. ويمتلك اليهود أهم وأضخم المؤسسات الإعلامية على مستوى الولايات المتحدة وأوروبا، ويعتبر رجال المؤسسة العسكرية في إسرائيل أن الدعاية الإعلامية وتوجيه الرأي العام من أهم الخطوات لأي أعمال إرهابية مقصودة تجاه الفلسطينيين، وتحويل الأنظار للرأي العام على عدو إسرائيل وهم الفلسطينين والمسلمين⁽²⁾. ومع تزايد الاعتداءات الإسرائيلية على أراضي السلطة الوطنية، شهدت المواقف الشعبية والرسمية بعض التحولات التي عكست انعطافه في الرأي العام العالمي، وتحديداً الرأي العام الغربي، حينما شاهد وفهم القضية الفلسطينية بصورتها الحقيقية عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى التحركات الدبلوماسية الفلسطينية في دول أوروبا، من أجل استعطاف الحكومات الأوروبية للوقوف بجانب الشعب الفلسطيني ضد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، والتي تستهدف المدنيين والمقدسات، وكذلك مصادرة الأراضي والاستيطان. وكي نصل لما نصبوا إليه وهو، كسب الرأي العام الدولي من أجل الضغط على حكومات الدول لتقف موقفاً داعماً للقضية الفلسطينية وعدالة مطالبها، لا بد من إتباع استراتيجية متكاملة، على المستوى الرسمي، والحزبي، ومؤسسات المجتمع المدني، والشعبي.

تتهبت القيادة الفلسطينية منذ عقود لأهمية الرأي العام الإقليمي والعالمي، يقول صلاح خلف في مقابلة أجريت معه في أواخر العام 1971م: "إن الحاجات المالية للمقاومة فرضت التركيز على العلاقة مع الأنظمة العربية على حساب الجماهير العربية، وإذا استمر هذا الوضع أعتقد أنه سيؤدي إلى انهيار كامل، لأن هناك تناقضاً حقيقياً بين الثورة الفلسطينية

(1) شراب، فهمي. (2013): التحول في المزاج الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، جريدة فلسطين، الجمعة 20 ديسمبر/ صفر 2013، ص 16.

(2) الوفد المصرية. (2015): السيطرة على وسائل الإعلام.. إحدى توصيات حماة صهيون، الجمعة 27 نوفمبر 2015.

والعديد من الأنظمة العربية، إن لم يكن كلها⁽¹⁾. وقد دعت الجمعية العامة عام 1977م للاحتفال في 29 نوفمبر من كل عام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (القرار 40/32 ب). وفي ذلك اليوم من عام 1947م اعتمدت الجمعية العامة قرار تقسيم فلسطين. إن اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ليس يوماً عادياً فهو يحمل مضامين سياسية، فما زالت فلسطين تقبع تحت الاحتلال، ولا يمكن لدول العالم التي ترفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة للتضامن مع فلسطين أن تفي بالتزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني برفع العلم، وهذا الأمر يتطلب الضغط من قبل شعوبها لتفعيل سياسة حكوماتها وتبني حلولاً سياسية أساسها قرارات الشرعية الدولية.

الرأي العام الدولي تجاه القضية الفلسطينية

إن هذا الجانب من دراستنا يستهدف بشكل أساسي الرأي العام الإقليمي والدولي، بهدف كسب تأييد ودعم المجتمعات المتقاربة جغرافياً وسياسياً من أجل الضغط على حكوماتها لتحقيق أهدافنا وتطلعاتنا الوطنية على كافة المستويات: الدولية، والإقليمية، وليس المقصود بالإقليم المنطقة العربية فقط، فعلى سبيل المثال تشكل أمريكا اللاتينية إقليم جغرافي واحد ويتخذ موقف عام تجاه قضية معينه. وسوف نعرض الرأي العام للمجتمعات المختلفة حسب أهميتها وقوتها وشدّة تأثيرها في سياسات حكوماتها تجاه القضية الفلسطينية، كما يلي:

الرأي العام الغربي تجاه القضية الفلسطينية

يلعب الرأي العام دوراً هاماً في صناعة القرار السياسي في الأنظمة الديمقراطية التي تشكلها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني (NGOs) والإعلام وغيرها من المؤسسات والهيئات المجتمعية، لذلك، فقد خصص الاتحاد الأوروبي دائرة في المفوضية الأوروبية لدراسة الرأي العام الأوروبي في العديد من القضايا (Public Opinion Analysis

(1) كونت، ويليام. (2005): عملية السلام: الدبلوماسية الأميركية والصراع العربي- الإسرائيلي منذ 1967، مؤسسة بروكينغز، دار النشر جامعة كاليفورنيا. ورد ذكره في دراسة: داود تلحمي "الاستقلالية الفلسطينية الضرورة والمحددات". المؤتمر السنوي الأول "القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي"، مسارات- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 2012، ص 41.

(Sector) لقياس تطور الرأي العام الأوروبي تجاه القضايا الأوروبية الداخلية والقضايا الدولية (فتحية، 2010: 127). وفي استطلاع للرأي الأوروبي حول الدول الأكثر تهديداً للسلام العالمي عام 2003م، جاءت إسرائيل في المرتبة الأولى بنسبة 59%، تليها الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية بنسبة 53%⁽¹⁾. وقد خلصت الاستطلاعات التي أجرتها، ما بين الأعوام 2005 و2012، مؤسسات بريطانية موثوقة مثل "BBC"، و "YouGov"، وحتى مراكز رصد صهيونية، إلى تغيّر في ميول الرأي العام البريطاني، الذي بات أكثر ميلاً إلى انتقاد إسرائيل، والدعوة إلى السلام، على أساس الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني⁽²⁾.

ومع تنامي قوة المجتمع المدني في الأنظمة السياسية الأوروبية، وبروز الحركات الاجتماعية، يلعب الرأي العام الأوروبي دوراً هاماً في التأثير على اتجاهات الاتحاد في عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية. وقد أدت الاستراتيجية الفلسطينية باستهداف الساحة الأوروبية سواء بالحركة السياسية، والتواصل مع شخصيات أوروبية مؤثرة، والالتقاء بأحزاب ليبرالية، وغيرها من الأشكال النضالية إلى إحداث تأثير في الرأي العام الأوروبي⁽³⁾. إن هذه التحركات الدبلوماسية التي تستهدف التأثير بالرأي العام الأوروبي، لا بد وأن تكون وفق استراتيجية ثابتة، ومنظمة في برامج سياسية متكاملة تستهدف كافة دول الاتحاد، وبكافة الأشكال الحزبية والنقابية والمجتمعية والطلابية.

الرأي العام لأمريكا اللاتينية تجاه القضية الفلسطينية

مع بداية الصراع الإسرائيلي-العربي كانت دول أمريكا اللاتينية تلعب دوراً بارزاً في القضية الفلسطينية، ولا سيما في أروقة الأمم المتحدة، حيث كان للثقل العددي الذي تتمتع به دول أمريكا اللاتينية أثر واضح في تطور القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي منذ العام 1947م، وقد وقفت معظم دول أمريكا اللاتينية إلى جانب إسرائيل من خلال التصويت

⁽¹⁾ European Commission. (2003): Iraq and the Peace in the World, November 2003, pp2-11.

⁽²⁾ العربي الجديد. (2014): تحولات الرأي العام البريطاني تجاه إسرائيل: إلى فلسطين در، 3 أغسطس 2014.

⁽³⁾ مرجع سابق. سلامة، دلال، ص39.

لصالحها في الأمم المتحدة. ويمكن تفسير هذه المواقف بعنصرين رئيسيين وهما: نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على دول أمريكا اللاتينية، والنشاط الصهيوني في تلك الدول.

كان عام 1973م نقطة تحول رئيسية في تقويم دول أمريكا اللاتينية لموقفها تجاه قضية فلسطين. وقد تغيرت بعدها مواقف بعض الدول بشكل واضح بسبب عدة عوامل محلية ودولية أهمها الإدراك المتزايد لعدالة القضية الفلسطينية والموقف العربي، بالإضافة إلى ثورات شعوب أمريكا اللاتينية ودمقرطة الحكم والتخلص من التبعية للولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

اليوم تعد أمريكا اللاتينية من أكثر الأقاليم المؤيدة للقضية الفلسطينية في العالم، وقد تجلّى هذا التأييد بوضوح في اعتراف جميع دول أمريكا اللاتينية بالدولة الفلسطينية، باستثناء المكسيك، وكولومبيا وبنما. التي تربطها علاقات اقتصادية وعسكرية قوية بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على حد سواء. ومثل صعود تيار اليسار إلى سدة الحكم في عدد من دول أمريكا اللاتينية أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين نقطة تحول رئيسية في الموقف اللاتيني من القضية الفلسطينية، حيث ساهم صعود اليسار في تزايد التوجهات الاستقلالية للسياسة الخارجية لدول المنطقة، التي سعت إلى الانعتاق من علاقة التبعية التي ربطتها بالولايات المتحدة⁽²⁾. من الجدير ذكره بأن كافة دول أمريكا اللاتينية أيدت قرار الأمم المتحدة بمنح فلسطين صفة دولة مراقب باستثناء بنما.

ويمكن القول بأن الرأي العام الشعبي في دول أمريكا اللاتينية يشكل دعماً سياسياً واجتماعياً قوياً تجاه الشعب الفلسطيني وقيادته وإن كانت موازين القوى في يد الولايات المتحدة والدول الغربية. فقد جاء الرد الشعبي والرسمي على الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني من أقوى الردود الدولية وخصوصاً في بياناتها المتعاقبة للحملة الغاشمة على قطاع غزة، فتمثلت حكومات هذه الدول بردود أفعال صاخبة في الدفاع عن الشعب

(1) مرجع سابق. الموسوعة الفلسطينية

(2) محمود، صدف. (2016): فلسطين تكسب أمريكا اللاتينية، جريدة الخليج، ملحق الأسبوع السياسي، تاريخ النشر 7 يناير 2016.

الفلسطيني الأعزل، ووصل الأمر إلى مطالبة بعض الدول كبوليفيا بتقديم إسرائيل إلى محكمة الجنايات الدولية، وردد الرئيس البوليفي إيفو موراليس Evo Morales ذلك مراراً في خطابه، مع قطع تام للعلاقات، كما تبنى الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز hugo chavez حملة على شبكة التواصل الاجتماعي تويتر Twitter تدعو إلى حماية الشعب الفلسطيني في غزة تحت وسم "تجدة فلسطين"، واتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب وحرب إبادة، الأمر الذي أثار الموقف الشعبي في أنحاء القارة اللاتينية للخروج بالمسيرات التضامنية، واتخذت العديد من الدول كتشيلي والأوروغواي والإكوادور المواقف المشابهة معبرة عن حفيظتها بمواقف شتى، كقطع العلاقات والردود الدبلوماسية بخطابات شديدة اللهجة، ويعود ذلك برؤية بعض الخبراء السياسيين إلى تراجع دور اللوبي الصهيوني في هذه الدول بشكل كبير، وتولي وسائل الإعلام في أمريكا اللاتينية اهتماماً كبيراً بالاعتداءات الإسرائيلية المسلحة على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والاعتداءات غير المسلحة المتمثلة بالحصار وإغلاق المعابر⁽¹⁾. بالإضافة إلى زيادة السياسات العنصرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ومقدساتهم، والتهام المزيد من أراضي الدولة الفلسطينية. إن الرأي العام اللاتيني يتميز بدعمه الكامل للقضية الفلسطينية، وهذا يتطلب من القيادة الفلسطينية المحافظة عليه وتنمية المعرفة السياسية بالقضية لدى شعوب أمريكا اللاتينية، وعدم الاكتفاء بقوة الرأي العام لللاتيني، فقوته لا تعني الاهتمام به فقط، بل لا بد من العمل لضمان استمراره.

الرأي العام الآسيوي تجاه القضية الفلسطينية

إن الرأي العام للدول الآسيوية الكبرى "الاتحاد السوفيتي السابق، والصين، والهند" في السابق، كان يدعم موقف قيادات تلك الدول في الحقبة الاشتراكية بكل مفرداتها. فقد أفرز الانسجام الأيديولوجي تأييداً للقضية الفلسطينية والقضايا العربية، خاصة حينما وجدت تلك الدول مصالحها الحيوية مع الدول العربية، بعد انكشاف التدخل الأمريكي لصالح إسرائيل،

(1) شباب، حمزة. (2015): أدباء أمريكا اللاتينية والقضية الفلسطينية: إدوارد غالانو نموذجاً، مجلة فكر الثقافية، تاريخ النشر 17 سبتمبر 2015، الرياض - السعودية.

وتطلعاتها في المنطقة العربية في ستينيات القرن العشرين. وقد اعترفت الدول الكبرى في آسيا بحل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967م، وبتغيير موازين القوى الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، بقي الرأي العام لدول آسيا يدعم حل الدولتين والتعايش السلمي بين البلدين.

غير أن التطلعات الاستراتيجية لتلك الدول وفق نظرية المصلحة القومية، تبين بأن الرأي العام فيها يتأثر بالسياسة الرسمية لحكوماتها ولضغط اللوبي الصهيوني الذي نسج علاقات سياسية واقتصادية مع مراكز القوى والأحزاب فيها، فقد نسجت إسرائيل علاقات قوية مع أحزاب هندية كحزب "سوا تاتترا" الهندوكي الذي طالب بالاعتراف بإسرائيل سابقاً، وحزب "كل الهندوس" الذي طالب بوجود إرتباط الهند بإسرائيل عبر شراكه استراتيجية. وغيرها من الأحزاب اليمينية⁽¹⁾. أما بالنسبة إلى الصين، فقد كانت السياسة الصينية تدعم حركات التحرر الوطني ومن ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية وقدمت لها الدعم اللوجستي والمعنوي أثناء حروبها مع الاحتلال في عهد الرئيس الراحل ماوتسي تونغ Mao Tse Tung، أما بعد رحيله انتهجت الصين سياسة أكثر انفتاحاً على العالم غلبت فيها مصالحها وابتعدت كثيراً عن السلوك السياسي الذي كان يجلب لها العداء مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بشكل عام لتصبح أكثر قرباً منهم⁽²⁾. وتقف الصين وشعبها من القضية الفلسطينية وإسرائيل موقف المحايد وتؤيد إقامة الدولة الفلسطينية وحل الصراع بالطرق السلمية.

السياسات الفلسطينية لكسب الرأي العام الدولي

ناقشنا سابقاً مواقف الدول الكبرى من القضية الفلسطينية وتأثيرها بتغيير موازين القوى الدولية، بالإضافة إلى تطلعاتها في تحقيق مصالحها القومية، وبحثنا في السياسات التي يمكننا سلوكها كي نؤثر على مواقف الدول الكبرى من القضية الفلسطينية بشكل إيجابي للحصول على دعم سياسي فعلي لكسب تأييد تلك الدول. ويأتي كسب الرأي العام ليصب في محورية هذه السياسات، إذ يعتبر الرأي العام الشعبي من أهم الفواعل الضاغطة التي تؤثر

(1) مرجع سابق. فطاطة، محمود. ص88.

(2) مركز دراسات الصين وآسيا. (2015): العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين والدول العربية.

على قرار أي حكومة وتوجهاتها. وهذا يتطلب منا كفلسطينيين رسم استراتيجية متكاملة لتفعيل الرأي العام العالمي. ولا يمكن تفعيل الرأي العام العالمي إلا من خلال برامج وأدوات قادرة على تفعيله في إطار استراتيجية موحدة تعمل على تفعيل الدور الشعبي للدول، على النحو التالي:

أولاً. الخطاب الفلسطيني الموجه للرأي العام العالمي: لا بد وأن يكون خطاب الرأي العامي موحداً في كافة مؤسسات الدولة بدءاً بالدبلوماسية الرسمية وانتهاء بالمنظمات الشعبية. ويستند على الوسائل المشروعة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ليصبح قادراً على تحريك الرأي العام العالمي دون التشنج في موضوعات مختلفة حول القضية الفلسطينية من شأنها شق توجهات الرأي العام إلى عدة آراء مختلفة.

ثانياً. الأحزاب السياسية: مشاركة الأحزاب الفلسطينية في صنع السياسة الخارجية والمشاركة في تفعيل الرأي العام العالمي، والانعتاق من البرامج الحزبية المختلفة والتي من شأنها تشنيت الرأي العامي.

ثالثاً: الهيئات والمنظمات: مشاركة هيئات ومنظمات المجتمع المدني في الدبلوماسية الفلسطينية العامة الموجهة للرأي العام العالمي.

رابعاً. استخدام التكنولوجيا في نشر الخطاب الفلسطيني للرأي العام العالمي: الدبلوماسية الفلسطينية، القضايا والمشكلات اليومية، الحقوق الفلسطينية.

ولكسب الرأي العام العالمي نوصى بالتالي:

- العمل المستمر من قبل الدبلوماسية الفلسطينية بكل إمكانياتها وممثليها في كافة دول العالم، من خلال إقامة المعارض والنشاطات في كافة السفارات والقنصليات، وعمل برامج متكاملة لحملة إعلامية ودبلوماسية بشكل دوري، لدعم القضية الفلسطينية، وليس بشكل موسمي والاقتصار على ردة الفعل عند وقوع حدث معين، كما يحصل في الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، أو عندما تتوجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، بطلب أو مشروع قرار، كما حدث عندما قدمت القيادة السياسية طلب الاعتراف بدولة فلسطين عام 2012م.

-متابعة ورصد المشاريع الفكرية والمخططات الإسرائيلية العنصرية الراضة لإحلال السلام وإقامة الدولة الفلسطينية، وكذلك الانتاج السياسي والأدبي في المكتبة الإسرائيلية، لفضح تلك المشاريع وكشفها أمام الرأي العام الدولي، فهي تساعد على فهم العقليّة الإسرائيليّة تجاه عملية السلام، وتساعد على توعية الجمهور العالمي لما تقوم به إسرائيل.

-حملات التضامن: أطلقت العديد من حملات التضامن مع الشعب الفلسطيني في معظم دول العالم، وهذه الحملات جيدة على المستوى الشعبي والمجتمعي، غير أنها تتشط فقط حينما تزداد السياسات العنصرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، ولا سيما في الاعتداءات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. والمطلوب إطلاق حملات تضامن مع الشعب الفلسطيني بشكل دائم ومستمر، يكون جوهرها المطالبة بإقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال. ومن شأن حملات التضامن تأثيراتها المباشرة على الرأي العام الإسرائيلي تجاه الحل السياسي للقضية الفلسطينية، فأني نجاح تسجله حملات التضامن مع الشعب الفلسطيني تصبح ضغطاً على إسرائيل للقبول بحل الدولتين على حدود 1967م، مثل حملة مقاطعة البضائع المستوطنات الإسرائيلية ووسمها في الأسواق الأوروبية وخوف المجتمع الإسرائيلي من تأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي.

التحديات الاقتصادية للأمن القومي اللسطيني

أ.رائد محمد حلس
أ.محمود حسين عيسى

يتناول هذا المبحث مجموعة التهديدات الاقتصادية التي تركز تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والتي تجعل هذا الأخير يتحكم بكل تفاصيل الاقتصاد الفلسطيني، ويربطه بعلاقة قسرية غير متوازنة، وسوف يتم رصد هذه التهديدات وتتبعها من خلال المؤشرات الخاصة بكل منها على النحو التالي:

أولاً: الانكشاف الاقتصادي الفلسطيني واستمرار التبعية للاقتصاد

الإسرائيلي:

1- التبعية التجارية لإسرائيل:

منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967، سعت إسرائيل إلى تكريس الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الفلسطيني، وإحكام تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال حصر علاقاته التجارية الخارجية بها أو من خلالها، فأحكمت سيطرتها على التجارة الخارجية الفلسطينية، وأخضعت الاستيراد والتصدير المباشر لسياساتها وموافقتها، ومع مرور الوقت أصبحت إسرائيل أكبر شريك تجاري (قسري) للفلسطينيين، وجعلت الاقتصاد الفلسطيني رهيناً لأموال المقاصة التي تتحصل من خلال إسرائيل، مما يشكل تهديداً مستمراً

للاستقلال والاستقرار الاقتصادي الفلسطيني، ويبقيه اقتصاداً تابعاً يزرع تحت الاحتلال، ويحول دون بنائه على أسسٍ متينةٍ، وقواعد صلبة، تدفعه نحو الاعتماد الذاتي، والنمو المستدام.

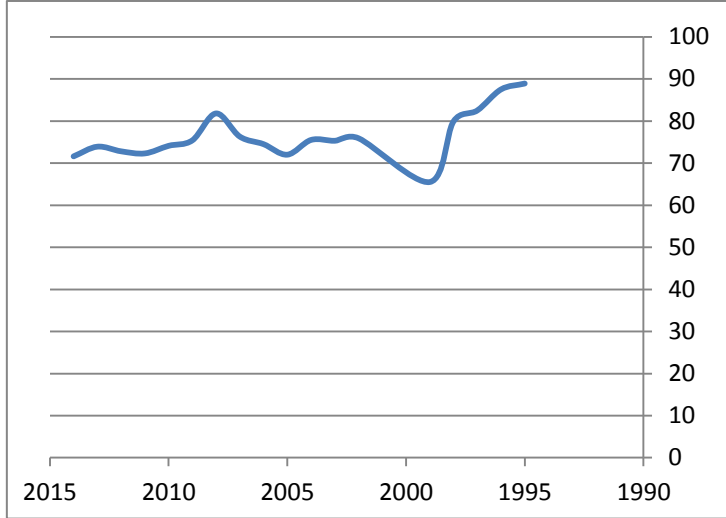
طبقاً للأونكتاد تراوحت نسبة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل خلال الفترة 1967-1994 من 80%-85%، بينما تراوحت نسبة الواردات الفلسطينية من إسرائيل خلال نفس الفترة بين 80%-90%، فالسلطات الإسرائيلية عمدت فوراً إلى عرقلة وتقييد التجارة الفلسطينية مع بقية بلدان العالم، منذ أصبحت المناطق الفلسطينية تحت الحكم العسكري الإسرائيلي المباشر، وأجبرتها على روابط اقتصادية جديدة غير متكافئة معها، في اتحاد جمركي أحادي الجانب⁽¹⁾.

واستمر هذا النمط بعد اتفاقية أوسلو وتوقيع بروتوكول باريس، والذي أكد سيطرة إسرائيل على الحدود واللوائح التجارية الفلسطينية، ولعلّ البيانات الواردة في الشكل رقم (1) توضح حجم وخطورة التبعية الفلسطينية الكبيرة لإسرائيل كتهديد حقيقي للاقتصاد الفلسطيني، حيث شكّلت نسبة التجارة الفلسطينية مع إسرائيل نحو (80.9%) من إجمالي التجارة الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999، وباستثناء بيانات العام 2000-2001، التي شهدت انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية، نجد أنّ هذا التهديد الخطير للاقتصاد الفلسطيني بقي قائماً منذ عام 2002 وحتى عام 2014، حيث شكّلت التجارة الفلسطينية مع إسرائيل خلال هذه الفترة ما نسبته (74.7%) من إجمالي التجارة الفلسطينية، مما حرم الاقتصاد الفلسطيني من مصادر الواردات وأسواق التصدير الأكثر قدرة على المنافسة، وبقي رهيناً للسياسات الإسرائيلية الاقتصادية والأمنية، الأمر الذي نتج عنه استمرار ارتفاع نسبة العجز التجاري الفلسطيني بنحو (70%) من الناتج المحلي الإجمالي، حيث مثلّ العجز التجاري مع إسرائيل معظم هذه النسبة⁽²⁾.

1. الأونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، نيويورك وجنيف، 2012، ص12.

2. الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، 2012، ص16.

شكل (1) التجارة الفلسطينية مع إسرائيل /إجمالي التجارة الفلسطينية 2014-1995



المصدر : من إعداد الباحثين استناداً لإحصاءات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني -سنوات مختلفة

2-التبعية الماليّة لإسرائيل:

حدّد اتفاق باريس الاقتصادي أدوات السياسة المالية المسموح استخدامها من قبل السلطة الفلسطينية، ففي حين أنّ الاتفاق منح السلطة الفلسطينية مساحة واسعة للتحكم في السياسة الإنفاقية، إلّا أنه حدّد صلاحيّات السلطة الفلسطينية في التحكّم بالإيرادات، كما حدّد الاتفاق السياسات الجمركية للسلطة الفلسطينية، حيث أتاح لها إمكانية فرض ضرائب شراء ورسوم جمركية على سلع محددة، وبكميّات محددة، يتم استيرادها من الخارج، تمّ توثيقها في قوائم (A_1 و A_2)، أمّا باقي السلع فعلى السلطة الفلسطينية الالتزام بالقوانين الجمركية الإسرائيلية حين استيرادها¹ (قباجة، 2012، ص52).

¹. أحمد قباجة، الاستدانة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، رام الله، فلسطين، 2012، ص52.

يُكمن التهديد المباشر للاستقرار المالي الفلسطيني في سيطرة إسرائيل على الإيرادات الضريبية وإيرادات التخليص الجمركي (المقاصة)* التي تقوم بتحصيلها على المعابر والموانئ بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، وما تتسبب به من تسرب مالي واستنزاف لخزينة السلطة الفلسطينية، وحقيقة الأمر أنّ الاقتصاد الفلسطيني يواجه تهديدتين مختلفتين نتيجة تحكّم إسرائيل بإيرادات المقاصة:

التهديد الأول: يتعلّق بعدم القدرة على التنبؤ بحجم هذه الإيرادات، رغم أهميتها بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، كمكوّن رئيس للإيرادات المحليّة، فهذه الإيرادات تُعتبر صمّام الأمان للحكومة الفلسطينيّة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ودفع المستحقات المترتّبة عليها، حيث تشكّل بالمتوسط ثلاثة أرباع الإيرادات المحليّة الفلسطينيّة، ولعلّ الجدول رقم (1) الذي يعرض تطوّر إيرادات المقاصة خلال العامين 2013، 2014، بالإضافة إلى الربعين الأول والثاني من العام 2015، يبيّن مدى أهميّة هذه الإيرادات، حيث يتضح من الجدول أنّ الإيرادات بلغت (6103) مليون شيكل في العام 2013، ونتيجة ارتفاع إيرادات الجمارك بنسبة (22%)، وضريبة القيمة المضافة بنسبة (13%)، وضريبة المحروقات بنسبة (26%)، فقد ارتفعت إيرادات المقاصة في نهاية العام 2104 بنسبة (20%) عن العام 2013، لتصل إلى (7331) مليون شيكل⁽¹⁾.

كما يتضح من الجدول أيضاً أنّ إيرادات المقاصة ساهمت بنحو (66.5%) من إجمالي الإيرادات المحليّة في الموازنة في نهاية العام 2013، ارتفعت هذه النسبة إلى (70.3%) في نهاية العام 2014، أما في العام 2015 فقد ارتفعت نسبة مساهمة إيرادات المقاصة إلى (77.2%) من إجمالي الإيرادات المحليّة في الربع الثاني منه، مقابل (67.6%) في الربع الأول لنفس العام.

كما تشير البيانات أنّ إيرادات المقاصة ارتفعت مساهمتها في تغطية حوالي (56.9%) من النفقات العامة، (59.6%) من النفقات الجارية وصافي الإقراض، (108%) من نفقات الأجور والرواتب خلال العام 2014، مقابل (49.3%)، (51.9%)، (93.0%)

* هي عبارة عن مجموع الإيرادات التي يتمّ تحصيلها نتيجة المعاملات التجاريّة بين السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة والجانب الإسرائيلي،

وفقاً لاتفاق باريس الاقتصادي، ويتمّ تحويلها إلى وزارة الماليّة وفقاً لجلسات المقاصة الشهرية.

¹ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2014، رام الله، حزيران 2014، ص 34.

لهذه النسب على التوالي خلال العام 2013، وهذا يدل على مدى أهمية إيرادات المقاصة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي عدم القدرة على التنبؤ بحجم هذه الإيرادات، يجعل من التخطيط المالي أمراً غاية في الصعوبة، ويحد من فعالية هذه الأداة الهامة من أدوات السياسة المالية لدى السلطة الفلسطينية، ويقوّض قدرتها على تسديد التزاماتها تجاه القطاعين الخاص والعام، كما أنّ عدم القدرة على التنبؤ بحجم الإيرادات يزيد تقلب الإنفاق الحكومي، ممّا يؤثّر سلباً على الاستهلاك والاستثمارات العامة⁽¹⁾

جدول (1) إيرادات المقاصة الفلسطينية (مليون شيكل)

Q ₂ 2015	Q ₁ 2015	2014 2013/	2014	2013	البند
1991.8	1892.0	%20	7331	6103	إجمالي إيرادات المقاصة
740.1	656.3	%22	2520	2073	ضريبة الجمارك
553.5	578.4	%13	2278	2106	ضريبة القيمة المضافة
2.7	7.5-	%160	7	3	ضريبة الشراء
687.1	658.2	%26	2474	1971	ضريبة المحروقات
8.4	6.6	%29	51	40	ضريبة الدخل
2579.1	2798.1	-	10432.2	9167.6	إجمالي الإيرادات المحلية
%77.2	%67.6	-	%70.3	%66.5	إيرادات المقاصة كنسبة من إجمالي الإيرادات المحلية

المصدر : وزارة المالية (التقارير المالية الشهرية والربعية والسنوية) سنوات مختلفة.

التهديد الثاني : يتعلّق بالتسرّب المالي من خزينة السلطة الفلسطينية، حيث تعاني هذه الأخيرة من خسائر مالية كبيرة ناجمة عن ضياع حصيلة قيمة ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء وجمارك المستوردات بسبب الاستيراد غير المباشر عبر إسرائيل، وهذا التسرّب المالي ناتج عن أنّ إسرائيل لا تزود السلطة بالمعلومات الكافية عن حجم الاستيراد والجهة التي قامت بذلك، لأنّ اتفاق باريس لا يلزمها بذلك، إضافةً إلى أنّ بعض التجار لا

¹ . الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، 2011، ص12.

يسلمون فواتير المقاصة لوزارة المالية، حيث تدفع إسرائيل الضرائب على أساس الفواتير، وذلك حتى لا يكشفون عن حجم أعمالهم، التي يدفعون من خلالها ضريبة الدخل⁽¹⁾.

ومن مصادر التسرب المالي أيضاً البضائع المهزبة من السوق الإسرائيلي، والتي تُقدّر قيمتها ما بين 25-35% من مجموع المستوردات من إسرائيل، حيث أنّ البضائع المنتجة في إسرائيل والمهزبة إلى السوق الفلسطيني ينتج عنها خسائر كافة الضرائب غير المباشرة (القيمة المضافة والجمارك وضريبة الشراء)، بينما البضائع التي منشؤها بلد ثالث تكون الخسائر فقط في الجمارك وضريبة الشراء في حال تم استيرادها من إسرائيل بموجب فاتورة مقاصة، والمعضلة هنا أنّ السلطة الفلسطينية لا تستطيع إجراء رقابة على حركة مرور البضائع إلى السوق الفلسطينية، بسبب عدم تواجدها على المعابر الدولية، وعدم وجود حدود داخلية مع السوق الإسرائيلي، وهذا الأمر يزيد من حدة تهريب البضائع من الأسواق والمستوطنات الإسرائيلية⁽²⁾.

هناك العديد من التقديرات لهذا التسرب المالي للضرائب المباشرة وغير المباشرة المدفوعة من قبل المستهلك الفلسطيني والمحجوزة من قبل الجانب الإسرائيلي، وفي دراسة حديثة للأونكتاد أجريت نهاية العام 2014، قدرّت خسائر الخزينة الفلسطينية بسبب اتفاق باريس الاقتصادي بحوالي 306 مليون دولار سنوياً على الأقل، أي ما يعادل 17% من إيرادات الضرائب للسلطة الفلسطينية، وهذا يشكل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾.

إضافةً للخسائر المالية، فإنّ هناك تكاليف و خسائر اقتصادية إضافية لهذا التسرب المالي، وهي تتمثل في الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة التشغيل، والتي كان يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يحققها لو تمّ توقيف هذا التسرب المالي، ولو تمّ تحويل هذه

¹. سوسن الهدد، التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2010، ص 103.

². حنين حميض، تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من (1995-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2006، ص 80.

³. الأونكتاد، تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي، نيويورك وجنيف، 2014، ص 39.

الإيرادات من الخزينة الإسرائيليّة إلى الخزينة الفلسطينية، فالتقديرات تشير أنّه لو تمّ منع هذا التسرّب وأمكن توفير هذه الإيرادات العامّة للسلطة الفلسطينية، لكان من الممكن أن يزيد الناتج المحليّ الإجمالي بنسبة 4%، وخلق ما يعادل 10000 فرصة عمل إضافية كل عام، هذا بالإضافة إلى أنّ هذا التسرّب المالي يزيد من هشاشة الوضع المالي للسلطة الوطنيّة الفلسطينية، ويقلّل من قدرتها على التخطيط المالي والإنفاق على الموازنات التطويريّة، ويضع الاقتصاد كلّهُ في مرحلة نموّ حرجة لا يمكن الخروج منها، ويبقيه عرضةً لتأثير السياسات الاقتصادية والمالية الإسرائيليّة⁽¹⁾.

3- التبعيّة النقديّة لإسرائيل:

قبل احتلال الأراضي الفلسطينية في العام 1967، كانت العملات المتداولة في الضفة الغربية وقطاع غزة هي الدينار الأردني والجنيه المصري، وبعد فرض الاحتلال الإسرائيلي سيطرته وحكمه على المناطق الفلسطينية، أصبحت العملات المتداولة هي الشيكل الإسرائيلي الجديد إلى جانب الدينار الأردني والدولار، وبعد قدوم السلطة الفلسطينية في العام 1994 وحتى الآن، بقيت مناطق السلطة الفلسطينية بدون عملة وطنية، نتيجة إحالة النظر في إدخال عملة فلسطينية مستقلة إلى التداول إلى اللجنة الاقتصادية المشتركة، التي لم تجتمع مطلقاً للنظر في أيّ من القضايا العالقة بين الجانبين⁽²⁾.

إنّ غياب عملة وطنية مستقلة، وتداول عدة عملات أجنبية تُعتبر من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، فبالإضافة إلى الاعتبارات السياسية، حيث تمثل العملة الوطنية رمزاً للسيادة والاستقلال، فإنّ غياب العملة الوطنية الفلسطينية له تداعيات وأثار خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني، تتمثّل فيما يلي:

• غياب العملة الوطنية يحرم السلطة الفلسطينية من عائد الإصدار أو إيرادات صك العملة (Seigniorage)، ويحرمها من إصدار سندات وأذونات خزينة بالعملة المحليّة، لتمويل عجز الموازنة وإدارة السياسة المالية العامّة بشكل أفضل وتقليل حجم الاعتماد على

¹. نفس المرجع السابق، ص41.

². انظر: بروتوكول باريس الاقتصادي.

الخارج، والذي سيعمل بدوره على تنشيط الأسواق المالية وتنشيط السوق بين المصارف، ممّا ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الفلسطيني⁽¹⁾.

• يشكّل غياب العملة الوطنية الفلسطينية أحد العوائق الرئيسية لعدم وجود سياسة نقدية بالمفهوم الكلي الشامل، فالسياسة النقدية تركز على نوعين من الأدوات للتأثير على حجم الائتمان المصرفي وعرض النقد، النوع الأول يتمثل في الأدوات الكميّة وهي: سياسة سعر إعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة، والنوع الثاني يتمثل في الأدوات النوعية مثل تطبيق معايير الرقابة الدولية، والإقناع الأدبي، ولذلك فإنّ السياسة النقدية المعمول بها في فلسطين وفي ظل غياب العملة الوطنية تركز على الأدوات النوعية للتأثير على حجم ونوعية الائتمان من خلال تطبيقها للمعايير الرقابية الدولية أو استخدامها لأداة الإقناع الأدبي في توجيه الائتمان المصرفي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، أو لتعزيز كفاءة وملاءة البنوك العاملة في فلسطين⁽²⁾.

• غياب العملة الوطنية يجعل الاقتصاد الفلسطيني عرضةً بصورة كبيرة للصدمات والهزّات الخارجية، مثل إغلاق الحدود، والتقلّبات في الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وتغيّرات معدّلات صرف العملات المتداولة في فلسطين، والهزّات النقديّة التي تحدث في إسرائيل والأردن⁽³⁾.

4- تبعية سوق العمل الفلسطيني لإسرائيل:

سعت إسرائيل منذ بداية احتلالها للأراضي الفلسطينية، إلى تنفيذ سياساتها الهادفة إلى تشويه الاقتصاد الفلسطيني، ودمجه بعلاقة تبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي، فكانت العمالة الفلسطينية إحدى وسائل دمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فسمحت للعمالة

¹ محمد عطا الله، استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية، سلطة النقد الفلسطينية، مقدمة إلى ورشة العمل الدولية حول العملة الفلسطينية، جامعة الخليل، 2014، ص2.

² عزمي عوض، أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني كنظام للسياسة النقدية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1 (B)، غزة، 2011، ص1292.

³ أسامة حامد، السياسات النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورقة نقاش، ماس، رام الله، فلسطين، 2000، ص10.

الفلسطينية بالانتقال إلى إسرائيل والعمل فيها، مستفيدة من مزايا العمالة الفلسطينية، والمتمثلة بانخفاض أجرها، وانخفاض تكاليف الحصول عليها، وسهولة تحميلها نتائج وأثار الدورات الاقتصادية في إسرائيل.

إنَّ خطورة العمالة المصدّرة إلى إسرائيل، والتي يسمّيها البعض "بطالة مؤجلة"، تكمن في كونها مفيدة وفاعلة على المدى القصير، ولكنّها خطيرة على المدى البعيد، لأنّ تصدير فائض العمالة ما هو إلا هروب إلى الأمام، وبناءً عليه فقد تصرّفت السلطة الفلسطينية في البداية وكأنّ مشكلة البطالة تُعالج من خلال تصدير العمالة، وأُغفرت نفسها من مسؤولية معالجة هذه المشكلة المؤجلة، حتى انفجرت في وجه الحكومة، بعد سياسة الإغلاق والحصار الذي فرضته السلطات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، ومنع العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أسواق العمل داخل إسرائيل، فانضمت أعداد كبيرة من هؤلاء العمال إلى صفوف العاطلين عن العمل، ممّا تسبب في تعزيز الاختلال في سوق العمل، وتعميق آثاره السلبية، الاقتصادية والاجتماعية، على المجتمع الفلسطيني⁽¹⁾.

تفيد البيانات الإحصائية بأنّ غالبية العمالة الفلسطينية التي مُنعت من العمل في إسرائيل، لأسباب سياسية أو أمنية أو اقتصادية، لم يتم استيعابها في سوق العمل الفلسطيني بشكلٍ كامل، فانعكس هذا الأمر على نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية التي تذبذبت متأثرةً بالتذبذب الذي حصل لنسبة العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، والبيانات الواردة في الجدول رقم (2) توضّح مدى الارتباط بين نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية ونسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل، حيث شكّلت العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي نسبة كبيرة من حجم العمالة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية، وصلت في العام 1999 إلى الربع تقريباً، ولكن سرعان ما تحولت هذه الأعداد إلى معدلات بطالة مرتفعة، بعد إغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، ورغم إغلاق سوق العمل الفلسطينية في وجه العمالة الفلسطينية من قطاع غزة منذ العام 2006، إلّا أنّ عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل من الضفة الغربية تضاعف

¹ محمود عيسى، الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، ص88.

خلال السنوات الأخيرة، ليتجاوز في العام 2014 (94000) عامل⁽¹⁾، وحسب الإحصاءات الإسرائيلية فإنّ هناك عدد مماثل من العمالة الفلسطينية غير الرسمية (لا يحملون تصاريح عمل) عملوا في إسرائيل خلال العام 2014، وهذا مؤشّر واضح أنّ سوق العمل الفلسطيني ما زال مرتبطاً بسوق العمل الإسرائيلي ارتباطاً تفرضه حاجة الفلسطينيين للعمل، في ظلّ عجز الاقتصاد الفلسطيني عن توفير فرص عمل مستمرة لهم.

كما أدت السياسة الإسرائيلية التي اتبعت ضد سوق العمل الفلسطيني إلى تعاضد مستويات الأجور المدفوعة في سوق العمل الإسرائيلي بالمقارنة مع مستويات الأجور في سوق العمل الفلسطيني، ممّا أثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الفلسطيني عبر اتجاهين: الأول إضعاف القطاعات الإنتاجية من خلال رفع تكلفة الإنتاج، لأنّ ارتفاع أجور العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي قلّص عدد العمال الراغبين في العمل في سوق العمل الفلسطيني، وبالتالي ارتفعت الأجور، وارتفعت تكلفة الإنتاج الزراعي والصناعي، وانخفضت نسبة الربح، الأمر الذي أدّى إلى تقليص حجم الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة، والاتجاه الثاني إضعاف القطاعات الإنتاجية من خلال تغيير هيكل الأسعار النسبي، لأنّ زيادة الدخل المتأتي من العمالة الفلسطينية في إسرائيل، أدّى إلى زيادة أسعار الخدمات العامة، وبالتالي زيادة استيراد السلع الزراعية والصناعية، ممّا أحدث تغييراً نسبي في هيكل الأسعار لصالح قطاعات الخدمات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة⁽²⁾.

جدول رقم(2): نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل وتطور البطالة

الفلسطينية 1995 - 2014

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
نسبة البطالة	18.7	23.6	20.1	14.2	11.8	14.2	25.2
نسبة العمالة في إسرائيل	16.2	14.1	17.1	21.7	22.9	19.6	13.8

¹. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2014، رام الله، فلسطين، 2015، ص58.

². الأونكتاد، سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة، نيويورك وجنيف، 2009، ص41.

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	المنطقة
26.6	21.7	23.7	23.6	26.7	25.6	31.2	نسبة البطالة
11.6	9.4	9.6	9.9	8.7	9.7	10.3	نسبة العمالة في إسرائيل
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المنطقة
	26.9	23.4	23	20.9	23.7	24.5	نسبة البطالة
	11.7	11.2	9.7	10.0	10.5	10.2	نسبة العمالة في إسرائيل

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقارير السنوية 1995-2014.

ثانياً : السيطرة الإسرائيلية على الأرض والموارد الطبيعية:

تعاني فلسطين شحاً كبيراً في الموارد والثروات الطبيعية، وحتى القليل المتوفر لدى المناطق الفلسطينية من هذه الموارد، حرصت إسرائيل باستمرار على السيطرة عليه، وحرمان الفلسطينيين من استغلاله والانتفاع منه، حتى يبقى الاقتصاد الفلسطيني يدور في فلك التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي فإنّ سيطرة إسرائيل على هذه الموارد يمثل تهديداً مستمراً للاقتصاد الفلسطيني وللأمن القومي الفلسطيني، فالموارد الطبيعية تشكّل الركيزة الأساسية التي من شأنها ضمان الاستقلالية الاقتصادية للدولة الفلسطينية القابلة للحياة في المستقبل، والرافعة المهمّة للاقتصاد الفلسطيني، التي يمكن لها أن تدفعه نحو النموّ المستدام.

نستعرض فيما يلي لأهمّ الموارد الطبيعية التي تسيطر عليها إسرائيل :

1-الثروات النفطية ومصادر الطاقة:

•الحقل النفطي في منطقة رنتيس غرب رام الله: تتراوح مساحة حقل النفط المكتشف في هذه المنطقة بين 600 و700 كلم²، معظمها يقع في الأراضي المحتلة عام 1967م، حيث يقدر حجم الإنتاج في ذلك الحقل بـ (800) برميل يومياً، وتشير التقديرات أنّ حجم المخزون في هذا الحقل قد يصل إلى (180 مليون) برميل، تقدر قيمة إيرادات السلطة الفلسطينية منها حوالي(1.3 مليار) دولار أمريكي⁽¹⁾.

¹. محمد مصطفى، البترول والغاز الطبيعي في فلسطين: الإمكانيات والمعوقات، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد26، عدد102، بيروت، لبنان، 2015، ص73.

• حقول الغاز في غزة: اكتشف في مياه غزة الإقليمية حقلان للغاز: الحقل الأكبر "غزة مارين"، وهو الحقل الرئيسي ويقع على عمق 603 أمتار تحت سطح البحر و36 كم غرب مدينة غزة، والحقل الحدودي "بوردر فيلد" وهو أصغر سعةً ويمتد عبر الحدود الدولية الفاصلة بين المياه الإقليمية لقطاع غزة والمياه الإقليمية لإسرائيل، وتقدّر شركة الغاز البريطانية "بريتش غاز" حجم الاحتياطيات في الحقلين بـ (1.1 تريليون) قدم مكعب من الغاز الطبيعي، تُقدّر القيمة السوقية لها حوالي (8 مليار) دولار أمريكي، وهذه الكمية تكفي لتلبية احتياجات الفلسطينيين على مدى السنوات العشرين المقبلة، وهو الموعد المقدّر لنضوب مخزون الحقلين من الغاز وفقاً لمستويات الاستهلاك الحالية للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية⁽¹⁾.

من المتوقع أنّ استغلال حقول الغاز سيحقق عوائد مالية كبيرة، ستكون بمثابة الحل للأزمات المالية التي تتعرض لها السلطة الفلسطينية، وستمكنها من التخلص من الابتزاز المالي الإسرائيلي المستمر، فضلاً عن توفير مصدر طاقة محلي لمحطات الكهرباء الفلسطينية، عوضاً عن استيرادها من إسرائيل، ممّا سيحرّر الفلسطينيين من الهيمنة الإسرائيلية على مصادر الطاقة في قطاع غزة، وتقادي الضغوط السياسية التي تمارسها إسرائيل من خلال قطع إمدادات الطاقة والوقود للفلسطينيين⁽²⁾.

2- الموارد الطبيعية في المنطقة ج :

تمثل المنطقة (ج) أكثر من 61% من مساحة الضفة الغربية، وهي تخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة، وتضم أكثر المساحات الزراعية خصوبة ومعظم الأراضي الفلسطينية المخصصة للأنشطة الإنمائية، ويؤدي احتلال المنطقة (ج) إلى حرمان جهود التنمية الفلسطينية من الاستفادة من 61% من مساحة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية ومواردها الطبيعية، وتقطع أوصال أراضي الضفة الغربية كلها، ممّا يعيق جهود التنمية الفلسطينية في كافة الأرض الفلسطينية، وذلك بسبب منع تنفيذ أي مشاريع تطوير معقولة للبنية التحتية أو القطاع الخاص داخل المدن والقرى الفلسطينية.

¹. محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص72.

². وليد خوري، احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية: الإمكانيات والتحديات، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد18، عدد72، بيروت، لبنان، 2007، ص26.

قدّرت دراسة للبنك الدولي التكاليف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لاحتلال المنطقة (ج) في قطاعات محدّدة: وهي الزراعة، واستغلال أملاح ومعادن البحر الميت، ومقالع الحجارة والمحاجر، والبناء، والسياحة، والاتصالات، ومستحضرات التجميل، وكانت أهم النتائج على النحو التالي:

-إتاحة الفرصة للفلسطينيين للوصول إلى (326400) دونماً من الأراضي الزراعية، ومئات آلاف الدونمات من المراعي والغابات، فضلاً عن الوصول إلى مياه الري في المنطقة(ج)، ستؤدّي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بمقدار (704) مليون دولار سنوياً.

-إتاحة الفرصة للفلسطينيين للوصول إلى ترسبات البوتاس والبرومين في البحر الميت، وهي ترسبات كبيرة ورخيصة ويسهل استغلالها، ستؤدّي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بمقدار (918) مليون دولار سنوياً.

-إتاحة الفرصة للفلسطينيين للوصول إلى (20000) دونماً من الأراضي التي تستخدم لأغراض قلع الحجارة، ومضاعفة حجم صناعة مقالع الحجارة والمحاجر الفلسطينية، ستؤدّي إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بمقدار (241) مليون دولار سنوياً.

-رفع القيود الإسرائيلية المفروضة على قطاعات البناء والسياحة والاتصالات في المنطقة(ج)، سوف يؤدّي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بمقدار (413) مليون دولار سنوياً.

إجمالاً أشارت الدراسة أنّ الزيادة المباشرة في ناتج القطاعات التي جرى تقييمها ستكون (2.2) مليار دولار سنوياً، وعند إضافة الزيادة المتحققة من الفوائد غير المباشرة نتيجة للروابط الاقتصادية الأمامية والخلفية، والتي قدرتها الدراسة بـ (1.2) مليار دولار سنوياً، فإن مجموع الفوائد المباشرة وغير المباشرة يمكن أن يصل إلى (3.4) مليار دولار⁽¹⁾.

¹ البنك الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، رقم التقرير AUS2922 ،

3- الموارد الطبيعية في المناطق العازلة في قطاع غزة:

تفرض إسرائيل منطقتين عازلتين على الحدود مع قطاع غزة:

منطقة عازلة برية: تتراوح مساحتها ما بين (17% - 24%) من مساحة قطاع غزة، وتضم الأراضي الواقعة في نطاق (500-1500) ، داخل قطاع غزة على امتداد الشريط الحدودي، البالغ طوله 58 كيلومتراً، وتقيم إسرائيل هذه المنطقة بقوة السلاح، حيث لا يوجد خط فاصل يحدد المنطقة العازلة، فالجيش الإسرائيلي يحددها من فترة لأخرى بإطلاق النار على المزارعين.

وأشار تقرير خاص للأمم المتحدة أنّ استمرار وجود هذه المنطقة يعني أنّ حوالي 35% من الأراضي الزراعيّة الخصبة في قطاع غزة عملياً لا يتم استغلالها، ممّا يشكل تهديداً إضافياً لمسألة الأمن الغذائي الزراعي، وأيضاً حرمان أكثر من 15% من مزارعي القطاع من فرص العمل في أراضيهم الخاصّة، وبالتالي انضمامهم إلى جيش العاطلين عن العمل واعتمادهم على المساعدات الغذائيّة بدلاً من مساهمتهم في إنتاجها⁽¹⁾.

منطقة عازلة بحرية: تمنع إسرائيل بموجبها عمليّات الصيد البحري لمسافة تزيد عن ثلاثة أميال بحرية، (علماً أنّ عمليات الصيد امتدت إلى ستة أميال بحرية خلال الفترة أكتوبر 2006 - يونيو 2007)، في حين سمح اتفاق أوسلو أن تكون منطقة الصيد مفتوحة حتى 20 ميل بحري، أي أنّ إسرائيل صادرت حق الصيد في 85% من المناطق المسموح بالصيد فيها بموجب اتفاقية أوسلو، ممّا أدّى إلى انخفاض عدد الصيادين من (10 آلاف) قبل عام 2006، إلى (3500) عام 2011 حسب إحصاءات نقابة الصيادين⁽²⁾.

يتحمل الاقتصاد الفلسطيني خسائر جسيمة نتيجة فرض هذه المناطق العازلة، حيث يُقدّر عدد الأشخاص المتضررين من هذه المناطق العازلة حوالي (178000) شخص، أي ما يقارب (12%) من مجمل سكان قطاع غزة، وقُدّرت الخسائر في الممتلكات التي تم تدميرها في نطاق المناطق العازلة حوالي (308) مليون دولار أمريكي، كما قُدّرت الخسارة

1. الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، بين الجدار والسندان، تقرير خاص، آب 2010، ص10.

2. نفس المرجع السابق، ص12.

في الدخل بسبب المنطقة العازلة البرية حوالي (81.7) مليون دولار سنوياً، بينما خسارة الدخل بسبب المنطقة العازلة البحرية حوالي (26.5) مليون دولار سنوياً⁽¹⁾، هذا فضلاً عن تضرر مرافق البنية التحتية في قطاع غزة بشكل كبير، وخاصةً شبكات الصرف الصحي والكهرباء، الأمر الذي يؤثر سلباً على توفير الخدمات لجميع سكان قطاع غزة.

ثالثاً: الاعتماد الكبير على المساعدات الدولية:

تعتمد الحكومة الفلسطينية بنسبة عالية على تنفيذ سياساتها الاجتماعية والاقتصادية وبرامجها ومشاريعها على التمويل المساعدات الدولية، وهو يشكل تهديداً للأمن القومي الفلسطيني، وتحدياً أمام عملية رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها، لعدم انتظام تلك المساعدات وارتباطها بأجندات سياسية تختلف أو تتعارض مع الاحتياجات والسياسات والأولويات الوطنية، بالإضافة إلى أنّ ضعف علاقة الدولة أو غيابها مع مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بإدارة وتنسيق المساعدات الدولية، جعل من عملية اختيار المشاريع وتوجيه التمويل أحياناً خاضعاً لمزاجية الجهة الممولة أو الشريك من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية على أرض الواقع، بعيداً عن الالتزام بأجندة السياسات الوطنية المقررة في الخطط التنموية الفلسطينية⁽²⁾.

وتتضاعف تهديدات الأمن القومي الفلسطيني، نتيجة الاعتماد المتزايد على المساعدات الدولية، في ظل غياب نظام وطني مأسس لعملية إنتاج السياسات والخطط والأولويات الوطنية ورسمها، يقود إلى وجود أدوات عملية لاختيار المشاريع وإدارة تنفيذها من قبل الحكومة، كذلك الأمر بالنسبة للمشاريع التي يتم تنفيذها من خلال مؤسسات المجتمع المدني، والتي تتميز بكونها في المجتمع الفلسطيني، باعتبارها موجودة في المجتمع الفلسطيني قبل قيام مؤسسات السلطة، وتقوم بدور أساسي في عملية تقديم المؤسسات المساعدات الإغاثية والتنموية، وبالتالي فإن ضعف التكامل في العمل بين الحكومة

1. الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

2. أيمن فواضلة، سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة: المضمون والآليات (تجربة دولة فلسطين)، ورقة بحثية مقدمة في اجتماع فريق الخبراء حول "التنمية الاجتماعية

الشاملة في المنطقة العربية"، بيروت 4-5 تشرين الثاني 2014، ص14.

ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية يعيق الجهود ويشنتها، ويضعف الاستثمار الأمثل للموارد، ويقوض من سياسات الشمول من خلال البرامج والمشاريع التنموية المنفذة⁽¹⁾. وللوقوف على طبيعة التهديدات الاقتصادية للأمن القومي الفلسطيني الناتجة عن الاعتماد الكبير على المساعدات الدولية، لا بد لنا من استعراض حجم المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية وتقييمها.

1. تطوّر المساعدات الدولية المقدمة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية:

في أعقاب اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في أيلول من عام 1993، عقدت الدول المانحة في أكتوبر من العام نفسه مؤتمراً شاركت فيه 42 دولة، بهدف حشد المساعدات للسلطة الفلسطينية التي تقرر تأسيسها في إطار ذلك الاتفاق، ولإيجاد إدارة موحدة لتنسيق المساعدات المالية والفنية لتلك السلطة.

وفي العام 1997 وقعت السلطة الفلسطينية اتفاقية تعاون وتجارة مع الاتحاد الأوروبي، وكان الهدف المفترض من هذه المساعدات والعلاقات التجارية هو تمكين السلطة الوليدة في إدارة المناطق الفلسطينية وتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية وإقامة المرافق والمؤسسات العامة وتقوية القطاع الخاص وتعزيز فرص النمو الاقتصادي سعياً منها للوصول إلى حالة تنموية شاملة ومستدامة⁽²⁾.

إلا أنّ الاحتلال الإسرائيلي واصل سياساته الهادفة إلى تدمير وخنق الاقتصاد الفلسطيني من خلال الحصار المستمر والاعتداءات العسكرية المتكررة والتدمير الممنهج لكافة أسباب الحياة، مما جعل الشعب الفلسطيني يعيش حالة مأساوية يعجز أغنى شعوب العالم عن تحمل آثارها المدمرة، الأمر الذي جعل العالم بأسره يدرك أنّ معظم ما يعانيه الفلسطينيون من الحرمان والفقر مرتبط بشكل أو بآخر بالاحتلال الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية القائمة على إفقار الشعب الفلسطيني بالسيطرة على مقدراته وتعميق حالة التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي.

1. أيمن فواضلة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

2. نصر عبد الكريم، العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر السياسات الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز

الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت - لبنان، 2010، ص 1.

وقد أدت هذه الانتهاكات إلى تدفق المساعدات الدولية إلى الشعب الفلسطيني، ولكن كانت هذه المساعدات تتدفق بقنوات مختلفة ولأوجه إنفاق متنوعة وبشروط عديدة وبوتائر غير منتظمة، ويوضح الجدول رقم (1) حجم المساعدات الدولية التي قدمت للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2014).

جدول رقم (1): المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الوطنية

الفلسطينية للفترة (1995-2014) (مليون \$)

السنة	منح لدعم الموازنة الجارية	منح لدعم النفقات التطويرية	إجمالي المنح	معدل نمو المنح (%)
1995	135	190	325	-
1996	84	160	244	-24.9
1997	36	345	381	56.1
1998	0	330	330	-13.4
1999	0	235	497	50.6
2000	54	465	510	2.6
2001	510	318	849	66.4
2002	468	229	697	-17.9
2003	261	359	620	-11.0
2004	353	0	353	-43
2005	349	287	636	80.1
2006	738	281	1019	60.2
2007	1012	310	1322	2.29
2008	1763	215	1953	47.7
2009	1355	47	1413	-27.6
2010	1146	130	1277	-9.6
2011	814	169	983	-23
2012	776	156	932	-5.1
2013	1251	107	1358	45.7
2014	1029.4	201.0	1230.4	-9.4
الإجمالي	12134.4	4534	16668.4	223.8

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، رام الله، أعداد مختلفة.

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (1)، نلاحظ اعتماد السلطة في تمويل عجز موازنتها على المنح والمساعدات الدولية، حيث غطت هذه المساعدات 73% من العجز خلال الفترة (1995-2014)، في المقابل فإن ما يوجه من هذه المساعدات لدعم النفقات التطويرية هو 27% فقط خلال نفس الفترة، وهو ما يشكل تهديداً للأمن القومي الفلسطيني نتيجة توجيه معظم المساعدات لتغطية العجز في الموازنة العامة بدلاً من توجيهها في تمكين الاقتصاد الوطني وبناء مؤسسات الدولة.

2. تقييم المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية:

بالرغم من أن المساعدات الدولية حققت بعض الانجازات في مجال تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تحققت بفضل هذه المساعدات، إلا أن هذه المساعدات فشلت في إزالة الآثار السلبية الناجمة عن السياسة الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، كما لم تنجح هذه المساعدات في تقليل اعتمادية السلطة عليها وتعزيز فرص النمو الذاتي، وهو ما شكل تهديداً للأمن القومي الفلسطيني، ويبدو أن مصدر الفشل نابع من الأهداف الأساسية لتقديم المساعدات والمرتبطة بشكل أساسي بأجندات سياسية خارجية ساهمت بشكل كبير في إعفاء إسرائيل من تحمل الأعباء الاقتصادية والخدماتية المترتبة على احتلال الأراضي الفلسطينية لعقود من الزمن⁽¹⁾.

كما أنه نتج عن مشاركة الجهات الدولية المانحة في عملية الإصلاح والبناء المؤسسي الفلسطيني، بالإضافة إلى شروط المساعدات التي تفرضها إطار العمل السياسي الحالي لاتفاق باريس، انكماش مجال التحرك المتاح للسلطة الفلسطينية على صعيد السياسات، فمن ناحية تصاغ السياسات الفلسطينية في إطار ما تطرحه وتوافق عليه الجهات المانحة، وتعد من الناحية الأخرى بمثابة مجرد استجابة للشروط العديدة (والمتناقضة أحياناً) للمساعدات التي تقدمها هذه المساعدات، وقد أدت هذه القيود ليس فقط من الحد من قدرة المؤسسات الفلسطينية على الاستجابة لاحتياجات الاقتصاد الفلسطيني، ولكن أيضاً إلى خلق انقسامات داخل المؤسسات والوزارات الفلسطينية.

1. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، ماس، رام الله، 2005، ص33.

ويتمثل أحد مدلولات الدور الهام الذي تلعبه الجهات الدولية المانحة في صياغة السياسة الاقتصادية الفلسطينية في التغيير الذي حدث في طبيعة العلاقات والهيكل الاقتصادية، فواقع الصراع والإغلاق قد أعاق الأنشطة التجارية الفلسطينية من ناحية، ورفع مستويات المساعدات الأجنبية التي تدفقت على الاقتصاد من ناحية أخرى، وما لحق ذلك من الاعتماد على المساعدات كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، مما يعني أن مستويات التشغيل لم تعد تعكس الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وهو ما شكل تهديداً للأمن القومي الفلسطيني، وخاصة بعد أن بات تركيز السلطة والجهات المانحة على الاحتياجات المشروعة للحالات الطارئة والإغاثة بدلاً من الاهتمام في القطاعات المنتجة التي تقود إلى التنمية المستدامة⁽¹⁾.

وختلاصةً نجد أنّ الاقتصاد الفلسطيني عانى طوال السنوات الماضية من عدّة اختلالات هيكلية أعاقَت نموّه وتطوّره، نتيجة الإجراءات الإسرائيلية التدميرية التي كرّست تبعيّة الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والتي لم تقتصر على السيطرة على الأرض والموارد والمعارب، بل تعدّتها إلى التحكم بسياسات الاستيراد والتصدير الفلسطينية، فحالت دون انخراط الاقتصاد الفلسطيني في منظومة التجارة الدولية، وجعلته رهيناً للمساعدات الخارجية، ولأموال المقاصة التي تتحصّل من خلال إسرائيل.

بناءً على ما سبق، وبالتزامن مع معركة التحرّر السياسي التي تخوضها القيادة الفلسطينية في المحافل الدولية، لا بدّ من إطلاق معركة التحرّر الاقتصادي من إسرائيل، أي التخلّص من التبعيّة الاقتصادية لإسرائيل، وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية، فالمرحلة الآن تتطلّب توطين الاقتصاد الفلسطيني، وبناءه على أسس متينة، وقواعد صلبة، وتحويله من اقتصاد تابع يزرع تحت الاحتلال، إلى اقتصاد دولة مستقلة، قادر على الاعتماد الذاتي، والنموّ المستدام، وخلق فرص عمل دائمة ومستمرّة، ولتحقيق هذا الهدف لا بدّ من التحرك في عدّة اتجاهات:

أولاً: توجيه المنح والمساعدات الدولية نحو إعادة بناء وتوسعة القاعدة الاقتصادية الإنتاجية، مع التركيز على بعض القطاعات الاقتصادية الواعدة، ذات الأهمية الاستراتيجية،

1. مازن العجلة، الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية، سلسلة قراءات استراتيجية، العدد الثاني عشر، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، نوفمبر 2013، ص 39.

مثل قطاع الصناعات التحويلية والصناعات الإنشائية، وقطاع الطاقة، ومن ثمّ التدرج إلى قطاعات اقتصادية أخرى، مما سيؤدي إلى تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

ثانياً: زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني كمّاً ونوعاً، مع التركيز على تعزيز جودة المنتج الفلسطيني خلال مراحل الإنتاج والتسويق، وخاصة من خلال تشجيع استخدام تطبيقات التكنولوجيا الجديدة وخفض الرسوم الجمركية على الماكينات مرتفعة التكنولوجيا، وإحكام الإشراف على المنتجات المحلية لضمان مطابقتها للمعايير الدولية.

ثالثاً: إلغاء اتفاق باريس الاقتصادي، وإلغاء الغلاف الجمركي الموحد بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ودعم ومساندة حملات المقاطعة الاقتصادية للسلع الإسرائيلية محلياً ودولياً.

رابعاً: إنشاء مكاتب تمثيل تجارية في الخارج، ومؤسسات متخصصة في تنظيم المعارض والشؤون التجارية، وذلك بهدف تعزيز التجارة الخارجية الفلسطينية، وتطوير علاقة فلسطين التجارية والاقتصادية مع العالم، وتوقيع الاتفاقيات والشراكات الدولية، التي من شأنها أن تسهل التجارة الخارجية الفلسطينية.

خامساً: تنمية التبادل التجاري بين فلسطين والدول العربية، وذلك من خلال دعم وتفعيل مبادرة التكامل الاقتصادي الفلسطيني العربي، التي أطلقها منتدى الأعمال الفلسطيني الدولي في عمّان في شهر تشرين ثاني/2015، والتي تهدف إلى تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية لإسرائيل، فالاندماج الإقليمي العربي يمثل فرصة حقيقية لتنمية قطاع التجارة الفلسطيني من خلال توسيع وتوزيع نطاق الأنشطة التجارية له بعيداً عن الشريك الإسرائيلي المهيمن، وتوفير الاستقلال الذي تحتاجه التجارة الفلسطينية كمنطقة تجارية مستقلة ذات سيادة جمركية، وبالتالي لابدّ من متابعة حثيثة لهذه المبادرة، ووضع تصوّر من قبل الحكومة الفلسطينية لآليات تنفيذها، وتشخيص معوقات التبادل الاقتصادي الفلسطيني العربي، وتوضيح الفرص الاستثمارية المتاحة في فلسطين.

سادساً: تحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال تشجيع الشركات غير المسجلة على القيد في بورصة فلسطين، مما سوف يعمّق السوق ويعزّز الثقة بها، وكذلك تشجيع تداول الأسهم الفلسطينية في الأسواق الدولية، وإطلاق نظام للتجارة الإلكترونية، لتمكين المستثمرين الأجانب من التداول مباشرة

عبر الإنترنت، تسهياً لنفاذ المستثمر الأجنبي للأسواق الفلسطينية، وتقييم دور وإنتاجية البورصة الفلسطينية باستمرار لتدعيم دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع:

- 1- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2014، رام الله، حزيران 2014.
- 2- سوسن الهدهد، التسرب المالي لدى خزانة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2010.
- 3- حنين حميض، تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من (1995-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2006.
- 4- عزمي عوض، أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني كنظام للسياسة النقدية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1 (B)، غزة، 2011.
- 5- محمد عطاالله، استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية، سلطة النقد الفلسطينية، مقدمة إلى ورشة العمل الدولية حول العملة الفلسطينية، جامعة الخليل، 2014.
- 6- أسامة حامد، السياسات النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورقة نقاش، ماس، رام الله، فلسطين، 2000.
- 7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي 2014، رام الله، فلسطين، 2015.
- 8- الأونكتاد، سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة، نيويورك وجنيف، 2009.
- 9- الأونكتاد، تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي، نيويورك وجنيف، 2014a.
- 10- الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، 2012b.

- 11- الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، 2011.
- 12- الأونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، نيويورك وجنيف، 2012a.
- 13- أحمد قباجة، الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين، 2012.
- 14- محمود عيسى، الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.
- 15- بروتوكول باريس الاقتصادي.
- 16- الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، بين الجدار والسندان، تقرير خاص، آب 2010.
- 17- مجلة آفاق بيئية :
- http://www.maan-ctr.org/magazine/ar_print.php?id=14e56y85590Y14e56
- 18- البنك الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، رقم التقرير AUS2922 ، أكتوبر 2، 2013.
- 19- محمد مصطفى، البترول والغاز الطبيعي في فلسطين: الإمكانيات والمعوقات، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 26، عدد 102، بيروت، لبنان، 2015.
- 20- وليد خوري، احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية: الإمكانيات والتحديات، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 18، عدد 72، بيروت، لبنان، 2007.
- 21- أيمن فواضلة، سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة: المضمون والآليات (تجربة دولة فلسطين)، ورقة بحثية مقدمة في اجتماع فريق الخبراء حول " التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية"، بيروت 4-5 تشرين الثاني 2014.

- 22- نصر عبد الكريم، العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر السياسات الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت - لبنان، 2010.
- 23- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، ماس، رام الله، 2005.
- 24- مازن العجلة، الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية، سلسلة قراءات استراتيجية، العدد الثاني عشر، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، نوفمبر 2013.

التحديات الاجتماعية للأمن القومي اللسطيني

إعداد / د. خالد شعبان

أ. حسن نبهان سلامة

مقدمة

يقاس المعيار الحقيقي لتقدم أي مجتمع بمدى قدرة السلطة الحاكمة على تلبية احتياجات المواطن، فالمواطن هو الوحدة الأساسية التي تقوم عليها الدولة، وعلى أساس أمن هذا المواطن يتحقق أمن المجتمع، وتحفظ كرامته وتضمن إنسانيته.

وتسعى الدول المتقدمة في وضع سياساتها ومخططاتها بأن يكون الأمن المجتمعي ضمن أولوياتها، وذلك عبر سن العديد من التشريعات والقوانين التي تنظم العلاقة التعاقدية بين الدولة والمواطن يتم خلالها تحديد الحقوق والواجبات لكل طرف والتزام كل طرف بحدود هذه العلاقة، والتي تؤدي في النهاية إلى الوصول بالمجتمع إلى حالة من الأمن الاجتماعي.

وقد وضعت العديد من التعريفات للأمن الاجتماعي منها تعريف بأن الأمن الاجتماعي "هو الطمأنينة التي تنفي الخوف والفرع عن الأفراد والجماعات في سائر ميادين العمران الدنيوي والميعاد الأخروي"¹، بينما يعرف جاسم محمد الأمن الاجتماعي بأنه <التعايش السلمي بين جميع مكونات الدولة من خلال قبول الطرف الآخر واحترام العادات والتقاليد للمكونات الأخرى بغض النظر عن العرق أو الدين أو المذهب أو الهوية والشعور بالأمان"²، بينما مفهوم الأمن الاجتماعي عند استاذ الاجتماع د. احسان محمد الحسن يعني

1 المركز الاعلامي لوزارة الداخلية البحرينية 2007/1-8-15/August/2007/reports/ww.policemc.gov.bh

2 مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، http://www.beirutme.com/?p=3106

"سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة"¹.

من هنا فإن مفاهيم الأمن الاجتماعي تدور حول توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع حيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها، وفي حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حالة توقف وشلل.

والأمن الاجتماعي هو مكمل للأمن الإنساني، حيث يركز بالأساس على صون كرامة الإنسان. وتعرّف أمل مختار الأمن الإنساني "أمن الإنسان لا يعني الحفاظ على حياته فقط، وإنما أيضا الحياة بكرامة وحرية ومساواة وتكافؤ في الفرص وتنمية قدرات البشر"²، وفي حال غياب هذا المفهوم يصبح الأمن مصدراً رئيساً لتهديد أمن الأفراد وأمن المجتمع من الرفاه والأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي والسياسي والفكري وغير ذلك. وقد حققت البلدان التي اهتمت بالأمن بمفهومه الاجتماعي الشامل تنمية اجتماعية متعدّدة أكثر من غيرها، واستطاعت حماية أمنها الوطني³.

وقد اختلف مفهوم الأمن القومي لدى الشعب الفلسطيني عن غيره من الشعوب لما له من خصوصية تميزه عن الآخرين، حيث يتكامل مفهوم الأمن لدى الآخرين في توافر عنصري السيادة والتنمية، وهما ما يفتقدهما الشعب الفلسطيني لوقوعه تحت الاحتلال، حيث يعاني المواطن الفلسطيني من إجراءات القهر والطرده والتشريد وتهجيده من أرضه، لذا فإن مفهوم الأمن القومي لدى الشعب الفلسطيني يتمثل في أمن المواطن الفلسطيني وفي ضرورة تمتين وتعزيز العناصر والأدوات التي تمكنه من البقاء في أرضه وتعزيز صموده.

وفي هذا المقام سنتحدث عن أبرز القضايا التي تتناول مفهوم الأمن الاجتماعي لدى المواطن الفلسطيني والتي يمكن من خلالها قياس مؤشرات الأمن الاجتماعي الفلسطيني ومهدداته والعمل على معالجتها وتعزيز نقاط القوة. وفي هذه الورقة سيتم رصد أبرز هذه

1 المركز الاعلامي لوزارة الداخلية البحرينية 2007/August/15-8-2007/1.doc

2 أمل مختار، التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ابريل، 2001

3 عبد الحسين شعبان، أسئلة الحوكمة والتنمية والأمن الإنساني، مجلة تسامح، العدد 48، آذار، 2015

القضايا التي تمس الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني، ومن أبرز هذه القضايا: السكان - الصحة - العمل - التعليم

أولاً: السكان:

للحديث عن وضع الإنسان الفلسطيني يجب بداية دراسة الأوضاع السكانية للمجتمع الفلسطيني وضرورة توافر معلومات تفصيلية للسكان لوضع الخطط والبرامج اللازمة لما في ذلك من أهمية في تحديد احتياجات المجتمع الفلسطيني، لكن نظراً لوقوع فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي وتداخلها جغرافياً وسكانياً مع إسرائيل، فإن وضع السكان لا يمكن قياسه بالمستويات الطبيعية مثل باقي دول العالم، مما يؤثر على توقع عدد السكان في المستقبل ودراسة تأثيره في التعليم والعمل والصحة والاقتصاد والحياة الاجتماعية. هذا التداخل يصعب البناء عليه في فصل التركيبة السكانية الإسرائيلية عن التركيبة السكانية الفلسطينية، ولكن سنحاول قدر الإمكان التعرض لموضوع السكان والديموغرافيا الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

فيما يلي تعداد السكان الفلسطينيين في أنحاء العالم لعام 2015 حسب الجهاز المركزي للإحصاء "الأعداد بالمليون"

المكان	عدد السكان	نسبة السكان
الضفة الغربية	2.900	23.40%
قطاع غزة	1.850	15%
مجموع الضفة وغزة	4.750	38.40%
الخط الأخضر	1.470	11.9%
الدول العربية	5.460	44.2%
الدول الأجنبية	0.685	5.5%
المجموع	12.365	100%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء¹، 2015

1 الجهاز المركزي للإحصاء، أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2015، التقرير السنوي

من خلال احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء نجد أن هناك زيادة في عام 2015 عن عام 2014 بحوالي 200 الف نسمة، موزعة بمقدار 110 ألف في الضفة الغربية، 90 ألف في قطاع غزة ، كما يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الشعب الفلسطيني يتوزع بنسبة 50% في داخل فلسطين التاريخية، 50% في الشتات، مما يستدعي تعزيز النصف المتبقي في فلسطين التاريخية من خلال تعزيز تواجده على الأرض الفلسطينية وعدم هجرته للخارج، وفي نفس الوقت عدم تجاهل النصف الآخر من الشعب الفلسطيني المتواجد بالشتات وتعزيز مفهوم المواطنة لديه وغرس مفاهيم حق العودة للأجيال التي ولدت وتربت خارج فلسطين.

وبالنظر إلى الفئة العمرية للسكان في الأراضي الفلسطينية نجد أن الشعب الفلسطيني مجتمع ينعم بالفتوة، حيث تبلغ نسبته في الفئة العمرية صفر - 14 سنة حوالي 39.2%، والفئة العمرية بين 15 - 29 حوالي 30%، ومن 30 - 59 سنة حوالي 25.3%، في حين تبلغ نسبة الأعمار من 65 سنة فما فوق حوالي 2.9%¹، الأمر الذي يعني أن معظم الشعب الفلسطيني مجتمع عامل ولديه العديد من الطاقات، ويحتاج إلى برامج وخبرات ومخططات تستوعب تلك الطاقة الهائلة من الأيدي العاملة التي إن أحسن استخدامها ستساهم إلى حد كبير في تثبيت ركائز الأمن الاجتماعي، ومن ثم الأمن القومي الفلسطيني.

صحيح أنه يوجد لدى الشعب الفلسطيني مكامن قوة أخرى تتمثل في الجالية المتواجدة بالخارج ورؤوس الأموال والخبرات المعرفية العلمية، لكن كل هذه العوامل تتواجد بالخارج ويندر استفادة الشعب الفلسطيني بالداخل منها لعوامل كثيرة منها عدم احتضان المجتمع الفلسطيني بشكله الرسمي باستقدام هؤلاء الخبراء وهؤلاء الكفاءات لإفادة الشعب الفلسطيني منهم، كذلك على المستوى الوظيفي نجد أن عوامل الطرد أكثر من عوامل الجذب لهذه الخبرات والكفاءات، بينما في الداخل الفلسطيني فإن قوة المواطن مهددة بالعديد من العوامل التي تحد من قدرته على التحرك والعمل تتمثل في إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تحاول منع أو نسف أي تطوير للقدرات الفلسطينية لإدراكها ومعرفتها مدى الخطورة التي يمثلها تطور الإنسان الفلسطيني، بالإضافة إلى مجموعة الإجراءات الداخلية التي تتمثل في

1 الجهاز المركزي للإحصاء، مستويات المعيشة، 2014، http://www.pcbs.gov.ps/site/lang_ar/881/default.aspx#PopulationA

التشريعات والقوانين التي لا توفر الغطاء الكافي للمواطن للعمل وتحميه وتعطيه البيئة المناسبة للإبداع والتطوير.

أ- الخصوبة الفلسطينية:

يوجد مفهوم راسخ لدى المواطن الفلسطيني أن العامل الديموغرافي سيكون له الدور الأبرز في حسم الصراع بين الشعبين الفلسطيني واليهودي، وأن كل طرف سيحاول تغليب هذه الكفة لصالحه.

ولقياس معدلات الخصوبة الفلسطينية، نجد تناقصاً في هذا المعدل، وإن كانت لا تزال هي الأعلى عالمياً، فقد كانت معدلات الخصوبة مرتفعة حتى العام 2000، إلا أنها تراجعت منذ ذلك التاريخ، فقد وصل معدل الخصوبة الكلي 4.1 مولود لكل امرأة بواقع 4.5 مولود لكل امرأة في قطاع غزة، 3.7 مولود لكل امرأة في الضفة الغربية في العام 2014¹، بعد أن كانت قد وصلت في العام 2008-2009 حوالي 4.6 مولود موزعة بين الضفة الغربية بمعدل 4 مولود في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بمعدل 5.2 مولود²، مما انعكس على معدل متوسط حجم الأسرة الواحدة ليصل إلى 5.2 فرداً في عام 2014 بعد أن كان 6.1 فرداً في عام 2000 بواقع 4.9 فرداً في الضفة الغربية، 5.7 فرداً في قطاع غزة³.

وللبحث في أسباب هذا الانخفاض نجد أنها ترجع إلى عوامل عدة معظمها في الغالب يعود إلى الأوضاع الاقتصادية، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية وصعوبة تنقل المواطنين بين الحواجز، وإغلاق السوق الإسرائيلية في وجه الأيدي العاملة الفلسطينية واستبدالها بالعمالة الآسيوية، بعد أن كان هؤلاء العمال يشكلون المصدر الحيوي للدخل في المنظومة الاقتصادية الفلسطينية.

كما اقترنت كل تلك العوامل السابقة مع رؤية الزوجين في انجاب عدد اطفال اقل بسبب ضيق الحالة الاقتصادية والذي يأتي على حساب القضية الوطنية⁴، بالإضافة إلى

1 التقرير الصحي السنوي لعام 2014، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، وزارة الصحة، تموز 2014، ص25

2 الجهاز المركزي للإحصاء، مستويات المعيشة، مرجع سبق ذكره

3 الجهاز المركزي للإحصاء، أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2015، مرجع سبق ذكره

4 يوسف كراج، الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 63، صيف 2005، ص79

عوامل الحداثة والتمدن التي اتجهت إليها الأسرة الفلسطينية، وتغير سلوكها الاجتماعي نحو الحياة المدنية الحديثة التي تستلزم نفقات أقل لمسايرة ومجاراة الحياة الاجتماعية الحديثة، والذي يأتي في الغالب على حساب عدد أفراد الأسرة.

على الجانب الآخر نجد أن أبرز التهديدات التي تواجه الديموغرافيا الفلسطينية هو تشجيع الأسر اليهودية على الإنجاب، وزيادة الخصوبة لدى الأسر اليهودية والتي تتفق عليها الحكومة الإسرائيلية مليارات الدولارات بشكل غير ظاهر، كما يلاحظ ارتفاع معدل الخصوبة اليهودية حيث ارتفع منذ عام 1990 من 2.6 طفل لكل امرأة، إلى 3.04 طفل لكل امرأة في عام 2012¹، ويتجلى هذا الأمر بأوضح صوره بين المستوطنين، حيث نجد أن معدل النمو الديموغرافي للمستوطنين اليهود في الضفة والقطاع من أكثر معدلات النمو ارتفاعاً على وجه الأرض لمجموعة بشرية بهذا الحجم، فقد ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية من 41.000 مستوطن عام 1977 ليصل إلى 600.000 في نهاية عام 2013 بما فيها القدس الشرقية بزيادة سنوية تقدر بـ 5%.

هذا الكم البشري من المستوطنين يلقي بآثاره على مقدرات الضفة الغربية من كافة النواحي، فمن جهة يعتبر وجودهم من الناحية القانونية، غايته فرض أمراً واقعاً تسابق به الزمن من أجل خلق واقع سكاني تواجهه به وتيرة الزيادة السكانية المرتفعة لدى الفلسطينيين، ومن جهة أخرى فإنه ينسف أي خطط مستقبلية للأرض وللشخص في أراضي الضفة الغربية. فالحكومة الإسرائيلية توفر الدعم الكبير وتشجع المستوطنين للسكن في مستوطنات الضفة الغربية والحث على انجاب عدد أكبر من الأولاد، يأتي هذا الدعم من خلال تخفيضات ضريبية، ومساعدات لكل من السكن والصحة والتعليم، حيث تصنف إسرائيل المستوطنات على أنها مناطق قومية تحظى بالرعاية من ستة وزارات تؤمن الدعم الكامل للمستوطن في التعليم والعلاج والاستثمار واستصلاح الأراضي وتقديم المنح والهيئات. هذا التشجيع من الحكومة يقابله إجراءات ضعيفة على الأرض من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب ضعف وجودها وإمكاناتها في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية، كما يؤثر هذا الدعم للمستوطنين في الضفة الغربية على المياه الجوفية، وهو أهم عنصر لديمومة الحياة على

1 يوسف كرياح، الديموغرافيا والصراعات في إسرائيل، فلسطين: توقعات للمستقبل، مجلة صرمان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8، المجلد الثاني، ربيع

الأرض، حيث حددت منظمة الصحة العالمية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية "USAID" مخصصات الفرد الواحد من المياه بمائة لتر يومياً، إلا أن ما يحصل عليه الفلسطينيون يومياً لا يتجاوز السبعين لتراً، في حين يبلغ استهلاك الفرد الواحد من المياه في إسرائيل يومياً ثلاثمائة وخمسين لتراً، أي خمسة أضعاف ما يستهلكه الفلسطيني، ويستهلك المستوطنون ما معدله ستمائة وخمسون متر مكعب من المياه مقابل ثلاثة وتسعون متر مكعب للفلسطينيين في الضفة الغربية.

وبرؤية مستقبلية من المتوقع أن تحتل المسألة السكانية درجة كبيرة من الاهتمام لدى الإسرائيليين لما لها من أهمية بالغة في تحديد مستقبل الصراع تبعاً لمعدلات النمو السكاني، والتي تساوت تقريباً في نهاية عام 2015 بمجموع يقارب 6.3 مليون نسمة، ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة في نهاية عام 2020 حيث سيصل عدد اليهود نحو 6.8 مليون مقابل 7.2 ملايين فلسطيني. وفي عام 2030 سيصل مجموع اليهود إلى 7.5 مليون يهودي في داخل فلسطين التاريخية في حين سيصل مجموع العرب الفلسطينيين إلى نحو 10.2 مليون عربي فلسطيني¹، وهو ما يشكل هاجساً لدى الإسرائيليين يؤرقهم، وبالتالي فإن سلاح الديموغرافيا ربما يكون السلاح الأقوى لدى الفلسطينيين وفي حال تخليهم عنها ذلك يعني تخلي الفلسطينيين عن ورقة قوة أخرى لديهم وضياعتها، وتحقيق إسرائيل لأهدافها المعلنة والخفية.

ثانياً: الصحة:

يعتبر حصول المواطن على العلاج حق من الحقوق الأساسية التي كفلتها معظم القوانين والمواثيق الخاصة بحقوق الرعاية الصحية وحق من حقوق الإنسان، وترتبط الصحة أيضاً بعملية النهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتنمية الاجتماعية للوطن، وتحقيق المناخ الذي يوفر شروط تحقيق الصحة العامة كعملية شاملة.

أ-الجهات المقدمة للخدمات الصحية:

تتعدد الجهات التي تقدم الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية كما يلي:

1-وزارة الصحة

1 عايش قاسم، الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000 -2030، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 2012، ص133

تصنف وزارة الصحة على أنها المقدم الرئيس للخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية، وتقدم هذه الخدمات من خلال الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وبرغم اجتهاد وزارة الصحة لتقديم رعاية صحية جيدة للمواطنين إلا أنها تواجه بالعديد من العقبات التي تؤثر على أدائها، مثل الاكتظاظ الدائم في المرافق الصحية، ونفاذ الأدوية، والنقص بالأطباء المختصين، والنقص في بعض الموارد البشرية الصحية من تمريض ومهن طبية مساعدة، مما انعكس على ثقة المواطن بالخدمات الصحية العمومية وبالتالي جنوحهم نحو الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الخاص المحلي او إلى العلاج في الدول المجاورة التي تستنزف الكثير من الموارد المالية للنظام الصحي الحكومي.

2-الخدمات الطبية العسكرية

تعني الخدمات الطبية العسكرية بتقديم خدماتها العلاجية والدوائية لجميع منتسبي المؤسسة الأمنية وعائلاتهم وذويهم والذي يزيد عددهم عن 480 ألف مستفيد وكذلك المتقاعدين العسكريين والمتواجدين على الساحة الخارجية، ولا يقتصر تقديم خدماتها على العسكريين بل للمدنيين من خلال استقبالها لهم في مستشفياتها وعياداتها، وكذلك تقديم المساعدة والدعم الطبي في حالات الحوادث والكوارث من خلال وحدة الإسعاف والطوارئ¹.

3-المؤسسات غير الحكومية

برز دور المؤسسات الأهلية في المجال الصحي مع ممارسات الاحتلال الاسرائيلي تجاه المواطن الفلسطيني من حصار وصعوبة التواصل بين المدن الفلسطينية وقرائها التي عانت من افتقارها للعيادات والمراكز الصحية والمؤسسات الطبية، وبعد انتقال السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن، زاد عدد هذه المؤسسات، وكان لها مساهمات كثيرة في تأهيل العاملين في المؤسسات الحكومية، وفي صياغة القوانين الصحية والعمل على بناء نماذج صحية متميزة في مجالات عدة لا تقوم بها وزارة الصحة، إلا أن العلاقة بين المؤسسات الحكومية والأهلية بالرغم من وجود علاقة شراكة وتنسيق، إلا أن هذه العلاقة ظل يشوبها التنافسية بسبب الصراع على التمويل.

1 موقع الخدمات الطبية العسكرية 242=http://mms.pna.ps/ar/index.php?p=main&id=242

4-وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا

يعتمد جزء كبير من اللاجئين الفلسطينيين على الخدمات الصحية التي تقدمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، حيث تبلغ نسبة السكان اللاجئين نحو 42.8% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، حوالي 78.590 ألف لاجئ بنسبة 27.1% من إجمالي السكان في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة 1.240 مليون لاجئ بنسبة 67.3%¹.

وقد عملت الأونروا من خلال برنامج الصحة على تقديم خدمات شمولية في الرعاية الصحية الأولية، سواءً الوقائية أو العلاجية، وتوفير الرعاية على مدى الحياة للأمراض المزمنة وتقديم خدمات شاملة في الرعاية الصحية الأولية تقوم على أساس تقديم الرعاية الكلية للأسرة بأكملها.²

كما عملت الأونروا على إقامة علاقة وثيقة مع السلطة الفلسطينية، وتحديد الاحتياجات التي تحتاجها السلطة الفلسطينية في مرافقها الصحية وتقديم الدعم اللوجستي لتسهيل عمل موظفي منظمة الصحة العالمية ومساعدة السلطة في إعداد برامجها الصحية الوطنية.

ب-المعوقات التي تواجه القطاع الصحي:

رغم الاجتهادات التي تقدمها كل جهة من الجهات المقدمة للخدمات الصحية للمواطن الفلسطيني، إلا أن ذلك لا يعني أن القطاع الصحي يعيش في أجواء مثالية، بل تعترضه العديد من المشاكل والمعوقات التي تعترض الأعمدة الرئيسية للقطاعات الصحية ومنها:

1-قلة الإنفاق الصحي:

رغم أن السلطة الوطنية الفلسطينية تولي عناية خاصة بموضوع الإنفاق وتستقطع حوالي 11% من الموازنة السنوية للإنفاق على القطاع الصحي وهي نسبة معقولة إذا ما قورنت بدول الجوار، فمصر مثلاً تبلغ نسبة الإنفاق فيها حوالي 5.3% وسوريا 2%، وإسرائيل 7.8%³، وحسب معطيات الإدارة العامة للشؤون المالية في وزارة الصحة فإن

1 الجهاز المركزي للإحصاء، اوضاع الفلسطينيين لعام 2015، التقرير السنوي، مصدر سبق ذكره

2 موقع الأونروا على النت، الصحة، <http://www.unrwa.org/ar/what-we-do/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9>

3 محمد أبو زينة، لمحة عامة حول واقع نظام الصحة الفلسطيني: دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيدة، مؤسسة مفتاح 2010، ص 17

إجمالي النفقات الفعلية حوالي 1.356.990.069 شيكل، شكلت الرواتب ما نسبته 52% منها، 18% لشراء الأدوية والمواد المخبرية، 25% شراء خدمات من خارج وزارة الصحة، 4% فقط نفقات تشغيلية¹، في حين بلغت الإيرادات العامة لوزارة الصحة حوالي 71.386.397 شيكل، موزعة حسب نوع الإيراد، فقد بلغت الإيرادات العامة وإيرادات التأمين الصحي المحصلة من الرعاية الصحية الأولية حوالي 68.5%، في حين بلغت الإيرادات العامة المحصلة من المستشفيات الحكومية حوالي 20%، كما بلغت إيرادات تأمين البلديات والمؤسسات حوالي 13.5%²، إلا أن هذه النسبة رغم كبرها إلا أنها لم تلب الحد الأدنى في تقديم الخدمات الصحية للمواطن الفلسطيني لا سيما بسبب الزيادة السكانية المطردة.

2-لعلاج بالخارج:

تعتبر مسألة العلاج في الخارج من أبرز معالم الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية وهي من القضايا التي تشغل حيزا كبيرا من اهتمام المواطنين خاصة المرضى بأمراض مستعصية، ويصعب إيجاد علاج لأمراضهم في المستشفيات الفلسطينية في ظل عجز المستشفيات الوطنية والمراكز الصحية عن القيام بدورها في علاج عدد من الأمراض مثل أمراض القلب والأوعية الدموية وجراحة الأعصاب وأمراض السرطان.

وفيما يلي جدول يوضح قائمة بأعلى عشرة أمراض وأعداد المحولين للعلاج بالخارج ونفقات علاجهم لعام 2014 (المبالغ بالمليون شيكل)³

المرض	العدد	%	التكلفة	%
الأورام	15.807	21.2	165.132.138	29
التصوير بالرنين المغناطيسي	6.109	8.2	6.196.311	1.1
أمراض العيون	5.657	7.6	21.576.911	3.8
أمراض الكلى	4.821	6.5	34.588.229	6.1
الأمراض الباطنية	4.790	6.4	21.384.016	3.8
قسطرة القلب	3.885	5.2	37.640.886	6.6

1 التقرير الصحي السنوي لعام 2014، مرجع سبق ذكره، ص27

2 التقرير الصحي السنوي لعام 2014، ص95

3 التقرير الصحي السنوي لعام 2014، ص91

4.5	25.667.475	4	3.202	الأطفال
4.8	27.551.147	3.9	2.906	أمراض القلب
3.4	19.152.487	3.7	2.749	جراحة العظام
1.3	7.295.315	3.5	2.608	المسح الذري والطب النووي
64.3	366.184.915	70.1	52.352	الإجمالي

المصدر: التقرير الصحي السنوي لعام 2014

هذه الحالات تستتفز حوالي 64.3% من إجمالي التكلفة الإجمالية لشراء خدمة العلاج بالخارج، والتي تزيد من عام لآخر، الأمر الذي يثير التساؤلات حول جدوى هذه الآلية في تقديم الخدمات الطبية للمواطنين، كما يشكو المواطنون الذين يعانون من مثل هذه الأمراض من الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي غالباً ما تحول بينهم وبين السرعة في تلقي العلاج الأمر الذي يضاعف معاناتهم، وهو ما يتوجب على وزارة الصحة اتخاذ رزمة من الإجراءات عند إعداد الخطط والبرامج الخاصة بموضوع العلاج بالخارج كما يلي:

-مراعاة عدم التمييز بين المواطنين على أسس مناطقية أو اجتماعية والتخطيط والتنفيذ وفقاً للاحتياجات والمساواة بين المواطنين.

-ضرورة إيجاد نظام محوسب في دائرة العلاج بالخارج لضبط الآلية المعمول بها لتوفير نوع من الرقابة وتوحيد جميع التحويلات للعلاج في الخارج لإعطاء فرصة للجان المختصة لاختيار الحالات بدقة ومسؤولية.

-التوجه بشكل جدي للقيام بمشاريع طويلة الأمد تهدف إلى إقامة مراكز طبية تخصصية تتنقي مع وجودها الحاجة إلى سفر بعض الحالات للعلاج بالخارج.

-تدريب الكوادر البشرية والعمل من أجل استقطاب كفاءات طبية فلسطينية للعمل في أرض الوطن¹.

3-الرعاية الصحية الأولية:

تشتمل الرعاية الصحية الأولية على العديد من الخدمات الصحية التي يتم تقديمها للمواطنين مثل الخدمات الوقائية - نظافة صحية خاصة وعامة - رعاية أمومة وطفولة، إسعاف أولي - التطعيم - صحة بيئية - طب عام - استشارات تخصصية، ويبلغ عدد

1 عدنان أبو عامر، حقوق المواطن الفلسطيني في مقالات، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2000، ص230

مراكز الرعاية الصحية الأولية في فلسطين 767 مركزاً منها 604 مركزاً في الضفة الغربية، 163 في غزة.

وتتوزع مراكز الرعاية الصحية الأولية كما يلي:

- عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة حوالي 472 مركزاً، تشكل حوالي 61.5% من إجمالي مقدمي الخدمات الصحية.

- عدد المراكز الصحية التي تديرها المنظمات غير الحكومية حوالي 210 مركزاً بنسبة 27.3%.

- عدد المراكز الصحية التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الاونروا حوالي 62 مركزاً بنسبة 8%.

- عدد المراكز الصحية التابعة للخدمات الطبية العسكرية حوالي 23 مركزاً بنسبة 3%.

ويبلغ معدل السكان لكل مركز صحي في فلسطين 5599 نسمة بمعدل 4196 مواطن لكل مركز صحي في الضفة الغربية، 10798 مواطن لكل مركز صحي في قطاع غزة¹، وكان أفضل معدل بالضفة الغربية في مدينة سلفيت بنحو 2385 مواطن لكل مركز صحي، في حين كانت الخليل أسوأ معدل بنحو 9744 مواطن لكل مركز صحي، أما في قطاع غزة فقد كانت أسوأ نسبة في مدينة غزة بنحو 13190 مواطن لكل مركز صحي، بينما أفضل معدل كان في مدينة دير البلح بنحو 8524 مواطن لكل مركز صحي².

يلاحظ من خلال الإحصاءات السابقة أنه برغم النسبة الكبيرة التي يحصل عليها القطاع الصحي الحكومي في عدد المراكز الرعاية الأولية، فإن اللافت للنظر هو حصول المنظمات الأهلية على نسبة كبيرة تصل إلى أكثر من الربع تقريباً في مجمل عدد مراكز الرعاية الأولية، ويأتي ذلك على حساب مراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة للأونروا رغم أنها من المفترض أن تخدم ما مجمله 42.8% من إجمالي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يلاحظ قصور وزارة الصحة في إنشاء مراكز الرعاية الأولية وخاصة في قطاع غزة

1 التقرير الصحي السنوي، ص34

2 التقرير الصحي السنوي، ص35

والتي تعاني من اكتظاظ سكاني لا يتناسب والوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعاني منه المواطن الغزي من حصار وإغلاق.

4-الرعاية الصحية الثانوية (المستشفيات):

تعتبر المستشفيات أهم المؤسسات الطبية التي تقدم الخدمات الطبية للمواطنين، ويتطلب لقيام المستشفيات بتقديم الخدمات المناسبة للمرضى أن تمتلك إمكانيات تؤهلها للقيام بذلك. وتعتبر وزارة الصحة هي المقدم الرئيس لخدمات الرعاية الصحية الثانوية (المستشفيات) حيث تملك 80 مستشفى موزعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسعة سريرية تبلغ 5939 سريراً، تقدر في الضفة بحوالي 3502 بنسبة 59% وفي غزة تقدر بـ 2437 سريراً بنسبة 41%. وتملك وكالة الغوث مستشفى واحد فقط في قلقيلية بسعة تبلغ 63 سريراً، وتملك الخدمات الطبية العسكرية ثلاث مستشفيات في قطاع غزة بسعة تبلغ 138 سريراً¹.

وقد بلغ اجمالي عدد أسرة المستشفيات 5939 سريراً بمعدل 766 نسمة لكل سرير، 722 نسمة لكل سرير في غزة، 797 نسمة لكل سرير في الضفة الغربية، في حين بلغ عدد المستشفيات غير التابعة لوزارة الصحة خلال عام 2014 حوالي 54 مستشفى بسعة سريرية قدرها 2680 سريراً مما شكل ما نسبته 45.1% من مجموع أسرة المستشفيات في فلسطين²، ويتوزع تقسيم المستشفيات والأسرة الأخرى إلى:

-القطاع الخاص، ويدير 16 مستشفى منها بسعة سريرية قدرها 512 سريراً أي ما نسبته 8.6% من مجموع أسرة مستشفيات فلسطين.

-المنظمات غير الحكومية، وتدير 34 مستشفى بسعة سريرية قدرها 1967 أي ما نسبته 33.1% من مجموع أسرة المستشفيات في فلسطين.

-مستشفيات الخدمات الطبية العسكرية، حيث يوجد 3 مستشفيات تابعة للخدمات الطبية العسكرية في قطاع غزة بسعة سريرية تبلغ 138 سريراً.

1 التقرير الصحي السنوي، ص26

2 التقرير الصحي السنوي، ص73

-مستشفى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، حيث يملك الاونروا مستشفى واحد فقط في قفيلية بسعة سريرية تبلغ 63 سريراً¹.

هذه النسبة التي تقترب من النصف في تقديم الرعاية الصحية الثانوية تشير إيجابياً أن هناك جهات أخرى تقدم هذا النوع من الرعاية إلى جانب القطاع الحكومي، والعمل على تعزيز هذا الدور من أجل رفع الضغط عن القطاع الصحي الحكومي.

5-التأمين الصحي:

ينص قانون الصحة العام لعام 2004 على توفير التأمين الصحي للسكان ضمن الإمكانيات المتوفرة، ويقوم التأمين الصحي الحكومي في الأراضي الفلسطينية على حق المواطن في الحصول على الخدمة الصحية وفقاً للنظام. فوجود تأمين صحي يغطي كافة شرائح المجتمع ويراعي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أمر ضروري ومؤشر هام على الاهتمام بصحة المواطنين وضمان حصولهم على الخدمات الصحية.

ويختلف نظام التأمين الصحي باختلاف الجهة التي تشرف عليه، حيث أن هناك عدة أنواع من أنواع التأمين الصحي:

-التأمين الصحي الحكومي: وهو ينقسم إلى نوعين التأمين الصحي الإجباري والتأمين الصحي الطوعي، التأمين الصحي الإجباري يشترك فيه جميع الموظفين في القطاع الحكومي والبلديات والمتقاعدين باستقطاع مبلغ 5% من راتب الموظف الحكومي، بينما التأمين الطوعي يشارك فيه الأفراد بشكل طوعي، ويعاني هذا النمط من التأمين بعدم الالتزام بتسديد الرسوم المستحقة للاشتراك.

-تأمين للعاملين في المؤسسات الأخرى مقابل الاشتراك في التأمين الصحي على شكل عقد جماعي ويتم التقاضي على أساس خصم مبلغ معين من الراتب الأساسي للموظفين وحسب حجم العائلة.

-تأمين الشؤون الاجتماعية: ويقوم هذا النظام على تولى وزارة الشؤون الاجتماعية بدفع مبلغ التأمين لوزارة الصحة عن كل مواطن مسجل حالة اجتماعية.

1 التقرير الصحي السنوي، ص80

-تأمين الأسرى الفلسطينيين، ويقوم هذا التأمين على تولي وزارة الأسرى والمحررين بدفع مبلغ التأمين الصحي لوزارة الصحة بدل رسوم التأمين الصحي¹.

-قسم يتعلق بالتأمينات المجانية التي تمنحها الوزارة إلى بعض الفئات من المجتمع، والذي جاء بناءً على قرار الرئيس الراحل ابو عمار عام 2000 بمنح المعاطلين عن العمل داخل الخط الاخضر تأمين صحي مجاني حيث يتم علاجهم داخل مراكز وزارة الصحة وكان عددهم ذلك الوقت 39000 عامل، إلا أن هذا الرقم ربما يكون قد تجاوز المائتي ألف بطاقة².

-أصدر الرئيس محمود عباس في عام 2006 قراراً بضم كافة مواطني قطاع غزة تحت مظلة التأمين الصحي مجاناً بشكل كامل، في محاولة للتخفيف من المشاكل التي يتعرضون إليها، ما جعل إيرادات وزارة الصحة من المحافظات الجنوبية في قطاع التأمين تقتصر على الاستقطاعات من الموظفين العاملين بالوظيفة الحكومية.

ورغم أن وزارة الصحة الفلسطينية قد أفادت أنها تعمل على تحديث نظام التأمين الصحي من خلال تحديث نظام الصحة والخدمات المقدّمة لتوسيع دائرة التكافل الاجتماعي مع المواطنين، حيث يبلغ مقدار الإيرادات السنوية من التأمين الصحي نحو 300 مليون شيقل، في حين تتفق الوزارة ما يقارب مليار و300 مليون شيقل سنوياً³، إلا أنه لا توجد سياسة واضحة لدى مؤسسات وزارة الصحة أو لدى مؤسسة التأمين الصحي لتعريف المواطن على معايير استفادته من الخدمات المختلفة، كما انه من المفروض أن يوفر التأمين الصحي للمرضى كل احتياجاتهم من وقاية صحية وعلاج دون تمييز، حيث لم يعد ما يوفره هذا التأمين كافياً لأسباب كثيرة منها الأثمان الباهظة لبعض الأدوية وعدم توافرها، بالإضافة إلى الفساد في التأمين الصحي الذي يأتي من خلال كسر النظام وتدخلات المسؤولين أو الاستثناءات التي يسمح بها النظام نفسه. وفي ظل غياب المساءلة عن نوعية الخدمات أو ضمان النزاهة والمساواة بين المواطنين في الاستفادة من هذه الخدمات.

1 التقرير السنوي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة لعام 2005، مركز الميزان لحقوق الانسان، غزة، مارس 2006، ص83

2 تصريح لمدير عام التأمين الصحي نزار مسالمة على النت بعنوان: الصحة: سنحدث نظام التأمين الصحي الحكومي،

<http://www.wattan24.com/archives/2631>

3 تصريح لوزير الصحة السيد جواد عواد على النت بعنوان: الصحة: سنحدث نظام التأمين الصحي الحكومي، <http://www.wattan24.com/archives/2631>

6- الأخطاء الطبية:

الأخطاء الطبية ظاهرة عالمية وليست محلية فحسب، ولها أسبابها المتعددة منها انخفاض المستوى العلمي والمهني لبعض الأطباء، وضعف الإمكانيات والتجهيزات الطبية في بعض المستشفيات. إلا أنه رغم وقوع هذه الأخطاء لا نجد أن هناك حساباً أو عقاباً قد طال أحد الأطباء نتيجة خطأه الطبي أو بسبب عدم التزامه بأخلاقيات المهنة، أو أن محكمة فلسطينية حكمت بالتعويض لصالح أحد ضحايا الأطباء.

ولا توجد بيانات دقيقة عن ضحايا الإهمال الطبي لأسباب عديدة منها:

- أن عملية إثبات الخطأ الطبي هي مسألة فنية معقدة وتتطلب لجان طبية متخصصة ومعدات طبية متطورة.

- عدم وجود عقوبات رادعة بحق الأطباء المهملين من قبل وزارة الصحة.

- عدم قيام نقابة الأطباء بدورها كجهة رقابية وتأديبية بحق الأطباء المهملين.

- حل معظم مواضيع الخطأ الطبي بالطريقة العشوائية في ظل تآكل سيادة القانون،

واضطرار صاحب الحق للتنازل عن حقه تحت ضغط الجهات العشوائية

- عدم وجود أية أحكام تشريعية خاصة بموضوع الأخطاء الطبية في النظام القانوني

الفلسطيني، وإنما تطبق الأحكام القانونية الإدارية والمدنية والجزائية العامة التي تنطبق بالعادة على مخالفة الأسس المهنية المتبعة من أصحاب المهن المختلفة¹.

مع الأسف لا يوجد نظام متكامل لتوثيق الأخطاء الطبية من أجل دراستها ووضع

الحلول لمواجهتها وعلاجها يحتاج إلى فترة طويلة ويتطلب نفقات كبيرة، لكن العلاج السريع

أن يكون هناك ردع وعقوبات تأديبية للأطباء المهملين والمقصرين وفرض تعويضات مالية

على المستشفيات أو على الأطباء الذين يرتكبون أخطاء قاتلة بحق المواطنين.

7- المواليد والوفيات:

يوجد نقلة نوعية وتطور كبير في موضوع المواليد حيث بلغ عدد الولادات في

المستشفيات نحو 99.7% بينما بلغ 0.3% فقط الولادات البيئية، ومعظم هذه الولادات قد تم

1 عمار الدويك، حقوق المواطن الفلسطيني في مقالات، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2000، ص226

في مستشفيات وزارة الصحة لما يقدمه من تأمين صحي ويوفر التغطية الكاملة للولادة¹، وبلغ عدد المبلغ عنهم في عام 2014 حوالي 121.330 مولود، بلغ عددهم في الضفة الغربية حوالي 65.778 مولود بنسبة 54.2%، وفي قطاع غزة 55.552 بنسبة 45.8%. بلغ عدد الذكور منهم 62.456 بنسبة 51.5% وبلغ عدد الإناث 58.874 بنسبة 48.5%². وهو ما يعني زيادة كبيرة في عدد المواليد في قطاع غزة قياساً بمساحة قطاع غزة التي لا تتجاوز 365 كم، الأمر الذي سينعكس على مستقبل الكثافة السكانية واحتياجات السكان.

أما عن الوفيات فقد تساوى تقريباً عدد الوفيات المبلغ عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغت النسبة حوالي 50.4% في الضفة الغربية أي حوالي 6696 من مجموع 13297 في عام 2014، في حين بلغ في قطاع غزة حوالي 6601 بما نسبته 49.6%.

وقد كانت الأسباب الرئيسية للوفاة:

أمراض القلب والأوعية الدموية بنسبة 29.5%

أمراض السرطان بنسبة 14.2%

أمراض الجلطات الدماغية بنسبة 11.3%

أمراض السكري بنسبة 8.9%

أمراض الجهاز التنفسي بنسبة 5.4%

الوفيات الناتجة عن الولادة 5.2%

الحوادث بنسبة 5%

أمراض الفشل الكلوي بنسبة 3.9%

الأمراض المعدية بنسبة 3.3%

أمراض الشيخوخة بنسبة 3.1%³

1 التقرير الصحي السنوي، ص25

2 التقرير الصحي السنوي، ص33

3 التقرير الصحي السنوي، ص25

ج- التحديات التي تواجه القطاع الصحي:

تأثر القطاع الصحي في الأراضي الفلسطينية بالعديد من العوامل التي أثرت وبشكل كبير في بناء وإمكانيات القطاع الصحي بشكل عام على النحو التالي:

- المركزية المطلقة بسبب الانقسام والمناكفات الإعلامية والإدارية بين الجهازين الإداريين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة زاد من صعوبة اتخاذ القرار لعدم وضوح الأدوار وعدم التنسيق بينهما، الأمر الذي انعكس على المواطن في شقي الوطن بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص.

- عدم وجود سياسة واضحة لدى القطاعات الصحية لرسم السياسات والاستراتيجيات والتخطيط، بسبب ضعف الكوادر الطبية والإدارية غير المؤهلة.

- افتقار المؤسسات الصحية لأنظمة صحية وإدارية ومعايير واضحة لتقييم الأداء في الجهاز الإداري والصحي ومعاينة المخطئ أو المسيء للعاملين في القطاع الصحي.

- قلة موارد القطاع الصحي الحكومي واعتماده بشكل شبه كامل على التمويل الخارجي.

- النمو المطرد في عدد السكان يجعل من الصعب على القطاعات الصحية مجازاة الطلب على الاحتياجات الصحية، وهو ما لا يتناسب مع إمكانيات وقدرات وزارة الصحة والمؤسسات الصحية الأخرى.

- عدم وجود آليات للمحاسبة، حيث أنه من المفترض أن تتعاون وزارة الصحة والنقابات الطبية لمعاينة الإهمال والأداء الطبي.

- ضعف البنية القانونية والمؤسسية للقطاع الصحي مما يفتح المجال ويزيد الفرص من استخدام الوسائل غير الشرعية للحصول على الخدمات الصحية.

- وجود قناعة لدى المواطن أن الوساطة شرط من شروط حصوله على الخدمة الصحية.

- استغلال عمل الأطباء في المستشفى لتغذية عياداتهم الخاصة بالزبائن، أو استخدام مرافق المستشفى لصالح زبائن عياداتهم الخاصة.

بعد هذا العرض للقطاع الصحي الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تمس الحياة المباشرة للمواطن، ورغم اجتهاد السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الطبية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة للوصول إلى تلبية احتياجات المواطن الصحية، إلا أن القطاع

الصحي لازال بحاجة إلى تطوير العديد من القطاعات التي يحتاجها المواطن بشكل كبير، إضافة إلى ضرورة زيادة وعي القيادتين السياسية والصحية بهموم المواطن الفلسطيني والبعد عن المناكفات السياسية وتحسين الأوضاع الصحية بما يساهم في دعم مقومات صمود الشعب الفلسطيني.

ثالثاً: العمل

يعاني المجتمع الفلسطيني من مشكلة بطالة مزمنة ناتجة عن تراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتلاحقة. وقد حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية جادة التخفيف من ظاهرة البطالة لإدراكها لما لها من آثار سلبية على المجتمع الفلسطيني، عن طريق توفير فرص عمل في مؤسسات السلطة الفلسطينية، ومن خلال برامج التشغيل المؤقت التي تبنتها وزارة العمل. إلا أن قدرة القطاع العام على استيعاب فائض العمالة ظلت محدودة بسبب الاعتماد الدائم في سد عجز الموازنة الحكومية على الدعم الخارجي والذي يعتمد في الغالب على الظرف السياسي.

أ- الخصائص العامة لسوق العمل الفلسطيني

يتميز سوق العمل الفلسطيني بارتفاع معدلات نمو عرض العمل بوتيرة أسرع من نمو الطلب عليه، حيث تزداد الفجوة بين عرض العمل والطلب بصورة مطردة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يشير إلى أن قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب القوى العاملة الفلسطينية تتراجع مع مرور الوقت، كما تمتاز المناطق الفلسطينية بارتفاع معدلات النمو السكاني، وفتوة التركيب السكاني، وتدني نسبة القوة البشرية من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما ينذر بقدوم أعداد هائلة للانضمام إلى القوى العاملة في المدى المنظور، الأمر الذي سيجعل البطالة تزداد مع مرور الوقت.

جدول يوضح نسب البطالة في فلسطين حسب المنطقة الجغرافية¹

السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
1996	23.8	19.6	32.5
1997	20.3	17.3	26.8

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي : 2012، ص59-61

20.9	11.5	14.4	1998
16.9	9.5	11.8	1999
18.9	12.2	14.3	2000
34	21.6	25.3	2001
37.9	28	31.2	2002
29.1	23.7	25.5	2003
35.3	22.8	26.8	2004
30.3	20.4	23.5	2005
34.8	18.8	23.7	2006
29.7	17.9	21.7	2007
40.6	19.7	26.6	2008
38.6	17.8	24.5	2009
37.8	17.2	23.7	2010
28.7	17.3	20.9	2011
31	19	23	2012
32.5	18.6	23.4	2013
43.9	17.7	26.9	2014

ويتضح من الجدول السابق أن أفضل معدلات البطالة كانت في العام 1999 حيث كان سوق العمل الإسرائيلي مفتوحاً في ظل الحديث عن مشاريع سلام مستقبلية لدى الجانبين، إلا أن نسب البطالة تزايدت بعد ذلك بسبب دخول انتفاضة الأقصى وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي، كما أن هذه المعدلات تزايدت بشكل أكبر خاصة في قطاع غزة في أعقاب الانقسام الفلسطيني وتشديد الحصار على قطاع غزة وإغلاق سوق العمل بشكل شبه كامل.

وتتميز المحددات في سوق العمل الفلسطيني بارتباطها بعدد من العوامل منها ما هو يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي وتؤثر بشكل سلبي سواء بمنع الاستيراد والتصدير ومنع الاستثمار والتراخيص في المجالات الاقتصادية المختلفة، وتحويل الموارد الطبيعية للاستخدامات الإسرائيلية، ومنها ما له علاقة بالعوامل الداخلية تتمثل في العوامل الديمغرافية والاجتماعية

والاقتصادية مثل الزيادة السكانية والهجرة الخارجية والمستوى التعليمي والمهارات والمستوى الصحي ومستوى التدريب المهني ومعدل أيام العمل ومستوى الأجور.

وتبلغ نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد من 15 سنة فأكثر حوالي 43.6%، موزعة بين 69.3% ذكور، و17.3% إناث¹، وربما تكون قد زادت نسبة البطالة في عام 2015 وخاصة في قطاع غزة ولا سيما بعد العدوان الإسرائيلي في العام 2014 والذي زاد من سوء الأوضاع الاقتصادية.

وبالنظر إلى الفئات العاملة في المجتمع الفلسطيني، نجد أن الفئة الأكبر تعمل في قطاع الخدمات بنسبة تصل حوالي 35.7% من مجموع القوى العاملة، في حين أقل نسبة في قطاع النقل والتخزين والاتصالات 6.4%، وقطاع الزراعة والصيد حيث تبلغ نسبة القوى العاملة فيه حوالي 10.5%، وتبلغ نسبة العاملين في القطاع الحكومي حوالي 155.680 ألف موظف موزعين بين القطاعين المدني والعسكري².

ولاستعراض الأسباب التي تدفع المجتمع الفلسطيني إلى تفضيل العمل في مجال الخدمات، نجد أن معظم هذه النسبة تعمل في القطاع الحكومي لما هو معتقد أن الوظيفة العمومية تقدم حداً مقبولاً من الأمان الاجتماعي للفرد ولأسرته، وهو ما لا يتوافر للعاملين في القطاعات الأخرى، حتى العاملين في القطاع الخاص فإن معظمهم لا يتمتع بالحد الأدنى من المقومات التي يتمتع بها موظف القطاع الحكومي.

ورغم المزايا التي يتيحها القانون لموظفي القطاع العام ورغم الاستراتيجيات التي يضعها ديوان الموظفين العام فقد وضع ضمن استراتيجياته للأعوام 2013 للعام 2015 أن من ضمن أهدافه الاستراتيجية:

- إحداث تحسين مستدام في البنية التشريعية والمؤسسية لنظام الخدمة المدنية.
- تنمية وتخطيط وإدارة الموارد البشرية بشكل منظم ومدروس.
- تطوير نظم المعلومات الخاصة بإدارة الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية

1 الجهاز المركزي للإحصاء، مستويات المعيشة، مرجع سبق ذكره

2 موقع أرام الاخباري <http://www.aramnews.ps/aram-news/4144.html>

إلا أنه لتحقيق هذه الأهداف فإنه يلزم تطوير البيئة القانونية والتنظيمية وتعزيز العمل بمبدأ الجدارة والكفاءة في التوظيف والترقية وتأهيل الموظفين ليكونوا قادرين على القيام بعملهم وتطوير وتعزيز آليات وأدوات الرقابة والمتابعة¹. وعند النظر إلى كل هذه الأهداف نجد أنها تحوي أهدافاً مثالية، ولكنها لا تجد لها تطبيقاً على أرض الواقع، وذلك بسبب السياسات التي اتبعتها السلطة الفلسطينية من توظيف غير محسوب للتقليل من مستوى البطالة مما خلق جيشاً من الموظفين أكبر من الحاجة، ورغم محاولة تدارك الأمور بعد ذلك عن طريق اتباع سياسات تقشفية تحاول تقنين المصروفات ورواتب الموظفين، إلا أننا نجد أن هذه المعايير تطبق على أحد شقي الوطن دون الآخر، حيث لا يزال تعامل القيادة السياسية مع موظفي القطاع العام بانتقائية دون الأخذ بنفس المعايير والمقاييس لتطبيقها على شق دون الآخر، فلا يزال معظم موظفي قطاع غزة محرومون من استحقاقاتهم الوظيفية والمالية منذ العام 2007 بحجة أنهم لا يعملون رغم أن توقفهم عن العمل جاء بناء على قرار من القيادة السياسية.

أما على مستوى العمالة المهنية فرغم أنها تشكل نسبة كبيرة من سوق العمل، إلا أنها أضحت كالورقة في مهب الريح بفعل الاحتلال الإسرائيلي وتبعاته سواء في الضفة الغربية، أو بفعل الانقسام في قطاع غزة، وارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق وخاصة في قطاع غزة بسبب الأوضاع السيئة التي يعيشها سكان قطاع غزة من حصار وإغلاق فإنها كانت قيوداً إضافية على المواطن الغزي الذي عانى من ثلاثة حروب في أقل من ست سنوات كانت كفيلة بأن تهدد الأمن الاجتماعي وتنسفه، وتفكير نسبة كبيرة من سكان القطاع لا سيما الشباب في الهجرة والمغامرة بالموت في البحر أملاً في هجرة يعتقد أنها تلبي الحد الأدنى من آماله خاصة وهو يرى أنه لا حل في الأفق القريب.

ب- الضمان الاجتماعي:

تشكل منظومة الضمان الاجتماعي مكوناً رئيسياً من مكونات بنية معظم الدول المتقدمة والنامية، وذلك تحقيقاً للاستقرار الاجتماعي وحماية المهمشين والعاطلين عن العمل والفقراء.

1 موقع ديوان الموظفين العام على الانترنت، الخطة الاستراتيجية لديوان الموظفين العام 2013-2015، www.gpc.pna.ps

وقد بدأت منظمة التحرير الفلسطينية اهتمامها بالضمان الاجتماعي منذ نشأتها، وكان ضمن أبرز الأولويات التي تضمنتها برامج السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أنه رغم اهتمام واتخاذ السلطة الوطنية الفلسطينية مجموعة من الخطوات في هذا الاتجاه إلا أنها ظلت غير متكافئة ومشتتة إما بسبب نقص التمويل مرة أو بسبب غياب الرؤية الموحدة مرة أخرى.

1- الإطار القانوني للضمان الاجتماعي:

يتمثل الإطار القانوني المنظم للضمان الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية في مجموعة من القوانين والتشريعات، إلا أن هذا الإطار القانوني لا يزال غير مكتمل، منها ما يعود إلى الحقبة الأردنية في الضفة الغربية وبعضها إلى القوانين المصرية أثناء الإدارة المصرية لقطاع غزة وبعضها يعود إلى حقبة الاحتلال والأخير تشريعات صادرة في عهد السلطة الفلسطينية.

وقد صدرت العديد من القوانين في فترة السلطة الفلسطينية منها قانون الخدمة المدنية الذي يختص بالعاملين في القطاع الحكومي وهو يضمن للموظف مخصصات تقاعد وتأمينات صحية، كما صدر قانون العمل الفلسطيني الذي يختص بالعاملين في القطاع الخاص ويضع أسس العلاقة بين الأطراف الثلاثة العمال وأرباب العمل والحكومة ويحدد حقوق العاملين وواجباتهم والحكومة بتنفيذ ومتابعة القانون¹، وكذلك قانون الصحة العامة والتأمينات الصحية الذي يحدد الخدمات الصحية التي تقدم للمواطنين وشروطها، إلا أن نوعية الخدمات المقدمة من خلال التأمين الصحي متدنية بسبب الضغط على هذه الخدمات وضعف التمويل، وأيضاً قانون التقاعد والذي تم تبديله أكثر من مرة كان آخرها القرار الرئاسي رقم 5 لسنة 2007 بتعديل قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005 حيث جرى إلغاء قانون التأمينات الاجتماعية واستبدل بقانون تعديل قانون التقاعد العام بحيث أصبح يشمل جميع العاملين في القطاعين العام والخاص.

2- العقبات التي تواجه الضمان الاجتماعي:

1 وزارة العمل الفلسطينية، استراتيجية تطوير قطاع العمل في فلسطين، رام الله، 2009

هناك العديد من العقبات التي لا تزال تواجه تطبيق قانون الضمان الاجتماعي والذي لم يلق إجماع من الكل الوطني عليه، ويمكن تلخيص تلك العقبات كما يلي:

3- لا تزال الخصوصية الفلسطينية تفرض مزيداً من التعقيد في التعامل مع الضمان الاجتماعي وتعدد الأنظمة التي يتعامل بها المواطن الفلسطيني مثل القطاع الحكومي ومنظمة التحرير الفلسطينية والخارج وإسرائيل مما يتطلب العمل لإيجاد آليات متعددة للتعامل مع هذه الحالات.

4- وجود نسبة كبيرة وفئات واسعة من العاملين خارج التأمينات الاجتماعية خاصة العاملين في القطاع الاقتصادي غير المنظم.

5- عدم وجود أساس قانوني للتعامل مع مشكلة البطالة رغم وجود العديد من برامج العمالة المؤقتة.

6- اعتماد الحكومة الفلسطينية على برامج الدعم الخارجي، الأمر الذي يلقي بظلاله على الأزمات المالية والتي تعاني منها الحكومة الفلسطينية وعلى صندوق التقاعد، والذي قد يؤدي إلى الاعتماد على سياسة التقاعد المبكر وإرهاق صندوق التقاعد العام مما يستدعي إيجاد مصادر تمويل بديلة.

7- اتساع المساعدات الاجتماعية وشمولها نسبة كبيرة من الفلسطينيين والجهات المقدمة لها يؤدي إلى تشتت الخدمة وضعف التنسيق فيما بينهم يؤثر في رسم سياسة الضمان الاجتماعي وإيصالها.

8- التنافس بين المؤسسات الحكومية والعامّة العاملة في هذا المجال يوجب إيجاد ترتيب مؤسسي لتوحيد وتعزيز الرؤية والأهداف في هذا المجال.

9- تحديات تتعلق بتطوير أداء المجتمع ومؤسساته، حيث ما زالت البنية القانونية في هذا المجال تتسم بالقصور وتعدد الأنظمة القانونية السارية رغم أن بعضها تقادم بفعل الزمن مثل القوانين المصرية والأردنية.

إن الواقع الراهن يبرز بشكل واضح ضعف الإطار القانوني الناظم للأمن الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية وتعدد الأنظمة والقوانين، وخصائص المجتمع الفلسطيني الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية تبين درجة قصوى من انكشافه للمشاكل ذات العلاقة بالفقر وعجزه عن توفير آليات تحميه.

رابعاً: التعليم

مدخل

يعتبر الانسان الفلسطيني أحد ركائز القوة في مواجهة التحديات التي تحدق بالقضية الفلسطينية على جميع المستويات، ولذلك يجب إعداده بصورة جيدة تخدم المجتمع الفلسطيني والقضية الفلسطينية ومن أهم القضايا المتعلقة بتطوير الانسان الفلسطيني قضية التعليم.

واقع التعليم في فلسطين

يلاحظ من الاحصاءات العامة للتعليم في فلسطين الصادرة من وزارة التعليم العالي وجود تباين في الاحصاءات سواء على مستوى المؤسسات أو الطلاب أو الأكاديميين، وهو ما يعكس واقع الانقسام السياسي في فلسطين ففي حين تذكر وزارة التعليم العالي في رام الله أن عدد الجامعات المرخصة في قطاع غزة (18) مؤسسة نجد أن وزارة التعليم العالي في قطاع غزة تذكر أن عددها (29) مؤسسة، بينما يبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية (33) مؤسسة تعليمية.

أما بالنسبة للطلبة الجدد في مؤسسات التعليم العالي فقد بلغ في العام الدراسي (2014 / 2015) 62.454 طالب وطالبة 36.141 أنثى، بينما بلغ عدد الطلبة الذكور 26.313 ، وحسب وزارة التعليم العالي في قطاع غزة فقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي لنفس العام 30415 ، أما بالنسبة للطلبة المسجلين فقد بلغ عددهم 221.395 طالباً وطالبة، أما عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي لنفس العام 94830 ، أما عدد الطلبة المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي 2014/2013 ما يقدر بعدد 40.043 طالباً وطالبة، أما حسب وزارة التعليم العالي فقد بلغ عدد الطلبة الخريجين من مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2015/2014 (18825) طالب وطالبة.

أما بالنسبة للأكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي للعام 2015/2014 (7130) أكاديمي تعليمي، 646 أكاديمي إداري، 23 أكاديمي بحثي، وبلغ أصحاب

الدرجات العليا 2546 دكتوراه و2550 ماجستير، وبلغ عدد الحاصلين على لقب أستاذ 240 موزعين على أغلب الجامعات الفلسطينية.

يتضح من المعطيات السابقة أن هناك اهتماماً واسعاً من السلطة الفلسطينية بقضية التعليم بجميع أشكاله ومستوياته، والواضح من المعطيات أن هناك تعميماً للمعرفة وتوفير الكادر البشري والارتقاء بها إلى المستويات الراقية والمُعترف بها دولياً، والعمل على تأسيس شراكات متعددة في المواضيع البحثية الاستراتيجية بين المؤسسات التعليمية والدولية، وخاصة في المسائل الأمنية، فالتعليم والأمن يعملان على ثبات السلوك الشخصي وصبغه بالقيم الوطنية العليا.

يحتاج نظام تطوير التعليم في فلسطين إلى تطوير الإدارة التربوية ونظام الاشراف التربوي على اعتبار أن الإدارة العليا هي القادرة على احداث التطور والتغيير، وهذا يحتاج إلى وضع استراتيجية تتناول المجالات المتعلقة بالعملية التعليمية، والتي يجب أن تشمل تدريب وإعداد العاملين بما يتوافق مع التغيرات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية ، كما يجب دراسة النظام التربوي الحالي من حيث الأهداف والوسائل المستخدمة.

كما يتطلب تطوير التعليم إلى إعداد المعلمين إعداداً جيداً للقيام بالمهمة التعليمية والذي يقوم على الوصف الوظيفي المحدد للوظيفة، وكذلك الأمر يتطلب تطوير الإدارة التربوية والهيكلية التنظيمية¹.

وبالتالي فإن تحقيق أي استراتيجية أمنية لن يتحقق بدون استراتيجية للتعليم، حيث إنه من شروط تأسيس أي حضارة لأبد من مستوى هام من المهارات التي تعتمد على الأفراد، ولذلك لابد من دولة تزيد التقدم والتفوق النوعي والاهتمام بقضايا العلم والتعليم. والواضح إن التحدي الأبرز الذي لا زال يواجه الفلسطينيين هو كيفية بناء الإنسان الفلسطيني الذي يواجه التحديات ويعمل على تحقيق التنمية وتعزيز روح التعاون من خلال تأسيس دولة ديمقراطية، وهو الأمن الذي يتطلب توسيع المعارف وتعزيز قدرة الطلاب على الابتكار والاختراع.

1 جميل نشوان، التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى السلطة الوطنية الفلسطينية، بيرسا، 2003، ص 300

لقد حاولت السلطة الوطنية منذ قدومها وضع فلسفة تعليمية قامت على عدة أسس وهي :

1-الأساس الفكري الوطني الذي يركز على الديمقراطية والإيمان بالمبادئ الإسلامية والانتماء للشعب العربي وغيرها.

2-الأساس الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني الذي يأخذ عادات وثقافة وتراث الشعب الفلسطيني.

3-الأساس المعرفي وما ينطوي عليه من انفتاح على العالم والتكنولوجيا والبحث العلمي وتطبيقاته المختلفة.

4-الأساس النفسي والذي يتناول كيفية الاعتزاز بالهوية والعروبة والإسلام والانتماء والحقوق والواجبات وإقامة علاقات التوازن والقدرة على التكيف الشخصي.

وبناء على ما سبق فقد أكد المجلس التشريعي الفلسطيني في (م 24 لعام 1997) من قانون التعليم على ما يلي:

1-التعليم حق لكل مواطن إلزامي حتى المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة.

2-تلتزم المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة بالمنهج التي تعتمد السلطة الوطنية وتخضع لإشرافها¹.

تعددت الآراء حول إذا كانت الدولة قد توسعت في التعليم الجامعي إلى حد الإفراط، أم حافظت على المعدلات العالمية لهذه المرحلة التعليمية ، والواضح أنها أفرطت كثيراً الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى الحد الذي يقبل فيه الخريج العمل بأية وظيفة، وينطبق هذا الأمر ليس على خريجي الدراسات المتوسطة والبيكالوريوس بل أيضاً إلى خريجي الدراسات العليا.

¹ جميل نشوان، المصدر السابق، ص348-350

ولذلك على دولة فلسطين أن تقوم بما يلي:

1-إعادة النظر في منهاج التعليم الفلسطيني، بما يضمن إعادة انتاج فلسطيني على قادر على استيعاب أسس العلوم والمعرفة الحديثة، والعمل على اعداد الطلاب لتحديات المستقبل.

2-يجب أن يكون التعليم على رأس أولويات الحكومات الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية من خلال رصد ميزانيات لوزارة التربية والتعليم، وكذلك التعليم العالي.

3-حض الجامعات الفلسطينية على إنشاء المراكز البحثية في جميع التخصصات، والمشاركة الفعالة في المؤتمرات العلمية الدولية.

4-يجب على جميع القوى الفلسطينية الابتعاد عن تسييس المؤسسة التعليمية ، والعمل على إبعادها عن المناكفات السياسية.

5-العمل على تنويع التعليم، حيث يستطيع كل طالب أنهي الثانوية العامة الإلتحاق بإحدى المؤسسات التعليمية الأكاديمية مع التركيز على التعليم الفني والمهني.

6-العمل على تطوير المنشآت التعليمية، والعمل على مجانية التعليم الأساسي، والعمل على ربط خطط التنمية بالسياسات التعليمية.

7-يجب العمل على الحد من الافراط في تأسيس الجامعات والعمل على تحسين مستوى التعليم الجامعي.

8-العمل على الحد من ظاهرة التسرب من التعليم من خلال مجموعة من القوانين الملزمة.

9-يعتبر التعليم خط الدفاع الأول في قضايا الوطن والمواطنة لذلك على الفلسطينيين الاهتمام بأضلاع عملية التعليم الثلاثة المعلم والمنهاج والطالب.

الخاتمة:

في ضوء ما سبق يتضح لنا أن هناك العديد من الاحتياجات التي يحتاجها المواطن الفلسطيني لتعزيز صموده، وهذا الصمود يتمثل في الإنسان وتتميته، والتركيز على قدراته وعلى مشاركته في خلقها، وهذا يتطلب تكاتف الجميع على المستويات الرسمية والفصائلية والوطنية والشعبية، تكاتف على جميع المستويات من أجل الوصول بالمواطن الفلسطيني إلى

تحقيق آماله وطموحاته في إقامة دولة فلسطينية بشكل يجسد سيادته الوطنية على الأرض وتحقيق تنمية مستدامة يتحقق من خلالها الأمن الاجتماعي والأمن القومي الفلسطيني.

المراجع:

الكتب:

- استراتيجية تطوير قطاع العمل في فلسطين، وزارة العمل الفلسطينية، رام الله، 2009
- جميل نشوان، التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى السلطة الوطنية الفلسطينية، بيرسا، 2003
- محمد أبو زينة، لمحة عامة حول واقع نظام الصحة الفلسطيني: دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيدة، مؤسسة مفتاح 2010

التقارير:

- التقرير السنوي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة لعام 2005، مركز الميزان لحقوق الانسان، غزة، مارس 2006
- التقرير الصحي السنوي لعام 2014، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، وزارة الصحة، تموز 2014

الدوريات:

- أمل مختار، التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ابريل، 2001
- عبد الحسين شعبان، أسئلة الحوكمة والتنمية والأمن الإنساني، مجلة تسامح، العدد 48، اذار، 2015
- يوسف كرباح، الديموغرافيا والصراعات في اسرائيل، فلسطين: توقعات للمستقبل، مجلة عمران للعلوم الانسانية والاجتماعية، الدوحة، العدد 8، المجلد الثاني، ربيع 2014
- يوسف كرباح، الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 63، صيف 2005

مقالات:

- عدنان أبو عامر، حقوق المواطن الفلسطيني في مقالات، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2000
- عمار الدويك، حقوق المواطن الفلسطيني في مقالات، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2000

مواقع الانترنت:

- تصريح لمدير عام التأمين الصحي نزار مسالمة على النت بعنوان: الصحة: سنحدث نظام التأمين الصحي الحكومي، <http://www.wattan24.com/archives/2631>
- تصريح لوزير الصحة السيد جواد عواد على النت بعنوان: الصحة: سنحدث نظام التأمين الصحي الحكومي، <http://www.wattan24.com/archives/2631>
- المركز الاعلامي لوزارة الداخلية البحرينية
www.policemc.gov.bh/reports/2007/August/15-8-2007/1.doc
- مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط
<http://www.beirutme.com/?p=3106>
- موقع آرام الاخباري <http://www.aramnews.ps/aram-news/4144.html>
- موقع الاونروا، الصحة
<http://www.unrwa.org/ar/>
- الجهاز المركزي للحصاء، أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2015، التقرير السنوي،
<http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1567&mid=3915&wversion=Staging>
- موقع الخدمات الطبية العسكرية
<http://mms.pna.ps/ar/index.php?p=main&id=242>
- موقع ديوان الموظفين العام على الانترنت الخطة، الاستراتيجية لديوان الموظفين العام 2013-2015
www.gpc.pna.ps
- موقع وزارة التعليم العالي - رام الله.
- موقع وزارة التعليم العالي - غزة.
- رسائل علمية:
- عابش قاسم، الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000 -2030، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 2012

التحديات العسكرية للأمن القومي

اللسطيني

أ.رائد اسامة موسى

أ.اسلام عبد الحميد موسى

أ.رائد نجم

مقدمة:

تُعتبر التهديدات العسكرية للأمن القومي الفلسطيني من أخطر ما يواجه الوجود الفلسطيني برمته على أرضه الفلسطينية، وفي كافة اماكن تواجده خاصة في دول الطوق، ومصدرها الرئيسي يأتي من قوات الاحتلال الاسرائيلية حيث تمارس السيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية بمواردها وسكانها رغم وجود سلطة حكم ذاتي فلسطيني في اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، الا انها بلا سيادة حقيقية بالرغم ان لديها قوى أمنية عسكرية تسعى لتوفير الأمن للمواطن الفلسطيني وتحاول الحد من التهديدات العسكرية للأمن القومي الفلسطيني، الذي يواجه ايضا تهديدات عسكرية من جماعات مسلحة من مستوطني الاحتلال ومن جماعات دينية متشددة فلسطينية وعربية في دول المحيط، تهدد أيضا التواجد الفلسطيني في مخيمات اللجوء القائمة بدول الطوق العربية.

أولاً: القوى المسلحة الفلسطينية وعقيدتها الأمنية

تتوزع القوى المسلحة الفلسطينية بين قوى الأمن للسلطة الفلسطينية والأجنحة العسكرية للفصائل الفلسطينية وما تبقى من قوات جيش التحرير الوطني الفلسطيني في الساحات الخارجية ويمكن تصنيفها كالجدول التالي:

تسليحها	تعدادها	انتشارها الجغرافي	مسمى القوات
اسلحة خفيفة*	164911 ¹	الأراضي الفلسطينية - ساحات خارجية	قوى الأمن الفلسطينية للسلطة الوطنية
اسلحة خفيفة وأسلحة مضادة للدروع*	28660 ²		قوى الأمن التابعة لحركة حماس*
اسلحة خفيفة وأسلحة مضادة للدروع وصواريخ قصيرة المدى	لا تزيد عن 3000 ³	قطاع غزة والضفة الغربية	الأجنحة العسكرية لحركة فتح
اسلحة خفيفة وأسلحة مضادة للدروع وصواريخ قصيرة المدى*	30000 (الرسالة نت، 2016) ⁴	قطاع غزة وأعداد محدودة وغير ظاهرة في الضفة الغربية	كتائب القسام
اسلحة خفيفة وأسلحة مضادة للدروع وصواريخ قصيرة المدى	58000 ⁵	قطاع غزة وأعداد محدودة وغير ظاهرة في الضفة الغربية.	سرايا القدس
اسلحة خفيفة وأسلحة مضادة للدروع وصواريخ قصيرة المدى	سرية	قطاع غزة وأعداد محدودة وغير الغربية.	كتائب أبو علي مصطفى

* اسلحة فردية تتكون من مسدسات وبنادق رشاشة لا يتجاوز عيارها 12,7 ملم اقل مما سمحت فيه اتفاقية أوسلو فقد تقلص عيار الاسلحة لقوات السلطة الفلسطينية بعد انتفاضة الأقصى، حيث تسمح اتفاقية أوسلو بامتلاك السلطة لمدرعات رشاشها من عيار 14,5 وشرطة جوية.

* قوى الأمن التابعة لحركة حماس على اعتبارها حافظ الأمن الداخلي للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة الى حد ما، بينما وجودها يشكل تهديد رئيسي للأمن القومي الفلسطيني حيث انها تتعارض مع اهم مرتكزات الامن القومي الفلسطيني بضربها لوحداية الشعب ووحداية تمثيله.

* استولت عليها من مخازن تسليح السلطة الفلسطينية عقب انقلاب 14 حزيران/يونيو 2007 ومنها ما اتي من خلال إنفاق التهريب ما بين قطاع غزة ومصر.

ولا تجمع القوى المسلحة الفلسطينية عقيدة قتالية مكتوبه ومتوافق عليها، مما تسبب في تباين المفاهيم للغرض منها، فقوات السلطة الوطنية الفلسطينية أساسها قوات منظمة التحرير التي عادت الى الاراضي الفلسطينية، وتم تشكيلها بناء على الاتفاقية المرحلية (أوسلو) وهي مقيدة باتفاقيات والتزامات أمنية مرحلية، بهدف نيل الاستقلال من خلال التسوية السياسية، اما الأجنحة العسكرية للفصائل الفلسطينية فمنها ما هو يتبع لفصائل منظمة التحرير وبالتالي ملزمة بقيود وتعهدات منظمة التحرير الفلسطينية، ومنها ما هو خارج المنظمة ويتعارض مع سياستها الأمنية في الاراضي الفلسطينية، منها حركة حماس التي لم تلتزم بعد فوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006 بقرار فلسطيني موحد خلف قيادة واحدة، وهو ما تسبب في اقتتال فلسطيني داخلي مسلح بينها وبين قوات السلطة الفلسطينية انتهى يوم 14 يونيو 2007 بتنفيذ انقلاب عسكري، سيطرت فيه حركة حماس على مقاليد السلطة في قطاع غزة.

أدى الانقسام الفلسطيني بعد احداث انقلاب 14 يونيو 2007، الى تشكيل اجهزة أمنية تتبع حركة حماس تقوم بدور أمني في قطاع غزة فقط، وتتبع عقيدة أمنية مختلفة عن العقيدة الأمنية للأجهزة الامنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، فالعقيدة الأمنية لأجهزة أمن السلطة مستمدة من المادة 84 في القانون الاساسي الفلسطيني والتي تنقسم الى بندين كما يلي:

1- قوات الأمن والشرطة قوة نظاميه

وهي القوة المسلحة في البلاد وتتحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات.

2- تنظم قوات الأمن والشرطة بقانون.

أما العقيدة الأمنية لقوى الأمن التابعة لحركة حماس تختلف باستحداث بندين تم اقرارهما من كتلة حماس في التشريعي في قطاع غزة فقط وهما:

1- حماية المقاومة الفلسطينية، حسب قانون رقم (6) لسنة 2008، المادة (1) التي تنص على أن "المقاومة الفلسطينية بأشكالها وصورها كافة لطرد الاحتلال الصهيوني

الغاصب عن أرض فلسطين وتقرير المصير، هي حق ثابت كفلته الشرائع السماوية والمواثيق والأعراف الدولية.

2- حماية سلاح المقاومة الفلسطينية، وذلك حسب قانون حماية المقاومة الفلسطينية رقم (6) لسنة 2008، والمادة (3) منه تنص على أن " سلاح المقاومة الفلسطينية هو سلاح شرعي مضان، يحرم ويجرم التعدي عليه، أو المساس به.

بينما القوى الأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية مقيدة بالمادة 14 من الفصل الثاني للاتفاقية المرحلية عام 1995، بعنوان "اعادة الانتشار والترتيبات الأمنية" حيث جاء فيها " باستثناء الشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الإسرائيلية لن يتم تشكيل أو عمل أي قوة مسلحة أخرى باستثناء سلاح وعتاد وأجهزة الشرطة الفلسطينية المفصلة في الملحق الأول وتلك الخاصة بالقوات العسكرية الإسرائيلية لا يمكن لأي منظمة أو مجموعة أو فرد في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يصنع أو يجوز أو يمتلك أو يورد أو يحضر سلاح أو عتاد أو متفجرات أو ملح البارود أو أي أجهزة مرتبطة بذلك إلا إذا كان منصوصا عليه في الملحق الأول".

رغم ذلك تشكل حركة فتح اجنحة مقاومة مسلحة، بشكل يتعارض مع التزامات اتفاقية "أوسلو" وتوفر أجهزة الأمن الفلسطينية الحماية لأفراد وسلاح تلك الاجنحة ولغيرهم من فصائل مقاومة فلسطينية مختلفة إلا انه من الصعب على قوى الأمن للسلطة الفلسطينية ذكر ذلك بشكل علني، وإدراجه بوثيقة لعقيدة أمنية معلنة توجب حماية سلاح فصائل المقاومة كي لا تنتهك الاتفاق بشكل فاضح من طرفها.

فهذا التباين في العقيدة الأمنية بين القوى الأمنية الفلسطينية للسلطة الفلسطينية ولحركة حماس في غزة، يؤدي الى لبس في تحديد التهديدات العسكرية للأمن القومي الفلسطيني الصادرة من الجماعات الفلسطينية المسلحة، فحتى استخدام السلاح ضد الاحتلال الاسرائيلي من الاجنحة المسلحة لكل الفصائل الفلسطينية بمعزل عن توجهات وقرارات القيادة السياسية الفلسطينية من الممكن ان يمثل ايضا تهديداً للأمن القومي الفلسطيني، فحتى محاولات التصدي عسكريا للاعتداءات العسكرية الإسرائيلية ان كانت تؤدي الى مساس بمرتكزات الأمن القومي الفلسطيني، يتوجب اعادة النظر فيها وضبطها وإخضاعها لميزان الربح والخسارة بدقة.

لاستخلاص الدروس من سبل المواجهة المسلحة للتهديدات العسكرية للأمن القومي الفلسطيني يمكن استعراض أمثلة عن أبرز النجاحات العسكرية في مواجهة التهديدات والاعتداءات العسكرية والأمنية كما يلي:

- تصدي قوات الأمن الفلسطينية لخروقات المستوطنين الاسرائيليين لمناطق السيطرة الأمنية الفلسطينية المصنفة منطقة (أ) حسب اتفاقية أوسلو ومن أبرزها احتكاك المستوطنين بالمقام الاسلامي المسمى "قبر يوسف" وأخرها كان يوم 18 اكتوبر 2015 حيث تم اعتقال مستوطنين اثنين. والتصدي لتوغل جنود الاحتلال يوم 14 نوفمبر 2015 حيث تصدت لهم الشرطة الفلسطينية اثناء توغلهم في بلدة بيتونيا غرب رام الله وأجبرتهم على الانسحاب من المكان.

- نجحت فصائل المقاومة المسلحة في قطاع غزة بتفجير العديد من دبابات وناقلات جند الاحتلال الاسرائيلي المتقدمة داخل اراضي السلطة الفلسطينية وبتنفيذ عمليات مواجهة مسلحة من مسافات قريبة جدا.

- نجحت فصائل المقاومة المسلحة في قطاع بايصال قذائف الهاونات والصواريخ من قطاع غزة الى داخل الاراضي الاسرائيلية.

- نجحت فصائل المقاومة المسلحة بتنفيذ العديد من عمليات القنص لجنود الاحتلال.

أما عن اخفاقات مواجهة التهديدات العسكرية، فيمكن استعراض أبرزها كما يلي:

- لم تستطع قوات الأمن الفلسطينية والفصائل المسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة منع او التصدي لاقتحامات جيش الاحتلال لمناطق السلطة الفلسطينية وحماية امن المواطنين من الاعتقالات الاسرائيلية في البر والبحر وممتلكاتهم من التجريف والهدم.

- لم تستطع قوات الأمن الفلسطينية ولا الفصائل المسلحة من حماية المواطنين الفلسطينيين من التهجير من منازلهم وتدمير احيائهم السكانية كما حصل في قطاع غزة مما يندر بتهديد خطير لأمن وجود المواطن الفلسطيني على ارضه الفلسطينية وحمايته من التهجير.

- تعرض افراد الأمن الفلسطيني للاعتقال الاسرائيلي مما يفقد رجل الأمن الفلسطيني هيئته وقدرته على حفظ الأمن.

يتبين مما سبق أنه حتى النجاحات التي حققتها القوى الفلسطينية المسلحة في التصدي لاعتداءات والتهديدات العسكرية الإسرائيلية، قابلها اخفاقات أكبر في حماية مرئكزات الأمان القومي الفلسطيني، فالنجاحات التي تمت بدون ثمن باهظ، تقتصر على بعض الحالات المحدودة في التصدي لاعتداءات محدودة وباستخدام محدود جداً للأسلحة النارية وبنطاق ضيق.

ثانياً: التهديدات العسكرية للأمن القومي الفلسطيني

مصادر التهديدات العسكرية للأمن القومي الفلسطيني ممكن تقسيمها الى قسمين كما

يلي:

- قوات الاحتلال الاسرائيلي والعصابات المسلحة لمستوطنيه.
- جماعات مسلحة داخل الاراضي الفلسطينية وخارجها.
- 1- قوات الاحتلال الاسرائيلي والعصابات المسلحة لمستوطنيه.

أ. جيش الاحتلال الاسرائيلي

الجيش الاسرائيلي يصنف الجيش الأقوى في منطقة الشرق الأوسط والحادي عشر على مستوى العالم حسب معايير موقع globalfirepower العالمي حيث يبلغ تعداد الجيش الاسرائيلي 160 ألف في الخدمة العسكرية و630 ألف قوات احتياط ويمتلك الجيش 4170 دبابة و10170 عربة قتالية مدرعة ولديه سلاح جو يتكون من 684 طائرة وقوة بحرية تمتلك 66 قطعة بحرية مقاتلة⁶، ويمتلك الجيش الاسرائيلي اسلحة تدمير شامل حيث تشير التقديرات الى ان اسرائيل قد تمتلك من 100 الى 200 رأس نووي، ويعد الجيش الاسرائيلي من الجيوش العالمية المتطورة من ناحية التقنية ومن حيث نوعية العتاد العسكري، وتمتلك اسرائيل ترسانة عسكرية تقنية متطورة كونها تحتوي على أحدث الأسلحة الامريكية كالتالي يتم التحكم بها عن طريق أجهزة الكمبيوتر وكطائرة اف 15 واف 16 المقاتلات والطائرة العمودية "أباتشي" الحديثة. هذا بالإضافة الى الأسلحة التي يتم تطويرها في المؤسسات الصناعية العسكرية، وتتمتع اسرائيل بالقدرة على اعتراض الصواريخ الباليستية عن طريق شبكة صواريخ "أرو" المطورة محليا وأنظمة باتريوت واسرائيل من بين الدول القليلة جدا التي لديها الامكانات لإيصال قمر صناعي الى مداره الفضائي عن طريق صواريخها من نوع شاميت⁷.

العقيدة الأمنية لإسرائيل

تعود نشأة هذه العقيدة الى أوائل خمسينيات القرن العشرين، وكان أول من وضع أسسها أول حكومة اسرائيلية ووزير الدفاع فيها دافيد بن غوريون وقامت على المرتكزات الأساسية الآتية⁸:

• **تعزيز قوة الردع**، من خلال بناء قدرات عسكرية تردع أعداء اسرائيل عن المبادرة الى شن حرب ضدها.

• **الإنذار الإستراتيجي**، بحيث تمتلك اسرائيل قدرة استخباراتية تعطي انذارا مبكرا عن نية العدو الاقدام على شن حرب.

• **الحسم**، عندما يفشل الردع وتتدلع الحرب، يجب أن تكون اسرائيل قادرة على نقل الحرب الى أرض الخصم باكرا، والسعي لحسم المعركة بأسرع ما يمكن.

وقد ابتدع الجيش الاسرائيلي مسميات ومصطلحات تشير الى العقيدة القتالية للجيش الاسرائيلي كتالي:

- عقيدة الضاحية: نسبة الى ما حدث في الضحية الجنوبية في بيروت 2006، وهو ما سيحدث في أي مكان يتم منه إطلاق النار على اسرائيل. حيث سيستخدم ضدها قوة غير متكافئة تؤدي بضرر ودمار بالغين.

- كي الوعي: ابتدعه موشيه يعلون وزير الدفاع الحالي إبان "انتفاضة الأقصى"، يقوم على توجيه ضربات ساحقة إلى المقاومة الفلسطينية المسلحة وإلى السكان المدنيين على حد سواء، لجعلهما يدركان أن إسرائيل لا يمكن هزيمتها، وأن المقاومة عبث وعواقبها وخيمة عليهما.

- جز العشب: مفهومه يعني تكرار الحرب كلما بدا أن "العشب" راح ينمو بمعنى زيادة قدرات المقاومة القتالية وبخاصة ترسانتها الصاروخية.

- نهج هنيئيل: مفاده أنه في حال خطف جندي إسرائيلي يجب أن يبادر القائد المحلي إلى العمل فوراً لإحباط عملية الخطف، ولو أدى الأمر إلى إصابة الجندي المخطوف ومقتله.

غير الاعتداءات العسكرية المباشرة التي بلغت في ثلاثة شهور فقط (تشرين أول/أكتوبر حتى نهاية كانون أول/ديسمبر 2015) 2663 اعتداء⁹. تشكل المؤسسة الأمنية

الاسرائيلية تهديد أمني يتمثل بالاختراق الأمني للمجتمع الفلسطيني، حيث تراقب الأجهزة الأمنية الإسرائيلية الاتصالات، وشبكة الانترنت، وتمارس التصوير الجوي بشكل مستمر، وتجند العملاء، ولا يقتصر الاختراق الأمني للمجتمع الفلسطيني على الاحتلال الإسرائيلي بل يشارك فيه العديد من الدول ومنا أبرزها دول الجوار التي تستدعي المواطنين الفلسطينيين في المعابر بشكل خاص للاستجواب ولربطهم كمندوبي أمن لمخابراتها.

ب. العصابات المسلحة لمستوطني الاحتلال:

يقدر عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما لا يقل عن 547 ألف شخص¹⁰ ، وتسهل سلطات الاحتلال امتلاك السلاح للمستوطنين وتقديم الدعم والتدريب لهم من خلال تزويدهم بالأسلحة، وتوفير الحماية لهم لتنفيذ عمليات تخريب ونهب وحرق لأراضي وممتلكات المواطنين الفلسطينيين العزل في أنحاء الضفة الغربية كافة. وفي تشرين ثاني/نوفمبر 2014 صادق وزير الشرطة الاسرائيلي اسحق اهرونوفيتش على مجموعة من التسهيلات لحمل السلاح لليهود، حيث سمحت لكافة عناصر الأمن والحراسة بالاحتفاظ بالسلاح لدى انتهاء ساعات الدوام وتوسيع المستوطنات التي يسمح لها بالتسليح، رغم ذلك قدمت وزارة الداخلية الاسرائيلية المزيد من التسهيلات في تشرين أول/اكتوبر 2015 عقب الهبة الشعبية الفلسطينية الأخيرة، بتخفيض معايير اقتناء وترخيص السلاح، فحسب المعايير الجديدة، فإن كل مستوطن يقيم في مستوطنات الضفة الغربية والقدس يستحق الحصول على ترخيص لامتلاك قطعة سلاح شريطة الا يكون من اصحاب السوابق الجنائية او من المعتلين نفسياً، ذلك رغم تزايد اعمال العنف التي يمارسها المستوطنون على الفلسطينيين، حيث قام هؤلاء بقتل وحرق الطفل دوابشة وخضير بالاضافة لعشرات الاعتداءات¹¹. حيث بلغت حصيلة اعتداءاتهم في ثلاثة شهور فقط (تشرين أول/أكتوبر حتى نهاية كانون أول/ديسمبر 2015) 131 اعتداء¹².

2- الجماعات المسلحة في الداخل والخارج

أ. في الداخل

تعتبر الجماعة المسلحة الجهادية حديثة العهد في فلسطين، ولم تظهر بشكل فعال إلا منذ خمسة سنوات تقريباً، ويتركز تواجدتها في قطاع غزة، اما في الضفة الغربية فهي لا تزال

مجرد مجموعات شبابية محدودة العدد ومحلية النشاط تفتقر إلى التجربة، لكن جمعها الافتتان بالفكر السلفي الجهادي، وما ان حاولت اختبار قدراتها على الأرض، ونجحت في توسيع نشاطها "الجهادي الفردي" وتشكيل بعض الخلايا التي ما لبثت أن وقعت في قبضة الاحتلال مثل خلية الخليل بتاريخ 26 نوفمبر 2013 وقتل ثلاثة من اعضائها¹³، والتي تبناهم تنظيم مجلس شورى المجاهدين الذي له نشاط في غزة وسيناء¹⁴.

اما في قطاع غزة فقد تعددت الجماعات المسلحة، وارتبط ظهورها بتبني مسؤوليها عن اعتداءات على أملاك المواطنين أو عمليات مسلحة ضد الاسرائيليين وتكنت بأسماء مختلفة لكنها لم تصل الى مرحلة متقدمة من التأثير على الشارع الفلسطيني أو تعريض ممتلكات العامة للخطر بشكل كبير إلا من بعض الحوادث التي لا تزيد عن عشرات وكلها حوادث في الممتلكات العامة للمدنيين وبعض ممتلكات لقياديين سياسيين وأمنيين وبعضها على إثر خلافات سياسية وأمنية مع السلطة الحاكمة في غزة، لكن كل الحوادث لم تسجل اى إصابات او قتل لأفراد فلسطينيين، وقد اختفت بعض المسميات لهذه الجماعات عن الساحة الفلسطينية، وبعضها استمرت في تأكيد حضورها مثل: جيش الإسلام، وجيش الأمة، وجماعة التوحيد والجهاد، وأنصار الله، ولواء التوحيد، وجماعة جلجت، وسرية عمر حديد، أنصار الشريعة، وحركة الصابرين التي يراها البعض قريبة للفكر الشيعي وليست سنية كباقي الجماعات.

إضافة الى بعض التنظيمات التي اختفت مسمياتها عن الساحة ولم تستمر طويلا ولكن بعضها ترك أثراً بسيطاً، ومن هذه الجماعات: تنظيم جند الله، الجبهة الإسلامية لتحرير فلسطين، أبناء أهل السنة والجماعة، جحافل التوحيد والجهاد، جيش القدس الإسلامي، قاعدة جهاد ولاية فلسطين الإسلامية، عصابة الأنصار¹⁵، سيوف الحق، جماعة فتح الاسلام في ارض الرباط (فلسطين).

وعن اعداد هذه الجماعات فهي لا تتجاوز البضع مئات، إلا جماعة جلجت لا تتجاوز 3000 عنصر كحد أقصى¹⁶. واما عن فكر هذه الجماعات فهي تتبنى الفكر السلفي الجهادي وبعضها بايع تنظيم الدولة الإسلامية مثل أنصار الشريعة¹⁷، وجيش الإسلام¹⁸.

وعلى الرغم من أن الجماعات المسلحة في غزة اكدت حضورها من خلال اطلاق صواريخ على إسرائيل أحياناً تخرق فيها التهذئة بين حماس وإسرائيل، إلا انها مازالت ظاهرة غير واضحة المعالم للفلسطينيين وفاعلياتها بسيطة حتى تصل الى مرحلة التأثير بشكل ملموس لتظفر بحاضنة شعبية مؤثرة حيث أظهرت نتائج أحدث استطلاع للرأي العام الفلسطيني نفذه المعهد العالم العربي للبحوث والتنمية أورد، أن غالبية فلسطينية ساحقة قدرها 93% تعتقد بأن تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام المعروف بـ "داعش" لا يمثل الاسلام الحقيقي، ويرى 92% بأن ممارسات داعش التي يشاهدونها عبر وسائل الاعلام غير مبررة ولا تؤسس لدولة اسلامية حقيقية¹⁹.

تهديدات الجماعات المسلحة في الداخل للأمن القومي الفلسطيني

لا تؤمن الجماعات المسلحة في المشاريع القومية والوطنية ففكرها عابر للحدود والجهاد عندها هو السبيل "لإعلاء كلمة الله" وتغيير أنظمة الحكم "الكافرة" غير الشرعية، وتحرير البلاد المحتلة وتطبيق الشريعة، وتعتنق "الصيغة الأكثر جذرية لتسييس الدين، فتتعامل به كأيدولوجية صدامية لا تقف عند هدف استعادة النظام السياسي الإسلامي كما تزعم، وإنما تتجاوزته إلى الجهاد ضد ما تُسميه بالطاغوت والجاهلية في كل مكان من العالم، والعمل على إقامة دولة خلافة عالمية، أي حكم الإسلام للعالم كافة".

كما تتبنى صيغة جذرية لتقسيم البشرية على أساس ديني، مسلمين وكفاراً، إلا إنها توسع معنى الكفر فتخرج جزءاً كبيراً من المسلمين من حظيرته، ويبدو البحث عن الدائرة الإسلامية الأوسع في الفكر السلفي الجهادي عملاً لا طائل منه، لأنها تضيق "لتنحصر في أهل السنة والجماعة، وهذه الدائرة تضيق بدورها لتتحد في الجماعة السلفية، كما تضيق هذه الأخيرة فيستثنى منها السلفيون الموالون للنظام الوهابي السعودي بحيث لا يبقى من الأمة أو الجماعة المسلمة سوى دعاة السلفية الجهادية وأنصارها، فهم الوحيدون الذين ينطقون بالحق ويجسدون الشرعية."²⁰.

ويتضح من تلك الأفكار والايديولوجيا ان الجماعات ضد اي مشروع وبالتالي المشروع الوطني الفلسطيني يندرج تحت هذه المشاريع وهو ما أكده بيان "لمجلس شورى المجاهدين" الصادر على إثر عملية اغتيال ثلاثة من عناصره في الخليل على يد العدو الصهيوني في

نوفمبر/2013 وحمل البيان عنوان، "جهاد طواغيت السلطة المجرمين، مشروع؛ لأنهم توافقوا مع كفار الأرض من اليهود والنصارى وغيرهم لمحاربة الجهاد وتسليم المجاهدين للأعداء، ولكن خابوا وخسروا فقد امتد منهج السلفية إلى الضفة الغربية"، وأضاف البيان "تبشر الأمة أنه بفضل الله تعالى أصبح لمنهج الجهاد العالمي في الضفة الغربية موطن قدم بعد أن سعي الجميع لإفشال كل بذرة تزرع هناك". وتابع البيان "إننا أمام الحرب المفتوحة على المسلمين في الضفة الغربية حيث القتل والأمر بمصادرة الأرض وهدم البيوت وتدنيس المقدسات وغير ذلك لندعو كل مخلص إلى نبذ ما تسمى بالمفاوضات التي تفوح منها رائحة العمالة"²¹.

وبالتالي يمكن لإسرائيل ان تستغل هذه الدعوات والتمدد للسلفية الجهادية في الضفة الغربية للتوصل من أي عملية سلام، وتجهض أي مشروع تسوية قادم وتسوف القضية الفلسطينية، وقد بدأت الصحافة الإسرائيلية بعد عملية الخليل بحملة إعلامية كبيرة تحاول ربط الخطر في الضفة الغربية بالخطر الإقليمي التي تصاعد بفعل الجماعات المسلحة المنتشرة في الإقليم خصوصا سوريا وسيناء، اذ تحدث الاعلام الاسرائيلي على انه لأول مرة منذ الصراع التاريخي الفلسطيني الإسرائيلي، وبعد مرور أقل من أربع وعشرين ساعة على تصفية جيش الاحتلال الإسرائيلي لثلاثة شبان فلسطينيين يتبعون الجماعات السلفية الجهادية، ان هذه الجماعات موجودة في عمق أراضي الضفة الغربية. وسوف تزداد. ووفقاً لما جاء في تقرير مفصل عن عمل الجماعات الجهادية السلفية على موقع "واللا" الإخباري الإسرائيلي، فإن مشاركة تلك الجماعات والدخول في دائرة العمل العسكري مع الفصائل الفلسطينية المقاومة وعلى رأسها حركتي حماس والجهاد الإسلامي ما هي إلا مسألة وقت نظراً للأحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط خاصة في مصر وسوريا والعراق.

أما فيما يخص الفصائل الفلسطينية، فعدم التزام الأجنحة المسلحة لها بسياسات القيادة الفلسطينية الرسمية يؤدي الى ضرب وحدانية القرار الفلسطيني مما يشكل تهديداً للأمن القومي الفلسطيني، فالأجنحة العسكرية في قطاع غزة بشكل خاص لا تلتزم بقرارات وقف اطلاق النار الصادرة عن القيادة الفلسطينية، ولا سياسات التهدئة العسكرية ومنها ما لا يلتزم بقرارات التهدئة الصادرة عن حركة حماس أيضاً، وتمارس أيضاً تجاوزات خطيرة للقانون الفلسطيني كتنفيذ عمليات اعدام خارج القضاء، رغم انقسام القضاء الفلسطيني وتبعيته لحركة

حماس في قطاع غزة، إلا ان بعض الفصائل ككتائب عز الدين القسام الجناح المسلح لحركة حماس لا تخضع لذلك القضاء ولديها قضاء حركي ينفذ احكام بشكل منفرد، وكان اخره تنفيذ حكم الاعدام بأحد عناصر الحركة محمود اشتوي يوم 7 شباط/فبراير 2016.

التمويل الخارجي للفصائل الفلسطينية والجماعات المسلحة يشكل خرق وتهديد للأمن الفلسطيني فلا يوجد تمويل غير مشروط، لذلك يبقى مشكوك في شرعيته، إلا اذا كان من خلال الأطر الرسمية الفلسطينية.

ب- في الخارج

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالخارج مهددة أمنيا من جماعات مسلحة مخالفة لأنظمة الدول التي تستضيف تلك المخيمات، مما يؤدي الى تشتيت تلك المخيمات وبدوره يؤثر سلبا على قضية اللاجئين وحقهم بالعودة مما يشكل تهديداً للأمن القومي الفلسطيني، ويمكن استعراض الاهداف الفلسطينية من تعزيز أمن المخيمات الفلسطينية في دول الجوار العربي كما يلي:

1. تعزيز صمود اللاجئين الفلسطينيين حتى تحقيق عودتهم الى فلسطين.
2. الحفاظ على ارتباط اللاجئين بقضيتهم وهويتهم من أي انحراف او استغلال بالتعبئة ورفع الوعي.
3. مواجهة ومنع تمدد الجماعات المسلحة الاصولية وتنفيذها داخل المخيمات، ومنعها من احكام قبضتها على قرار المخيمات السياسي والعسكري.
4. الاحتفاظ بعلاقات سياسية جيدة مع الدولة المضيفة وقواها السياسية.

أما أبرز التهديدات التي تواجه المخيمات الفلسطينية في الخارج ممكن اجمالها كما يلي:

1. استمرار عمليات الاغتيال والتصفية للكوادر والعناصر الفلسطينية في المخيمات.
2. جر المخيمات الى حالة من الاقتتال الداخلي تتسبب في تهجير سكانها من اللاجئين.
3. امكانية تجنيد الفلسطينيين من قبل جماعات متطرفة لتنفيذ اجندات غير فلسطينية.

4. استخدام المخيمات الفلسطينية كملاذ امن للجماعات المسلحة، او السيطرة عليها من قبل تلك الجماعات.

5. السيطرة على القرار السياسي للمخيمات لصالح اجندات غير فلسطينية.

6. جر المخيمات للتصادم مع الدولة المضيفة وتدمير وتهجير سكانها أسوة بما جرى في "اليرموك" في سوريا وسابقا في "تهر البارد" في شمال لبنان حين خطفت المخيم مجموعة من "فتح الاسلام" بزعامة شاعر العبسي وافتعلت اعتداء واقتتالاً ضد الجيش، وصولاً الى شطب العنوان الفلسطيني عن المخيم كرمز لقضية اللاجئين وحق العودة²².

يمكن تقسيم مخيمات اللجوء الفلسطينية حسب دول الجوار العربية التي تتواجد فيها الجماعات المسلحة كما يلي:

لبنان:

تتميز الساحة اللبنانية بالفيسفساء الطائفية من مسلمون سنة وشيعة ومسيحيون ودروز، وهناك اكثر 483 ألف لاجئ فلسطيني في لبنان، والعديد منهم يعيشون في المخيمات الإثني عشر الموجودة في البلاد، ويشكل اللاجئون الفلسطينيون ما نسبته عشر سكان لبنان التي تعد حالياً دولة صغيرة مكتظة بالسكان، ولا يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بحقوق مدنية أو اجتماعية. واللاجئون الفلسطينيون في لبنان ليسوا مواطنين رسميين لدولة أخرى، وهم بالتالي غير قادرين على اكتساب نفس الحقوق التي يتمتع بها الأجانب الذين يعيشون ويعملون في لبنان²³.

تتعدد جماعات الاسلام السياسي على الساحة اللبنانية وتتقسم الى ولاءات وايديولوجيات مختلفة فمنها حركات الاسلام السياسي الشيعي التي تدين بالولاء لإيران وبرزها حزب الله اللبناني وحركة امل، وحركات الاسلام السياسي السني وبرزها الجماعة الاسلامية وحركة التوحيد الاسلامي والتيار السلفي، وحديثاً جبهة النصر، وبالإضافة لخارطة الجماعات اللبنانية هناك خارطة الفلسطينية وتشمل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وبرزها حركة فتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية ومن خارج منظمة التحرير الجبهة الشعبية والقيادة العامة وحركات الاسلام السياسي الفلسطيني وبرزها حركة حماس والجهاد الاسلامي وانصار الله وعصبة الانصار وفتح الاسلام.

سوريا:

يعيش في سوريا 570 الف لاجئ فلسطيني يعيشون في تسعة مخيمات رسمية وثلاثة غير رسمية، هي مخيم درعا للاجئين ، مخيم اليرموك للاجئين، مخيم سبيته للاجئين ، مخيم قبر الست للاجئين، مخيم النيرب للاجئين، مخيم اللاذقية للاجئين، مخيم خان الشيح للاجئين ، مخيم خان دنون للاجئين ، مخيم الجرمانا للاجئين الفلسطينيين، مخيم حمص للاجئين، مخيم حماة للاجئين، مخيم عين التل للاجئين تحول اكبرها مخيم اليرموك الذي كان يأوي 144 الف لاجئ الى ساحة حرب وحصار وسيطرة من قبل جماعات مسلحة مثل تنظيم الدولة الإسلامية، ما تسبب في هجرة معظم سكانه الى مخيمات اللجوء خارج سوريا بما فيه أوروبا²⁴.

وبالرغم من ان هناك تنظيمات فلسطينية يقدر عددها ب 15 فصيلا فلسطينيا منذ بداية الأزمة في مارس/2011 تتصوي بعضها في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، وهي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وجهة النضال(سمير غوشة) ، وحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني(فدا)، وجهة التحرير الفلسطينية(أبو العباس)، وحزب الشعب الفلسطيني، أما باقي الفصائل هي حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، حركة الجهاد الإسلامي، الجهة الشعبية القيادة العامة، جهة النضال(خالد عبد المجيد)، منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية(قوات الصاعقة)، وحركة فتح- الانتفاضة، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجهة التحرير الفلسطينية (أبو نضال الأشقر)²⁵.

هذه المخيمات لم تستطع الحفاظ على واقع اللجوء الفلسطيني حيث تحدث تقارير الأونروا بأن غالبية لاجئي فلسطين في سورية أصبحوا مشردين الآن ويعتمد 95% منهم على الأونروا للحصول على المساعدة، ولا يزال الآلاف محاصرين في مناطق النزاع النشط حيث يواجهون معاناة هائلة²⁶.

مصر (جماعات سيناء):

برزت المؤشرات على تدهور المناخ الأمني في مصر وسيناء خصوصاً مع تنامي قوة الجماعات المسلحة وتعبيرها عن ثقلها وحضوره بمظاهر تجاوزت كل سلطات الدولة، ويتبين ذلك من خلال تشكيل الجماعات الجهادية والسلفية لجناح لفض المنازعات في رفح والعريش، وأنشأوا محاكم شرعية، كبديل عن المجالس القبلية والعرفية، وتشكيل لجنة لرد المظالم حتى لو استخدمت القوة، وشكلوا مجموعات من ستة آلاف مسلح سوف يتولون فرض الأمن داخل المدن، وهذا ما يوضح أن الجماعة المسلحة الجهادية هيمنت على المدن الرئيسية في سيناء، في ظل غياب الدولة، وتراجع سلطة شيوخ القبائل لصالح رؤوس الأموال التي كونتها تجارة الانفاق، ولا شك في أن علاقة هذه القوى بشبكات التهريب جعلت شبكات التهريب أداة لهذه الجماعات التي بمقدورها ان تحمي عمليات التهريب وخطوط الامداد في سيناء، كونها قادرة على الوصول الى أي مكان في سيناء وحمايته بالسلاح، هذا هو المناخ الأمني الذي ساد في سيناء وهو ما استفادت منه الجماعات بعد انهيار الجيش الليبي، وتسرب أسلحة متطورة إلى مصر، وسعت حركتها حماس والجهاد للحصول عليها، وكانت الجماعات في سيناء هي الناقل لها²⁷، كلها معطيات غيرت من الواقع الأمني والسياسي والاجتماعي في سيناء، وغيرت من مراكز الثقل والتأثير لمصلحة الجماعات المسلحة. وحدث ترابط مصالح ما بين الجماعات المسلحة في سيناء وقطاع غزة، وجاء العام الذي حكم به محمد مرسي واعتباره العام الأهم لنموها وتفوقها، وأثيرت علامات الاستفهام حول هذا التفوق و قد ربط الكثير من المحللين والخبراء السياسيين والعسكريين الجماعات في سيناء بالإخوان المسلمين في مصر وحركة حماس في قطاع غزة، وأثار الإعلام المصري الكثير من القضايا حول هذه العلاقات بما يؤثر على أمن مصر وما سيكون له تداعيات سلبية على القضية الفلسطينية التي ستتراجع في ظل وجود هذه العلاقات، حيث تعتبر مصر ان هناك تراكم مصالح لحماس تعززت و قويت بعد فوز مرسي(كالمعبر والتجارة عبر الانفاق وتهريب السلاح من سيناء) وهي مؤشرات على قوة العلاقات ومثانتها مع الإخوان، حيث أكد الخبراء أنها كانت فترة ذهبية وخصوصاً بعد سقوط النظام الليبي والايخوان الذين تغاضوا عن الجماعات المسلحة في سيناء وذلك بعد إيقاف مرسي للعملية نسر(1)، وتبني الحوار للتعامل مع الوضع في سيناء²⁸، ففي 2013/8/25 أرسل وفدًا رئاسيًا من (15) شخصًا،

التقى فيه قيادات من السلفيين الجهاديين منهم (الشيخ حمدين أبو فيصل)، (الشيخ مجدي محمد سالم)، (نزار غراب، محامى تنظيم الجهاد)، ونتج عن اللقاء تظمينات للحركات الإسلامية في سيناء. (صلاح، 2013) وأظهرت تقارير أن اللقاءات أثمرت أكثر من التظمينات وأن المصالح التي تبلورت بينهم في عام تولى مرسى الرئاسة من الصعب التقريط بها حيث تجاوزت الاخوان وسلفية سيناء، من خلال توسط الاخوان بين حماس وسلفيي سيناء بفتح قنوات اقتصادية مع حماس عن طريق تخصيص (60) نفقاً للسلفيين لتهريب مواد بناء لغزة، التي سيطر من خلالها التيار السلفي على توريد الحصة للقطاع، بجانب شركتي "البراق وأبناء سيناء" لتوريد مواد البناء، المقربتين من الاخوان²⁹، ويتضح أن العلاقات لم تكن فقط مع الاخوان المسلمين بل تجاوزت ذلك لتصبح مع حماس أيضاً وأن الانفاق والمصالح الاقتصادية هي التي اعتبرت بمثابة المعزز لهذه العلاقات، وتعتبر الأنفاق أحد أهم المداخل الاقتصادية التي تربط غزة بسيينا وهي من ساهم في بناء أعمدة الاقتصاد الغزاوي، في فترة سيطرة حماس على قطاع غزة بعد عام 2007، الذي اعتبره خبراء انه اقتصاد سلبي، واتضح اعتماد حكومة غزة على الأنفاق في تغطية نفقاتها من خلال نشرها لميزانياتها العامة بصحيفة البرلمان التي تصدر عن المجلس التشريعي، وأشارت فيها لميزانية عام 2013م والتي بلغت (897) مليون دولار، يتم تغطية ما قيمته (243) مليون دولار من الجباية المحلية أي (27%) من القيمة الإجمالية، والباقي عجزاً يمول من الخارج دون توضيح ذلك، فيما اشار وزير الاقتصاد في حكومة غزة علاء الرفاتي أن تدمير الأنفاق أدي الى خسارة شهرية تقدر ب(230) مليون دولار³⁰، لذلك تعتبر الحاجة الي الانفاق ضرورية و هو ما دفع حركة حماس لإنشائها بهدف سد حاجات قطاع غزة، و التي مع الوقت تطوّرت، لتدخل مواد مختلفة غير المواد الغذائية، اذ اعتبر السلاح أحدها، وعملت كمعبر أرضي للأفراد أحيانا كثيرة³¹، وهناك تقديرات بأن عدد الانفاق تصل إلى (1200) نفق، وفي تقديرات لصحيفة الايكونومست البريطانية، أفادت فيها عن وجود أكثر من (800) مليونير في مصر يتحكّمون في اقتصاد الأنفاق التي تقول أنهم يستخدمونها لتحقيق أرباحاً هائلة، وأن هناك من دخلوا نادي المليونيرات في غزة وسيناء من تجارة الأنفاق³²، وتشير تقديرات اقتصادية فلسطينية إلى أن حجم تجارة الأنفاق يصل سنويا إلى نحو مليار و(500) مليون دولار³³، وهو ما يؤكد ان هناك تجارة غير الغذاء كالسلاح التي انتعشت مع انتعاش تجارة الأنفاق بعد عام (2007) و توفر تجار (السلاح و السلع) حوالي (300) مليون دولار في العام، وفقاً لتقديرات معهد

الأمن القومي الإسرائيلي، ووفقا لتقديرات مصرية بأن تجارة (السلاح) وصلت لنحو (6) ملايين دولار في الشهر³⁴.

تهديدات جماعات سيناء المسلحة للأمن القومي الفلسطيني

1- التأثير على موقف الدولة المصرية في تعاملها مع الفلسطينيين في غزة نتيجة ارتباط هذه الجماعات بنظيراتها في غزة وتلقي دعم وإسناد منها وهو ما ظهر في قضية اغلاق معبر رفح، وضخ مياه البحر على الحدود للقضاء على الانفاق.

2- مخاوف من نجاح هذه الجماعات في فرض واقع أمني وسياسي جديد يفضي الى فصل قطاع غزة عن الوطن الفلسطيني العتيد على حدود 1967، وذلك من خلال تسويات انسانية بخلق بدائل عن معبر رفح تسمح لقوة الامر الواقع المسيطرة على غزة من الانفصال بعد تأمين خط مواصلات جديد مع العالم.

3- استمرار رهان اطراف عديدة (الإخوان، أمريكا، إسرائيل، أوروبا، تركيا، قطر) كل لأهدافه، على ان تبقى غزة قاعدة لوجستية خلفية لاستنزاف الدولة المصرية، تدعم الجماعات المسلحة، ما يتطلب الحفاظ على استمرار وضعها الحالي منفصلة بل ومتصادمة مع الرؤية الفلسطينية، ما يتسبب بإضعاف التحرك السياسي الفلسطيني والنضال الكلي، أي تحقيق غايتين الاولى خدمة مجانية لإسرائيل بالإبقاء على القضية الفلسطينية دون تقدم تحت مبرر الانقسام، وعدم تمثيل القيادة السياسية الحالية لكل الشعب الفلسطيني، والغاية الثانية استنزاف الدولة المصرية لتحقيق مشروع الوطن البديل في غزة الكبرى الذي وافقت عليه جماعة الاخوان والرئيس مرسي بضم 700 كم مربع لغزة حسب مخطط غيورا ايلاند.

النتائج:

يتضح من جدول القدرات العسكرية للقوات الفلسطينية في حفظ الأمن القومي الفلسطيني انه لا تتعدى القدرة الفعالة لتلك القوات أكثر من حفظ الأمن الداخلي الفلسطيني من التجاوزات الداخلية للقانون والنظام ومواجهة الاختراقات الأمنية، اما في مواجهة التهديدات العسكرية الخارجية فالقدرات العسكرية ومواردها محدودة جدا، وخاضعة لرقابة شديدة من الاحتلال الاسرائيلي ومن دول المحيط التي تعمل وتلتزم بمنع عمليات التهريب او التزويد بالعتاد العسكري دون تنسيق من الاحتلال الإسرائيلي، رغم ذلك لدى قوى الأمن

الفلسطيني قدرات ونماذج في التصدي لبعض التهديدات العسكرية الصادرة عن قوات الاحتلال الاسرائيلي ومستوطنيه لأمن المواطنين الفلسطينيين، وقد نجحت بذلك في بعض الحالات التي كانت فيها المواجهة العسكرية قريبة جدا ومحدودة، ونجحت بعض فصائل المقاومة الفلسطينية في مواجهة قوات الاحتلال الاسرائيلي عسكريا في بعض الحالات الفردية المحدودة، إلا انها في المقابل تسببت بتهديد شديد لمرتكزات الأمن القومي الفلسطيني، حيث انها تسببت في تهجير المواطنين الفلسطينيين من بيوتهم ودمار هائل في ممتلكاتهم، مما يهدد في دفعهم الى الهجرة من فلسطين.

تحليل ومناقشة النتائج، والتوصيات

نستنتج مما سبق ان المههد العسكري الرئيسي للأمن القومي الفلسطيني هو استمرار الاحتلال الاسرائيلي وممارسات وانتهاكات جيش الاحتلال ومستوطنيه بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم وأمام ذلك تعجز قوى الامن والأجنحة العسكرية للفصائل عن مواجهة ذلك لضعف الامكانيات العسكرية لديها ان لم تكن معدومة في المقارنة مع الامكانيات العسكرية الهائلة لجيش الاحتلال الإسرائيلي لذلك لا بد من صياغة عقيدة أمنية وقاتلية تتناسب مع الواقع وتعمل على تحقيق اقصى قدرة عسكرية في حماية الأمن القومي الفلسطيني، وفي ظل المعطيات والقدرات القتالية الحالية للقوى المسلحة الفلسطينية، يتبين انه يجب ان تركز العقيدة القتالية على مرتكزين:

الأول: الاعتماد على مبدأ المواجهة من أقرب مسافة اشتباك ممكنة، فكما تقلصت مسافة الاشتباك تقلصت الفجوة التكنولوجية في عتاد القتال.

الثاني: الاعتماد على سياسية المجموعات القتالية اللامركزية في المواجهة، وذلك بهدف الحد من اضرار القدرة العالية لجيش الاحتلال على تدمير الادارات المركزية للقوات الفلسطينية، ولمنح القوى الفلسطينية سرعة اتخاذ القرار في المواجهة، فالمواجهات التي نجحت فيها القوى المسلحة الفلسطينية في التصدي لاعتداءات قوات الاحتلال ومستوطنيه كانت معظمها تتم في ظروف أمنية مفاجئة، لم يكن الاحتلال لديه الوقت الكافي للتخطيط والتحشيد الذي يتفوق فيه.

يأتي في المرتبة الثانية التهديدات الداخلية النابعة من الجماعات الفلسطينية المسلحة والأجنحة العسكرية لبعض الفصائل الفلسطينية والتي لا بد من ضبطها وإخضاعها لسيادة القانون وللقرار الفلسطيني الموحد.

ثم الاختراقات الأمنية الاسرائيلية للمجتمع الفلسطيني من خلال مراقبة الاتصالات والحركة وتجنيد العملاء لما له من آثار خطيرة على تفسخ المجتمع الفلسطيني وانكشاف الامن الفلسطيني.

ولا يمكن وضع حل جذري لهذا الاختراق الا من خلال التنمية بشكل فعال في كافة المجالات ويتم ذلك بتعزيز سيادة القانون والعدل وحقوق المواطن الانسانية والقانونية وتوفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز المواطنة. ثم ملاحقة ومتابعة ومحاسبة المتورطين أمنيا بشكل فعال.

ومن أجل خلق توازن عسكري يؤمن الوجود الفلسطيني على أرضه الفلسطينية في ظل استمرار الاحتلال، لا بد من طلب توفير الحماية الدولية السياسية والعسكرية للشعب الفلسطيني وقضيته والسعي الى التحرر والاستقلال بالوسائل الدبلوماسية الى جانب دعم استمرار المقاومة بالوسائل الشعبية وتعزيز القدرات العسكرية الفلسطينية ان لم يكن هناك قدرة في تعزيزها بالوسائل القتالية فليتم تعزيزها برفع مستواها في التنظيم والانضباط والكفاءة الأمنية والمهارات القتالية.

المراجع:

- ¹ قديح، وصفي، 2012، المؤتمر السنوي الرابع حول القطاع الأمني الفلسطيني، أريحا، ص75.
- ² الغماري، أحمد، 2012، العوامل المؤثرة في واقع توزيع أفراد الشرطة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص41
- ³ مقابلة مع قيادي (ر. ن) في كتائب الأقصى بتاريخ 2015/12/12 العدد المذكور لجميع الاجنحة في قطاع غزة وهم (كتائب شهداء الأقصى، جيش العاصفة، كتائب عبد القادر الحسيني، كتائب أيمن جودة، كتائب احمد أبو الريش، لواء العمارين، جيش المؤمنين).
- ⁴ الرسالة نت، 2014، جيش القسام الوية وكتائب ووحدات مقاتلة، تاريخ الوصول للموقع الإلكتروني، 2015/12/13 <http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=98744>
- * الصواريخ لدى حماس هي صواريخ قصيرة المدى ولم تصل حماس بمدى صواريخها الى 1000كم، ويُعرّف الصاروخ المتوسط المدى بأنه صاروخ يقع مداه الأقصى بين 1,000 الى 3,000 كم
- ⁵ فلسطين اليوم، 2011، موقع فلسطين اليوم الاخباري، <http://paltoday.ps/ar/post/122342>
- ⁶ globalfirepower، 2016، <http://www.globalfirepower.com>
- ⁷ حمدونة، رأفت، 2014: الجيش الاسرائيلي "الهيكلية-القدرات العسكرية - الوحدات القتالية - المذابح"، مركز الأسرى للدراسات والأبحاث الاسرائيلية، غزة
- ⁸ فارس، عوني، 2013، السلفية الجهادية في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد شتاء 101، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شارع أنيس النصولي فردان، بيروت لبنان، ص2-3.
- ⁹ تقارير مركز رؤية للدراسات والأبحاث، 2016.
- ¹⁰ بيت سليم، 2016، <http://www.btselem.org/arabic>
- ¹¹ صحيفة الأيام، 2015/10/15، ص1
- ¹² تقارير مركز رؤية للدراسات والأبحاث، 2016.
- ¹³ عزام، ماجد، 2013، السلفية في فلسطين " الخلفيات، الواقع، الافاق، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ص7-6، تاريخ الوصول للموقع الإلكتروني 2015/6/24، <http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=152050>
- ¹⁴ شاشة نيوز، 2013، تنظيم سلفي جهادي يعلن عن وجود مقاتلين له بالضفة الغربية، تاريخ الوصول للموقع الإلكتروني، 2015/12/10، <http://www.shasha.ps/news/86959.html>
- ¹⁵ فارس، عوني، 2013، السلفية الجهادية في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد شتاء 101، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شارع أنيس النصولي فردان، بيروت لبنان، ص48-51
- ¹⁶ الشاباك، 2010، ظاهرة جلجت في قطاع غزة، جهاز الأمن العام الاسرائيلي، تقرير 2010، موقع الإلكتروني، -7-1 http://www.shabak.gov.il/arabic/publications/Reviews/Pages/1-7-09_ar.aspx
- ¹⁷ الجزيرة نت، 2014، تنظيم سلفي فلسطيني يبايع تنظيم الدولة ، <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/11/2>
- ¹⁸ واكد، علي، 2015، داعش تزداد نفوذاً في غزة ، المصدر، <http://www.al-masdar.net/>
- ¹⁹ اوراد، 2015، نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، رام الله، غزة، فلسطين، ص4
- ²⁰ فارس، عوني، 2013، السلفية الجهادية في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد شتاء 101، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شارع أنيس النصولي فردان، بيروت لبنان، ص46

تحديات قانونية للأمن القومي اللسطيني

أ.محمد عوض التلبناني

تمهيد :

اجتهد الزملاء الباحثين في دائرة أبحاث الأمن القومي الفلسطيني في مركز التخطيط الفلسطيني في مضمار البحث عن مفهوم شامل وواضح لفكرة الأمن القومي واسقاطها على الحالة الفلسطينية، وقدموا التعريف التالي: " يعرف الأمن القومي الفلسطيني بأنه مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها منظمة التحرير الفلسطينية لحماية حقوق الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني في مواجهة أي تهديدات داخلية أو خارجية، وبما يحقق الوصول للأهداف الوطنية في البقاء والحرية والاستقلال والعودة " .

وعليه فإن مفهوم الأمن القومي له أبعاد مختلفة؛ سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية وعسكرية وغيرها...، تتمحور حول تحقيق الأهداف الوطنية وحماية مصالح الوطن على كافة الصعد؛ في مقابل تهديدات ومخاطر داخلية وخارجية ، وسبل مواجهة تلك المخاطر والتهديدات .

ويرى الباحث أن للبعد القانوني موضع مهم من فكرة الأمن القومي الفلسطيني في مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية؛ فالبعد القانوني يحفظ ويراقب ويتدخل لضمان المنعة الوطنية أفراداً ومؤسسات ودولة من التهديدات المختلفة، وذلك من عدة أبعاد رئيسية نتناولها تباعاً:

أولاً: البعد القانوني الداخلي

يستند الأمن الاجتماعي والاقتصادي والأمني والسياسي الداخلي على أسس قانونية؛ من إطار دستوري واطار قانوني، يحدد الحقوق والواجبات، ودور المؤسسات ووظائفها ومهامها واختصاصاتها، وحقوق الأفراد وضماناتها، وكذا منظومة العدالة من نيابة عامة، وقضاء ومؤسسات قانونية فاعلة تحرص على الحفاظ على النظام العام بمكوناته، الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة والآداب العامة، من خلال النصوص القانونية، وآليات تطبيق القانون، ووسائل انفاذ القانون¹.

وكلما كانت الأوضاع القانونية العامة سليمة وصحية وتتوافق مع معايير العدالة وسيادة القانون، كانت الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في وضع محصن ومنيع من الهزات والازمات، بما يعزز ويحفظ اثنين من أهم مرتكزات الأمن القومي الفلسطيني وهما: أولاً حماية حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والسياسية والطبيعية وهويته الوطنية والثقافية أينما وجد، وتعزيز مقومات بقائه في فلسطين، وثانياً الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني ومكتسباته وموارده، ووحداً تمثيله واستقلال قراره².

كل ذلك في مواجهة جملة من المهددات التي تمس بشكل خطير الأمن القومي الفلسطيني، ومرتكزاته الحيوية، وتهدد وحدة النظام السياسي الفلسطيني، والهوية الوطنية

¹ د. فتحي الوحيددي، النظم السياسية المعاصر ونظام الحكم في الاسلام، ط (5)، دار المقداد للطباعة، غزة، 2011، ص 100 وما بعدها.

² انظر: مرتكزات الأمن القومي الفلسطيني، دائرة أبحاث الأمن القومي الفلسطيني - مركز التخطيط الفلسطيني.

الفلسطينية، وتهدد مقومات بقاء و صمود المواطن الفلسطيني وتمسكه بالثوابت الوطنية، ومن أهم تلك المهددات في مجال البعد القانوني الداخلي:

- ضعف الإطار الدستوري في فلسطين وعدم احترامه .
- تعطل الوظيفة الرقابية للمجلس التشريعي الفلسطيني وازدواج العمل التشريعي في فلسطين .
- الانقسام القضائي في فلسطين.
- انقسام المؤسسات والاجهزة التابعة للسلطة التنفيذية في فلسطين.
- عدم قدرة السلطة الوطنية على بسط نفوذها وممارسة أعمال السيادة على كامل اقليم الدولة.
- الاعتداءات على حقوق وحرىات المواطنين .
- الانقسام السياسي الداخلي الفلسطيني وتعزيزه وتغذيته لتلك المهددات السابق الإشارة إليها .

وعليه نسعى في هذا الموضوع لعرض سريع لتلك الجوانب القانونية وعلاقتها بالأمن القومي الفلسطيني، وذلك على النحو الآتي :

1- الاطار الدستوري لنظام الحكم في فلسطين :

إن سلامة النظام الدستوري في فلسطين وقوة المؤسسات الدستورية وتوافقها مع القانون الأساسي؛ باعتباره دستور مؤقت للدولة الفلسطينية، سواء رئاسة السلطة الوطنية أو رئاسة مجلس الوزارة أو سلطة تشريعية أو سلطة قضائية، وآليات عملها وحدود اختصاصاتها¹ ، كل ذلك في إطار دستوري صحيح يشكل منعة للنظام السياسي من الناحية الدستورية في مواجهة فراغ المؤسسات أو الانتقاص من دورها، أو مصادرة صلاحياتها، أو تفتيت وحدة المؤسسات الدستورية، وخروجها عن الشرعية الدستورية ما يضرب الأمن القومي الفلسطيني في صميمه ويدميه .

1 د. فتحى الوحيدى، المبادئ الدستورية العامة مع شرح التطورات الدستورية في فلسطين (1996- 2010)، ط (5)، دار المقاد للطباعة، غزة ، 2011، ص 25 وما بعدها .

وبتطبيق تلك المفاهيم والمبادئ على الحالة الفلسطينية اليوم في ظل تجذر الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي، واستمرار آثاره منذ منتصف 2007¹، وحتى وقت إعداد هذه الورقة، نجد أن القانون الأساسي الفلسطيني قد تم إهدار مواده ونصوصه، وتجاوزه وعدم احترامه في الكثير من السياسات والممارسات؛ التي تتصل بالمؤسسات الدستورية التشريعية والقضائية والتنفيذية، فقد حاول القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005 إرساء مبادئ دستورية - مستقرة في الأنظمة الديمقراطية -، منها تقرير مبادئ سيادة القانون، والفصل بين السلطات، والسيادة للشعب، ودورية الانتخابات العامة،² ونظم ممارسة الحكومة لمهامها وتطلب نيل الثقة من قبل المجلس التشريعي لمباشرتها لاختصاصاتها³. ومع ذلك فالانتخابات مجمدة منذ سنوات، وعليه لم تعد السيادة للشعب يمارسها من خلال السلطات الثلاث، وحتى حكومة الوفاق الوطني تم التوافق السياسي على مباشرتها لمهامها وولايتها القانونية دون الحاجة لعرضها على المجلس التشريعي الفلسطيني ونيلها للثقة⁴.

وعليه فالسلطات التشريعية والتنفيذية تمارس مهامها دون غطاء دستوري وتجاهل لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني، فمع تعطل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، وعدم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية؛ كل ذلك يندر بفرغ دستوري يهدد بشكل خطير استقرار النظام السياسي ووحدته، ويهدد باقي مرتكزات الأمن القومي الفلسطيني في جوانب عديدة؛ سنعرض لبعضها خلال بيان باقي النقاط القانونية محل البحث.

2- الوظيفة التشريعية والرقابية للمجلس التشريعي الفلسطيني :

أكد القانون الأساسي الفلسطيني على مبدأ الفصل بين السلطات،⁵ والذي يعني عدم تركيز وظائف الدولة واختصاصاتها الرئيسية في يد واحدة، بل توزيعها على هيئات عامة

1 منذ سيطرت حركة حماس بالقوة العسكرية على المؤسسات المدنية والعسكرية في قطاع غزة وانفراطها بحكم القطاع بحكم الأمر الواقع .

2 راجع المواد (6-2) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005، كما تنص المادة (5) منه على ما يلي: "نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني". كما تنص المادة (36) مدة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية هي أربع سنوات، وتنص المادة (47/3) بمدة المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه وتجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية.

3 راجع المادة (65) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005 .

4 انظر اتفاق الشاطئ للمصالحة الداخلية، لدى تقرير بعنوان: فتح وحماس أسباب الانقسام وفاق المصالحة، مركز وفا للدراسات، منشور على الإنترنت على رابط: <http://wafastudies.ps/index.php/palestinians/126-2014-06-14-17-28-12> .

5 راجع المادة (2) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005 .

متعددة؛ أي توزيع وظائف الدولة على ثلاث هيئات، السلطة التشريعية لوظيفة التشريع، والسلطة التنفيذية لتنفيذ القوانين وإدارة المرافق وتوفير الخدمات، والسلطة القضائية للفصل في المنازعات وفق أحكام القانون¹.

وأحد أهم نتائج تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات بأن تتولى السلطة التشريعية وظيفة سن القوانين، وكذا وظيفة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

وبالرجوع لوضع تلك المبادئ الدستورية موضع التنفيذ في فلسطين، نسجل استمرار تعطل أعمال المجلس التشريعي لسنوات طويلة وحتى وقت إعداد هذه الورقة؛ أولاً بسبب ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي الغير شرعية؛ سواء بتقييد حرية تنقل النواب، وصولاً لاعتقال عشرات نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، وثانياً بسبب الانقسام السياسي الداخلي، وما نتج عنه من عدم تحقق دورة انعقاد صحيحة وفق نصاب قانوني سليم وفق الأسس القانونية والدستورية، وعليه عدم تجديد مكتب المجلس التشريعي من رئيس للمجلس التشريعي ونواب رئيس، أدى ذلك لتعطل وظيفة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وترك يد السلطة التنفيذية - بما تمثله من وزارات وأجهزة وهيئات عامة وإدارات عامة - مطلقة اليد ومتحررة من أي رقابة برلمانية².

هذا الوضع يضرب المبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون في مقتل، ويهدد استقرار النظام السياسي وآليات تقويم أدائه، وكشف انحرافات، وخروجه عن المصلحة العامة، واحترام الدستور والقانون، وأسس الحكم الرشيد وسيادة القانون، الأمر الذي يمس بشكل خطير بمرتكزات الأمن القومي الفلسطيني الجماعي والفردى من استقرار للمؤسسات الحكومية والعامة وحسن أدائها لمهامها، تحت رقابة سياسية وقانونية من قبل نواب المجلس التشريعي من خلال الرقابة على استخدامها للمال العام و استهدافها المصلحة العامة في كل قراراتها وأعمالها، ما يهدد أيضاً الأمن الفردى للمواطن سواء في أمنه الصحي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الوجوه، ويهدد مستوى وجودة الخدمات التي يفترض في تلك

1 لا يخفى على احد أهمية مبدأ الفصل بين السلطات في منع الاستبداد وضمان احترام الدستور وتطبيق مبدأ سيادة القانون، وقد ظهر هذا المبدأ في مواجهة الظلم والاستبداد ومصادرة حقوق وحريات الأفراد وفي مواجهة منع مشاركة الشعب في الحياة السياسية وفي صنع القرارات وإدارة البلاد. انظر: فتحى الوحيدى، أصول الفكر السياسي، مطابع المقداد، غزة، 1991، ص 84 وما بعدها.

2 العملية التشريعية والرقابية البرلمانية خلال فترة الانقسام السياسي الفلسطيني (2007-2013)، تقرير صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، 2013،)

نسخة الكترونية)، ص 13 وما بعدها

المؤسسات أن تقدمها للمواطن، في سبيل تدعيم صموده في أرض فلسطين، ويحقق رضا على أداء المؤسسات العامة ويخلق منه مواطن إيجابي يدعم ويسند المؤسسات العامة ويشعره بالانتماء للوطن والتمسك بثوابته، لا أن يكون ناقماً على المؤسسات العامة رافضاً لأدائها، مفضلاً للهجرة على البقاء والبناء والصمود على الأرض الفلسطينية، نتيجة غياب الرقابة البرلمانية على الأداء والهياكل الإدارية وتطويرها وحسن أدائها لوظائفها.

أما الوظيفة التشريعية للمجلس التشريعي: التي تعد أداة تحكم وتنظم ممارسة الحقوق والواجبات والالتزامات العامة والخاصة، فالتشريع من قوانين وقرارات بقوانين ولوائح حكومية وقرارات وزارية تشكل أدوات لحفظ المصالح العامة والنظام العام بشكل متوازن مع مصالح وحقوق الأفراد، وتنظيم العمل الحكومي والسلطات العامة، وصون النظام العام¹. وبإلقاء نظرة على واقع الوظيفة التشريعية في فلسطين نجد بأن تلك الوظيفة تختلف بشكل جذري في الاختصاص والممارسة في المحافظات الشمالية عنها في محافظات غزة، وفق التوضيح التالي :

الوظيفة التشريعية في محافظات الضفة :

قامت المجموعات العسكرية التابعة لحركة حماس صبيحة 14 حزيران 2007 بمهاجمة مقر الأجهزة الأمنية في محافظات غزة وسيطرت عليها، ما دعا الرئيس محمود عباس إلى إقالة حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في شباط 2007 بعد اتفاق مكة للمصالحة بين حركتي فتح وحماس، وإعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة الدكتور سلام فياض، وإصدار الرئيس العديد من القرارات بقوانين التي تسري وتطبق من الناحية المكانية في الضفة الفلسطينية² ، وذلك استناداً لحالة الطوارئ التي أعلنت من خلال إصدار الرئيس للمرسوم رقم (9) لسنة 2007³ بشكل متوافق مع القانون الأساسي ولمواجهة

1 د. احمد الخالدي، وآخرون، الحالة التشريعية في فلسطين (2007-2012) الآليات، الآثار، الحلول، سلسلة القانون والسياسة رقم (1)، معهد الحقوق - جامعة بيرزيت ، 2012، ص 143 وما بعدها.

2 ويقصد حالة الطوارئ هي نظام استثنائي يخول السلطة الحاكمة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاستثنائية لمواجهة الخطر المحدق بالدولة ، وقد عملت الاتفاقيات الدولية والداستاتير عل تنظيم هذا الحق لان السلطة تعري مالكيها فيخرج عن الغاية التي منح من أجلها الصلاحية الاستثنائية. انظر: عمار جاموس، حالة الطوارئ في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 وتطبيقها في الواقع الفلسطيني ، بحث منشور ضمن كتاب ، الحالة التشريعية في فلسطين (2007- 2012) الآليات ، الآثار ، الحلول ، سلسلة القانون والسياسة رقم (1) ، معهد الحقوق - جامعة بيرزيت ، 2012 ، ص 90 .

3 تنص المادة (1) من المرسوم رقم 9 لسنة 2007 بشأن إعلان حالة الطوارئ والمنشور في العدد (71) من الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية) بتاريخ 2007/8/13 : " إعلان حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب الحرب الإجرامية في قطاع غزة، والاستيلاء على مقر أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية،

حالة العصيان المسلح في قطاع غزة، فقد نظم القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005 أحكام حالة الطوارئ بحيث تكون صلاحية اتخاذ هذه الإجراءات والتدابير الاستثنائية لرئيس السلطة التنفيذية (الرئيس) من خلال مراسيم وقرارات يصدرها بهذا الشأن، أو من خلال مجلس الوزراء بتحويل من رئيس السلطة أو بشكل مستقل بما لها من صلاحيات بإصدار اللوائح والأنظمة المستقلة¹.

فبسبب حالة الطوارئ وبسبب الوضع البرلماني - السابق الإشارة إليه وتعطل عمل المجلس التشريعي - أدى ذلك إلى أن يتولى السيد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وظيفة التشريع بسبب عدم انعقاد المجلس التشريعي²، وإصداره عشرات القرارات بقوانين تطبق في الضفة الفلسطينية بينما تمتنع المحاكم المشكلة في غزة بعد الانقسام عن تطبيقها، كما لا تطبقها الأجهزة والإدارات الحكومية التابعة لحركة حماس في قطاع غزة.

أما عن الوظيفة التشريعية في محافظات غزة :

تعد كتلة التغيير والإصلاح - دون مشاركة من باقي الكتل البرلمانية الأخرى - اجتماعات في مقر المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة، مرتكزة على قرار باعتماد توكيلات النواب المعتقلين لغيرهم من النواب، بدعوى عدم السماح لقوات الاحتلال في تعطيل الشرعية الفلسطينية، ومواجهة سياسة اعتقال النواب، وغياب أي نص في القانون الأساسي يمنع هذه التوكيلات، بينما تعتبر باقي الكتل البرلمانية، وكذا العديد من مؤسسات المجتمع المدني والحقوقية تلك الجلسات بأنها جلسات غير قانونية؛ ومنها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان³، وتقوم بسن قوانين تطبق فقط في قطاع غزة، وتصدر متجاوزة صلاحية رئيس السلطة الوطنية في تصديق القوانين مستندة على نص المادة (41) من القانون الأساسي

والانقلاب العسكري والعصيان المسلح من الميثلثيات الخارجة عن القانون على الشرعية الفلسطينية بهدف تحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين وحماية المؤسسات الشرعية الفلسطينية ولمدة ثلاثين يوماً".

1 عمار جاموس، مرجع سابق، ص 100.

2 كما تنص المادة (110) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005: 1- عند وجود تهديد للأمن القومي بسبب حرب أو غزو أو عصيان مسلح أو حدوث كارثة طبيعية يجوز إعلان حالة الطوارئ بمرسوم من رئيس السلطة الوطنية لمدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. 2- يجوز تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً أخرى بعد موافقة

المجلس التشريعي الفلسطيني بأغلبية ثلثي أعضائه. 4- يحق للمجلس التشريعي أن يراجع الإجراءات والتدابير كلها أو بعضها التي اتخذت أثناء حالة الطوارئ ...

2 تنص المادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005 على ما يلي: لرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، إصدار قرارات لها قوة القانون، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، أما إذا عرضت على المجلس التشريعي على النحو السابق ولم يقرها زال ما يكون لها من قوة القانون.

3 العملية التشريعية والرقابية البرلمانية خلال فترة الانقسام، مرجع سابق، ص 13 وما بعدها.

المعدل،¹ ويرى الباحث أن كتلة التغيير والإصلاح تعتمد في إصدارها للقوانين على مادة إجرائية هدفها عدم تعطيل إصدار القوانين ووضع سقف زمني لذلك، وفي ذات الوقت تتجاهل تلك الكتلة البرلمانية الصلاحية الدستورية للرئيس؛ في رد تلك القوانين ورفض إصدارها في حال اعتراض الرئيس عليها، وعدم امتلاك تلك الكتلة للأغلبية البرلمانية لإقرار مشاريع القوانين رغم اعتراض الرئيس عليها، وذلك على فرض اعتراف الرئيس بصحة انعقاد المجلس التشريعي.

كل ذلك أدى لاختلال المراكز القانونية بين المواطنين والإخلال بمبدأ المساواة أمام القانون والقضاء،² وتوقف مسيرة توحيد القوانين والتي بذلت السلطة الوطنية في سبيل تحقيقها؛ جهد كبير ومال كبير للوصول لغاية توحيد القوانين الموروثة من حقبة زمنية ماضية، إلى جانب الفصل الجغرافي والدستوري لحال كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وللأسف الدخول في مرحلة جديدة من الازدواج التشريعي، وأثره على مبدأ سيادة القانون، وحقوق وحرية المواطنين، وعلى بيئة المؤسسات العامة وتشكيلاتها الإدارية، وفي إطار من المناكفة السياسية والسعي لتحقيق مكاسب حزبية ولخلق وقائع جديدة على الأرض، بعيداً عن سياسة تشريعية واضحة وموحدة تستهدف المصلحة العامة واحتياجات المواطنين دون أي احترام للمبادئ الدستورية³.

هذا الواقع للسلطة التشريعية وللوظيفة التشريعية يهدد بشكل جلي ومؤكد مرتكزات الأمن القومي الفلسطيني، فلم تعد إنشاء المؤسسات العامة وإدارتها وتوجيه عملها وفق اطار قانوني يستهدف المصلحة العامة وأمن الوطن والمواطن، بل لأسباب أخرى نتجت عن حالة الانقسام الداخلي، فهدد بشكل كبير قانونية ودستورية المؤسسات، ووحدة الجهاز الحكومي ووحدة السلطة التنفيذية وممارستها لاختصاصاتها، ما ينعكس بالسلب على الأمن الفردي للمواطن و قدرته وصلاحيته تلك المؤسسات على تنفيذ القانون وتوفير الخدمات والاحتياجات

1 تنص المادة (41) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005 : "1- يصدر رئيس السلطة الوطنية القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي الفلسطيني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالتها إليه، وله أن يعيدها إلى المجلس خلال ذات الأجل مشفوعة بملاحظاته وأسباب اعتراضه وإلا اعتبرت مصدرة وتنتشر فوراً في الجريدة الرسمية . 2- إذا رد رئيس السلطة الوطنية مشروع القانون إلى المجلس التشريعي وفقاً للأجل والشروط الواردة في الفقرة السابقة تعاد مناقشته ثانية في المجلس التشريعي، فإذا أقره ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه اعتبر قانوناً وينشر فوراً في الجريدة الرسمية" .

2 راجع المادة (9) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005 .

3 العملية التشريعية والرقابية البرلمانية خلال فترة الانقسام، مرجع سابق، ص 40 وما بعدها.

الأساسية، واحترام حقوق المواطن وحرّياتها العامة والأساسية بما يعزز صموده على أرض فلسطين .

كما يتضح تهديد هذا الوضع التشريعي لمركز مهم من مرتكزات الأمن القومي الفلسطيني وهو مرتكز الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني ومكتسباته وموارده ، ووحداًية تمثيلية واستقلال قراره ، من خلال تهديد مكتسبات الشعب الفلسطيني وموارده حيث التضحية بوحدة المؤسسات الحكومية والتشريعية والتنفيذية ووحدة القوانين كمكتسبات حققها الشعب الفلسطيني لا غنى عنها باتجاه إقامة مؤسسات فاعلة قوية موحدة مشكلة وفق القانون، تكون قادرة على المساهمة في المشروع الوطني ومتطلبات الدولة الفلسطينية، وكذا الحفاظ على موارد الشعب الفلسطيني تم تهديده من خلال إنشاء مؤسسات حكومة وعامة موازية، وكادر حكومي موازٍ للموظفين العموميين، ما أدى لتضخم وظيفي وارهاق في الموازنة العامة وصعوبة في توحيد تلك المؤسسات، واستيعاب الاف الموظفين وتوفير موازنات تشغيلية للمؤسسات الرسمية ، وتم اللجوء المفروض والغير مبرر لزيادة الضرائب والرسوم - وخاصة في محافظات غزة - بما لا يراعي الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والمشتغلين في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، كل ذلك ارهق المواطن وحرف أولويات الإنفاق العام عن دعم الشرائح الضعيفة والهشة والخطط الإنمائية و التطويرية باتجاه سد العجز المالي والرواتب والأجور والميزانيات التشغيلية¹.

3- الانقسام القضائي في فلسطين :

يسند للقضاء في الأنظمة الديمقراطية التي تعلي مبدأ سيادة القانون² دور مهم لا يقتصر على الفصل في المنازعات بين الأفراد، أو حماية المجتمع من خلال توقيع الجزاء المناسب على مرتكبي الجرائم؛ بل يتولى القضاء مهمة أكبر وأجل؛ وهي صون الحقوق والحرّيات العامة ومتابعة تطبيق القانون والتصدي للخروج على أحكامه³ .

1 في محافظات غزة وصلت الإنفاق على الرواتب وخاصة قطاع الأمن أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات على حساب الميزانيات التشغيلية للوزارات الخدمائية وكذا على حساب الميزانيات التطويرية . انظر : أمان تناقض بيانات الموازنة العامة في حكومة غزة والحسابات الختامية خلال سنوات الانقسام ، بيان صحفي صادر عن أمان ، منشور على الانترنت على رابط : (www.aman-palestine.org/ar/activities/5896.html#sthash.mFkFqWUR.dpuf)

2 تنص المادة (6) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005 : " مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين، وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص " .

3 راجع المادة (30) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005.

فبيسط القضاء الإداري رقابته على جميع القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة، فيملك القضاء إلغاء القرارات المخالفة للقانون شكلاً أو موضوعاً أو سبباً أو غاية¹.

ويراقب القضاء الدستوري ممارسة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لوظيفة التشريع، وسن وإقرار القواعد القانونية ومدى تطابقها مع أحكام الدستور، ويشكل القضاء إحدى أهم ضمانات احترام الحقوق والحريات العامة².

ولكي تقوم السلطة القضائية بهذا الدور المهم يجب أن تتوفر لها مقومات و ضمانات وعناصر تضع مبدأ الفصل بين السلطات موضع التنفيذ وتوفر استقلالية وفعالية للقضاء.

وبإلقاء نظرة سريعة على واقع السلطة القضائية في فلسطين ندرك أن سلطنة القضائية عاجزة عن القيام بالدور المطلوب منها؛ فهي تنقذ للوحدة وللإستقلالية وللفعالية والنجاعة وثقة الجمهور.

فلا المحكمة الدستورية العليا الدائمة شكلت رغم أن تشكيلها يعد استحقاق دستوري قرره القانون الأساسي الفلسطيني المعدل منذ منتصف عام 2002، ولكنها لم تر النور حتى الآن رغم أن وجودها كان سيجنب النظام الدستوري العديد ممن الأزمات التي واجهته، والمتعلقة بالصلاحيات وتفسير القانون الأساسي، فكل طرف سياسي يفسر القانون الأساسي بما يخدم مصالحه الحزبية وكل طرف يدعي أن قراراته قانونية، بينما يمكن الفصل في ذلك من خلال المحكمة الدستورية وهي هيئة قضائية مستقلة منزهة عن العمل السياسي والهوى السياسي³.

فالقضاء في فلسطين غير موحد يعاني من ازدواجية مؤسسية وهيكلية، بين قضاة معينين وفق القانون ولديهم درجاتهم ومراكزهم الوظيفية في المحاكم؛ ولكنهم ممنوعون من

1 راجع المواد (33-34) من قانون تشكيل المحاكم النظامية الفلسطيني رقم (5) لسنة 2001.

2 تنص المادة (104) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005: " تتولى المحكمة العليا مؤقتاً كل المهام المسندة للمحاكم الإدارية والمحكمة الدستورية العليا ...".

3 تنص المادة (103) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005: "1- تشكل محكمة دستورية عليا بقانون وتتولى النظر في: أ- دستورية القوانين واللوائح أو النظم وغيرها. ب- تفسير نصوص القانون الأساسي والتشريعات.

العودة لمنصة القضاء لأداء الدور المطلوب منهم، وفي المقابل قضاة معينين من قبل حكومة الأمر الواقع في قطاع غزة يفتر تعيينهم للعديد من النواحي القانونية الإجرائية والموضوعية ولكنهم يتولون وظيفة القضاء وتعيينهم في الكثير من الحالات لم يكن بعيد عن الهوى السياسي للجهة الحاكمة في قطاع غزة¹.

ويخضع كل قسم من هؤلاء القضاة لتعليمات وإشراف مجلس قضاء أعلى مختلف عن الآخر، بالإضافة للانقسام القضائي الجغرافي بين قضاء في قطاع غزة يختلف في وضعه الإداري والقانوني عن القضاء الموجود في الضفة الفلسطينية، وكل قضاء يطبق قوانين مختلفة عن الآخر في ازدواج تشريعي واضح ومرير².

كما يعاني القضاء من عدم الاستقلالية عن السلطة التنفيذية، ومن تدخل سافر من السلطة التنفيذية في مهامه، ويعاني من التأثير على القضاة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يتم حرمان السلطة القضائية من المتطلبات التي تضمن لها ممارسة دوره على أكمل وجه، حيث تواجه أحكام القضاء تأخير في التنفيذ أو رفض للتنفيذ، وإجراءاته تتسم بالبطء الشديد وتراكم القضايا، مع ضعف في تأهيل بعض القضاة ومع وجود شوائب في طريقة تعيينهم وترقيتهم وعدم بعدها عن الهوى السياسي لفريق سياسي أو آخر، مع غياب تطبيق معايير مهنية واضحة وصارمة، كل ذلك أفقد القضاء ثقة الجمهور، سواء المتقاضين أو الرأي العام، ما أدى لضياح العدالة وإهدار الكثير من حقوق المواطنين،³ وهذا التوصيف يشمل القضاء النظامي والقضاء الشرعي الذي يخضع لمجالسين قضاء شرعي وتعديلات

1 د. عبد القادر جرادة ، وسامر موسى، الولاية القضائية الفلسطينية الواقع وأفاق ملاحقة المجرمين الدوليين" مسار نحو استراتيجية وطنية جديدة"، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، غزة، 2013، نسخة الكتروني، ص 23 وما بعدها.

2 من مظاهر ذلك الاختلاف استحداث محكمة جرائم الفساد وهيئة مكافحة الفساد ذات اختصاصات قضائية في المحافظات الشمالية وعدم وجود تلك الأقسام القضائية في محافظات غزة . وفق قرار بقانون مكافحة الفساد لسنة 2010 الساري في محافظات الضفة فقط دون غزة .

3 د . عدنان الحجار ، سيادة القانون وواقع القضاء خلال فترة الانقسام السياسي في قطاع غزة ، بحث منشور ضمن كتاب: اثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة " معالجات قانونية مختارة "، معهد الحقوق – جامعة بيرزيت ، رام الله ، 2014، ص 106 وما بعدها . و د. عبد القادر جرادة ، وآخر ، الولاية القضائية الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص 31 وما بعدها .

قانونية متعلقة بالإطار القانوني لعمل القضاء الشرعي مختلفة عنها في الضفة الفلسطينية عنها في محافظات غزة.¹

هذا الواقع القضائي الفلسطيني يهدد مرتكزات الأمن القومي الفلسطيني ويفقد النظام السياسي ونظام الحكم في فلسطين العديد من جوانب المنعة والمتانة في مواجهة الأزمات والمهددات الداخلية والخارجية، فهذا الواقع يمس بشكل خطير مبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ سيادة القانون، ومبدأ المساواة أمام القانون والقضاء ، كما يمس الأمن الفردي للمواطن وينتقص من حق التقاضي للمواطنين واختصاص السلطات الحاكمة، وإلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقانون، أو مواجهة القرارات التعسفية التي قد تصدر عن السلطة التنفيذية؛ وتمس حريته الشخصية، وحقوقه الأساسية كالحق في التعبير، أو التجمع السلمي، أو تشكيل الجمعيات والاتحادات، وممارسة العمل العام بدون ملاحقة أمنية ما يهدد الأمن الفردي للمواطن، كما يحرر السلطات التشريعية والتنفيذية من الرقابة القضائية، وهي عنصر هام في مبدأ الفصل بين السلطات، يمتن النظام السياسي، ويحقق تطبيق لمبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد؛ في مواجهة التعسف والاستبداد واحتكار السلطة والخروج على أحكام القانون ، وعليه إعادة استقلالية السلطة القضائية ووحدها عنصر مهم لتدعيم مرتكزات الأمن القومي الفلسطيني على الصعيد الفردي والجماعي والوطني .

4- السلطة التنفيذية في فلسطين :

مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية كأحد مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كانت السلطة التنفيذية تتكون من جسم واحد يضم أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ووزراء السلطة الوطنية برئاسة رئيس السلطة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تحت مسمى مجلس السلطة، وكان يناط بهذا المجلس بالإضافة لوظائف السلطة التنفيذية كذلك ممارسة وظيفة التشريع وسن القوانين²، ومع تطور عمل السلطة الوطنية وانتخاب مجلس تشريعي فلسطيني، ووفق تعديلات القانون الأساسي الفلسطيني تم التحول في شكل الحكم من النظام الأقرب للنظام الرئاسي حيث لا وجود لمجلس ورئيس مجلس وزراء، إلى النظام

1 أ . سما سقف الحيط ، أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على القضاء الشرعي ، بحث منشور ضمن كتاب : الحالة التشريعية في فلسطين (2007-2012) " الآليات ، الآثار ، الحلول" ، سلسلة القانون والسياسة رقم (1) ، معهد الحقوق – جامعة بيرزيت ، رام الله ، 2012، ص 269 وما بعدها.

2 راجع المواد (1-3) من الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية المرحلية الموقعة في 1995/9/28.

البرلماني بوجود رأسين للسلطة التنفيذية الأول رئيس السلطة المنتخب مباشرة من الشعب و رئيس مجلس الوزراء المكلف من رئيس السلطة والذي يحصل على ثقة المجلس التشريعي¹.

وتتاط بالسلطة التنفيذية تنفيذ القوانين، وتوفير الخدمات للمواطنين والسهر على الحفاظ على النظام العام، من خلال مؤسسات وهيئات وزارات وما يتبعها من إدارات وأجهزة مدنية وأمنية .

في الحالة الفلسطينية هناك تداخل في المهام والاختصاصات بين دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، وبين وزارات وهيئات السلطة الوطنية، وحتى في إطار مؤسسات السلطة الوطنية نتج عن حالة الانقسام السياسي الداخلي أجسام متقابلة ومتصارعة ومزدوجة من كل التشكيلات الرسمية الحكومية، فكل وزارة في الضفة الغربية وزارة رديفة لها في قطاع غزة ولكل سلطة أو هيئة عامة هناك نسخة مقابلة لها في قطاع غزة، وكذا كادر حكومي مزدوج واحد معين وفق إجراءات تعيين قانونية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وكادر حكومي آخر معين من قبل حكومة الأمر الواقع في محافظات غزة، وهو الواقع الذي استمر رغم مرور أكثر من عام على تشكيل حكومة الوفاق الوطني، ما انعكس على أداء الجهات الحكومية لمهامها وواجباتها واختصاصاتها وتمكينها من العمل وتوفير الموارد والمستلزمات الأساسية لممارستها لمهامها ، الأمر الذي انعكس سلباً على الموازنة العامة وعلى الأداء وعلى الخدمات المقدمة للجمهور².

هذا الواقع يؤثر بشكل كبير على الأمن القومي الفلسطيني، ومرتكزاته المتعددة سواء وحدة النظام السياسي، أو وحدة التمثيل الفلسطيني، أو استقرار النظام وقوته ومقومات الحكم الرشيد، وبالتأكيد يؤثر على صمود المواطن على أرضه ونيله لحقوقه القانونية .

5- ممارسة دولة فلسطين للسيادة الوطنية :

إذا كانت الدولة هي مجموع بشري يقيم بصفة مستقرة على إقليم معين ويخضع لسلطة سياسية، وبقيام الدولة تتمتع بالسيادة والتي تعني مجموعة الاختصاصات التي تنفرد بها

1 د. فحي الوحيدي، المبادئ الدستورية العامة مع شرح التطورات الدستورية، مرجع سابق، ص 183 وما بعدها .

2 النزاهة والشفاافية في إجراءات تعيين المناصب العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية ، الجزء (2) ، تقرير ضمن سلسلة تقارير رقم (54) ، صادر عن أمان (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة)، رام الله ، بدون سنة نشر ، نسخة الكترونية ، ص 2.

السلطة السياسية في الدولة وتجعلها سلطة أمرة عليا، لها قدرة على فرض إرادتها على غيرها من الهيئات والأفراد ، وعليه فللسيادة وجهين خارجي سلبي بموجبه لا تخضع الدولة لأي دولة أجنبية، أما الوجه الداخلي للسيادة الإيجابي بمعنى أن تكون للدولة السيادة على غيرها من الهيئات والأفراد على إقليم

الدولة تمارس سيادتها باستقلال كامل.¹

فالسيادة هي التي تجعل الدولة تظهر في مواجهة الدول الأخرى كوحدة واحدة متميزة لها شخصية قانونية دولية مستقلة تعطىها القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الواجبات ، وهنا يستلزم التمييز بين السيادة القانونية والسيادة الفعلية وذلك في حالة وجود احتلال اجنبي لإقليم الدولة أو جزء منه ، فتبقى السيادة القانونية للدولة رغم وجود الاحتلال أي التمتع بالشخصية الدولية المستقلة عن الدولة الأجنبية، أما السيادة الفعلية وممارستها الواقعية على الإقليم قد تكون منقصة بسبب وجود الاحتلال بحيث تكون سلطات الدولة مقيدة في قدرتها على التصرف وممارسة أعمال السيادة.²

وبالبحث في ممارسة السيادة في فلسطين، والتي يجب أن تتاط بالمؤسسات الدستورية والسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية نجد انه رغم حصول فلسطين على الشخصية القانونية الدولية³ وبالتالي السيادة القانونية، إلا أن السيادة الفعلية منقصة بسبب عاملين رئيسيين وهما استمرار الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار الانقسام السياسي الداخلي الفلسطيني⁴ وذلك على النحو التالي :

يعتبر وجود الاحتلال العسكري الإسرائيلي العامل الرئيسي الأول في الانقاص من السيادة الوطنية الفلسطينية الفعلية ويبرز ذلك جلياً في عدد من الجوانب أهمها :

1 د. فتحي الوحيدي، النظم السياسية المعاصرة ونظام الحكم في الإسلام، مرجع سابق ، ص 20.
 2 د. عبد الرحمن أبو النصر، القانون الدولي العام، ط (4)، مكتبة القدس، غزة ، 2012، ص 240 وما بعدها .
 3 تم تأكيد الشخصية القانونية الدولية لدولة فلسطين من خلال الاعتراف بها من قبل عشرات الدول وكذا الحصول على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة ودولة كاملة العضوية في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية وانضمامها لعدد من المواثيق والمعاهدات الدولية .
 4 لتجنب التكرار انظر الصفحات السابقة من الورقة والتي تناولت تأثير الانقسام السياسي الداخلي على السلطة القضائية والتنفيذية والتشريعية والتي ينعكس تأثيرها على ممارسة السيادة الوطنية الموحدة .

المعابر: لاحتلال الإسرائيلي سيطرة كبيرة على المعابر الحدودية ونقاط العبور الحدودية سواء مع إسرائيل والممر الأمن، أو مع مصر أو الأردن سواء بقوة الجيش الإسرائيلي أو وفق نصوص الاتفاقيات المرحلية الفلسطينية والإسرائيلية¹.

الموارد المالية والطبيعية: قدرة السلطة الفلسطينية على بسط سيادتها على الموارد المالية والطبيعية الفلسطينية مقيدة باتفاقيات وأحكام، ولا يخفى تأثير الموارد المالية في رسم وتنفيذ الخطط والسياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنمية والنضالية².

الأرض: أي الإقليم الفلسطيني وحدوده، الركن الثاني لتكوين الدولة يشكل الاختصاص المكاني للقوانين والولاية التشريعية والقضائية وولائية المؤسسات التنفيذية، هذا العنصر أي الأرض لا تمارس السلطة الوطنية السيادة سوى على مساحات محددة منها فقط دون غيرها؛ بسبب وجود الاحتلال والاتفاقيات الانتقالية، بالإضافة للسيطرة الإسرائيلية على الأجواء والمياه الفلسطينية³.

الولاية القضائية: وفق أحكام الاتفاقيات الانتقالية ليس للقانون الفلسطيني أو القضاء الفلسطيني ولاية قضائية على أي شخص يحمل الجنسية الإسرائيلية- حتى لو ارتكب جرم داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطيني - ، ومطلوب تسليمه للجانب الإسرائيلي لمحاكمته في إسرائيل؛ أمام القضاء الإسرائيلي وفق القانون الإسرائيلي⁴. وهذا الالتزام لا يزال ساري ولم تتمكن السلطة الفلسطينية من تعديله، ولم تتمكن من الاحتفاظ بأي إسرائيلي داخل أي مركز توقيف فلسطيني لان الجيش الإسرائيلي لديه القدرة العسكرية على اقتحام هذا المركز وأخذة عنوة .

توفير الخدمات للمواطنين: إن وجود الاحتلال يؤثر بشكل كبير على ممارسة السيادة الوطنية وفي تقديم الخدمات العامة للمواطنين سواء خدمة الأمن بتحديد مناطق انتشار القوات الفلسطينية وضوابط عملها وقدراتها، أو في استخراج الوثائق الرسمية وتعديلها، أو في تنظيم وتوفير حرية التنقل والإقامة والسفر، وفي تطوير البنية التحتية من شبكات

1 راجع المواد (29-30) من الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية الموقعة في 1995/9/28.

2 راجع المادة (24) من الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية الموقعة في 1995/9/28.

3 راجع المواد (10-11) من الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية الموقعة في 1995/9/28.

4 راجع المادة (17) من اتفاقية واشنطن 1995 .

مياه وكهرباء واتصالات ، ومن إصدار التراخيص وممارسة الرقابة على نشاطات المواطنين في كافة المناطق¹.

6- واقع حقوق الإنسان الفلسطيني :

إن قضايا حقوق الإنسان وضمانات التمتع بها لم تعد مسألة يحكمها مبدأ سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، بل أخذت هذه القضايا بعد دولي وعالمي تحميها اتفاقيات دولية، ومواثيق دولية ، ومواقف دولية مختلفة تصدر عن منظمات دولية ومحاكم دولية².

وفي الحالة الفلسطينية يتعرض المواطن الفلسطيني لنوعين من الانتهاكات:

النوع الأول: الانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه المواطنين الفلسطينيين، سواء عمليات قتل وتصفية خارج نطاق القانون، والاعتداء على السلامة الجسدية، أو اعتقال تعسفي، أو ابعاد ونقل قصري من الموطن الطبيعي لأماكن أخرى، أو الاقتحامات للمنازل وتفتيشها، ومنع حرية التنقل، ومنع حرية العبادة، و تقييد حرية التعليم والعمل، وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية والاستمرار في الاستيطان، وغيرها من الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة³، والتي تمارس بشكل ممنهج وتشكل انتهاكات جسمية لاتفاقيات جنيف الأربع وملاحقها⁴، وما يعد جرائم حرب تستوجب الملاحقة من قبل المحكمة الجنائية الدولية وتتطلب موقف من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية⁵.

النوع الثاني : الانتهاكات التي تقع من قبل السلطات الفلسطينية يستلزم المطالبة بإحقاق حقوق المواطن الفلسطيني المسلوبة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي ووقف انتهاكه لتلك الحقوق من خلال اللجوء للمحافل الدولية والمنظمات الدولية والمطالبة باحترام الاتفاقيات الدولية ، كل ذلك يستلزم ان يكون سجل احترام السلطات العامة الفلسطينية لحقوق الإنسان سجل إيجابي .

1 راجع المواد (10-11 – 12-13-14-17-18) من الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية الموقعة في 1995/9/28.

2 د محمد سامي عبد الحميد ومصطفى سلامة حسين ، مرجع سابق ، ص 250 وما بعدها.

3 الملخص التنفيذي للتقرير السنوي 2014 ، الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ، غزة ، نسخة الكترونية ، ص 6 وما بعدها .

4 راجع المادة (85) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 والصادر عام 1977 .

5 راجع المادة (8) من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية .

كما أن تمتع المواطن الفلسطيني بحقوقه وحرياته الأساسية تشكل عامل حماية ومنعة للأمن القومي الفلسطيني؛ فهذا المواطن هو المطلوب منه الصمود في أرضه والتمسك بحقوقه وثوابته الوطنية وتدعيمها في مواجهة المحتل وممارساته، ما يوجب حماية حقوق المواطن الفلسطيني في سياق تثبيته في أرضه، فأى موجات هجرة فلسطينية ستشكل انتكاسة لنضال الشعب الفلسطيني وتحقيق بداية عودة جزئية للأرض الفلسطينية في مواجهة التشتت والتهجير القصري .

ولكن في المقابل سجلت المؤسسات الحقوقية انتهاكات واسعة وعديدة لحقوق المواطن الفلسطيني، لسنا هنا بصدد إعداد تقرير توثيقي بها ولكن نشير لاهم تلك الانتهاكات المستمرة وهي : انتهاك حق المواطن الفلسطيني في الحياة، والاحتجاز التعسفي على خلفية سياسية بانتهاك الحق في الحرية الشخصية وسلامة الإجراءات القانونية ، وكذلك التعذيب وسوء المعاملة ، وعدم احترام قرارات المحاكم الفلسطينية ، والانتهاك المستمر للحق في التجمع السلمي وتشكيل النقابات ، والإخلال الجلي ل ضمانات المحاكمة العادلة ، والمساس بحرية التعبير والحريات الإعلامية ، مع عدم تقريب الحق في السكن الملائم وخاصة للنازحين والمشردين جراء الاعتداءات والجرائم الإسرائيلية ، مع استمرار تعطيل الانتخابات العامة والمحلية ، وانعكاس اثر الانقسام الداخلي بشكل كبير على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتدهور وتدني الخدمات العامة المقدمة لهم سواء الصحية أو التعليمية أو المياه والكهرباء والطاقة وغيرها من الخدمات العامة ¹ .

ثانياً: البعد القانوني الخارجي

يشكل البعد والأدوات القانونية أحد وسائل مواجهة التهديدات التي تستهدف الأمن القومي الفلسطيني وخاصة في مواجهة الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية، والمواقف الدولية بصفة عامة، واستخدام أدوات القانون الدولي كرافعة وطنية تراكم الإنجازات وتواجه الاعتداءات والمخاطر الخارجية .

1 التقرير السنوي العشرون - وضع حقوق الإنسان في دولة فلسطين بين (1 كانون الثاني - 31 كانون الأول / 2014)، الصادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (نسخة الكترونية)، رام الله، 2015 ، ص 25 وما بعدها ، ص 83 وما بعدها . والملخص التنفيذي للتقرير السنوي 2014 ، الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص 16 وما بعدها.

وهنا تبرز أدوات الانضمام للاتفاقيات الدولية ، والعضوية في المنظمات الإقليمية والدولية والمتخصصة، واللجوء للمحاكم الدولية كوسائل سلمية لحل النزاعات الدولية¹، وما ينتج عنها من آثار قانونية: من القدرة على الاحتجاج القانوني، والاعتراض القانوني، وتقديم الطلبات والدفع ، والحق في الرد، وطلب استصدار القرارات والأحكام والفتاوى القضائية، أو المشاركة في اقتراح أو تعديل مشاريع القرارات، وفي عمل اللجان الدولية وما ينتج عنها من قرارات دولية².

ونعرض المحور القانون الدولي للأمن القومي الفلسطيني من خلال بندين أساسيين، الأول العضوية في المنظمات الدولية، والثاني الانضمام للمعاهدات الدولية، وذلك كما يلي :

1- عضوية فلسطين في المنظمات الدولية:

عملت منظمة التحرير الفلسطيني كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، على طرق القنوات الدولية لجلب دعم دولي لنضال الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما يأتي مدعماً لمرتكزات الأمن القومي الفلسطيني وخاصة مرتكز تعزيز الحقوق الوطنية من خلال تمتين شبكة العلاقات الفلسطينية مع الدول والشعوب الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية .

وفي هذا المجال ومنذ الاعتراف بمنظمة التحرير ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، سعت منظمة التحرير إلى استعادة الكيانية الفلسطينية وتعزيزها، والعمل على اعتراف العالم بهذه الكيانية؛ بهدف حماية وتقرير حقوق الشعب الفلسطيني، ودعم نضاله ومواجهة الاحتلال وإجراءاته سواء على صعيد الدول أو المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية أو من خلال الانضمام للاتفاقيات الدولية ، كل ذلك يندرج ضمن تعزيز مرتكزات الأمن القومي الفلسطيني .

1 د. علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1993، ص 750 وما بعدها.

2 د. محمد السيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1981، ص 239 وما بعدها . د. محمد سامي عبد الحميد و مصطفى سلامة حسين ، القانون الدولي العام، الدار الجامعية ، بيروت ، 1989 ، ص 76 وما بعدها . د. احمد حسن الرشيدى ، الوظيفة الاتقائية لمحكمة العدل الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتب ،

القاهرة ، 1993 ، ص 8 وما بعدها .

و يعد تتبع تطور تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في المنظمات الدولية مدخلاً مهماً لإدراك الوسائل الدولية لتأكيد الكيانية الفلسطينية، وجلب الدعم الدولي لقضيته، وذلك على النحو الآتي :

شكل القرار الصادر بالإجماع من مؤتمر القمة العربية السابع (الرباط 1974 م) أن منظمة التحرير الفلسطينية دون سواها هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني¹ وشغلها مقعد فلسطين كعضو كامل العضوية في جامعة الدول العربية كإحدى المنظمات الدولية الإقليمية خطوة مهمة وأساسية، فتحت الباب لحصول منظمة التحرير الفلسطينية على صفة مراقب وظيفي في الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3210) الصادر في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة بتاريخ (14 أكتوبر 1974) فقد قضى هذا القرار بأن تدعى منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في دورات الجمعية العامة في مناقشات الجلسات التي تتناول قضية فلسطين². واستناداً على ذلك حصلت منظمة التحرير على صفة مراقب وظيفي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة منذ عام 1974³ ، وفي أبريل 1977 قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعديل شروط العضوية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بحيث يمكن إدراج منظمة التحرير الفلسطينية في عضويتها ، وقد حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على العضوية الكاملة في (الإسكوا) في يوليو 1977.⁴

وبتاريخ 22 نوفمبر 1974 ، أصدرت الجمعية العامة القرار رقم (3237) بمنح منظمة التحرير صفة المراقب الدائم ، والذي قضى أن تدعى منظمة التحرير الفلسطينية للحضور في جلسات الجمعية العامة بصفة دائمة سواء كانت قضية فلسطين من بين القضايا المعروضة على الجمعية العامة أم لا وممارسة عدد من الاختصاصات والصلاحيات⁵.

1 وثائق فلسطين ، (280) وثيقة مختارة (1839-1987) ، دائرة الثقافة ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بدون دار نشر ، 1987 ، ص 425.

2 عيسى الشعيبي ، الكيانية الفلسطينية ، الوعي الذاتي والتطور المؤسسي (1947-1977) ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، 1979 ، ص 225.

3 مصطفى سيد عبد الرحمن ، الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص 24 وما بعدها.

4 ورقة أساسية تتعلق بالحالة الفلسطينية ، وضع فلسطين في الأمم المتحدة ، منشورات بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة ، على الرابط : (www.un.org).

5 مصطفى سيد عبد الرحمن ، الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص 24 وما بعدها.

ومنذ عام 1974 شاركت بعثة منظمة التحرير الفلسطينية دون حق التصويت في العديد من المؤتمرات الدولية تحت رعاية الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة نذكر منها : المؤتمر العالمي للسكان ومؤتمر الأغذية العالمي و مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار .¹

وبتاريخ 15 نوفمبر 1988 أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر استقلال دولة فلسطين ، وقرأ الرئيس الراحل / ياسر عرفات وثيقة إعلان الاستقلال ، ولاقى هذا الإعلان ترحيباً واعترافاً دولياً واسعاً فقد قامت أكثر من (105) دولة بالاعتراف بهذا الإعلان في مقدمتهم الجمهورية الجزائرية .²

وقد رحبت الجمعية العامة بإعلان استقلال دولة فلسطين ، كما قررت الجمعية العامة أن تستخدم اسم فلسطين اعتباراً من 15 ديسمبر 1988 بدلاً من تسمية منظمة التحرير الفلسطينية ، دون المساس بمركز المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في الأمم المتحدة .³

وقد سعت القيادة الفلسطينية للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ، وقد قدم الرئيس محمود عباس طلب دولة فلسطين للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة للأمين العام للأمم المتحدة ، وذلك بتاريخ 23 سبتمبر 2011 ، استناداً إلى الحقوق الطبيعية والقانونية والتاريخية للشعب الفلسطيني وإلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (181 د-2) المؤرخ 29 نوفمبر 1947 ، ولكن لم تتمكن القيادة من الحصول على تلك العضوية لعدم تمكن فلسطين من تجنيد عدد كاف من الأصوات في مجلس الأمن إلى جانب الطلب بسبب ضغوط أمريكية كبيرة.⁴

1 ورقة أساسية تتعلق بحالة الفلسطينية ، وضع فلسطين في الأمم المتحدة ، على الرابط : (www.un.org).

2 تقرير حول إعلان الاستقلال ، ملتقى اجراس العودة ، على الرابط : (http://ajrasal3awda.ahlamontada.net)، تاريخ الدخول : 29 أكتوبر 2012.

3 الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة (43) ، الجلسات العامة ، الجلسة (78).

4 ياسر غازي علاونه ، فلسطين وعضويتها كدولة في الأمم المتحدة ، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص 46 وما بعدها .

وقد حصلت دولة فلسطين في أكتوبر 2011 على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهي إحدى الوكالات الدولية المتخصصة المرتبطة باتفاقيات مع منظمة الأمم المتحدة وذلك بقرار من تلك المنظمة بأغلبية ساحقة¹.

وقد مهدت تلك العضوية لحصول فلسطين عام 2012 على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة بعد أن قدم الرئيس الفلسطيني مسودة مشروع قرار للحصول على تلك العضوية للجمعية العامة بتاريخ 8 تشرين الثاني 2012². وقد ترتب على هذه العضوية عدد من النتائج المهمة منها³:

• اكتساب فلسطين لوضعيتها القانونية كدولة ، وأحد أشخاص القانون الدولي بتعامل المجتمع الدولي معها على هذا الأساس لأول مرة في تاريخ فلسطين.

• إنهاء المزاعم الإسرائيلية بأن الأرض الفلسطينية هي أرض متنازع عليها، وتأكيد جديد لكل قرارات الأمم المتحدة السابقة على أنها أرض فلسطينية محتلة منذ عام 67 بما فيها القدس، وهي الآن أرض الدولة الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي والواجب تحريرها وتمكين شعبها من حقه في تقرير مصيره. بالإضافة للتمتع بالمزايا والحقوق التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

• العضوية بصفة مراقب للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة تفتح أبواب انضمام الدولة إلى جميع الاتفاقيات، والعهود الدولية، والوكالات المتخصصة، والأجهزة الرئيسية ، والمنظمات الدولية ، وفي محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، مما يعزز الكيانية السياسية والقانونية والدبلوماسية على الصعيد الدولي، ويمنح القضية الفلسطينية وسائل قانونية جديدة يمكنها استعماله سواء لإقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية، أو ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين عن جرائمهم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب .

1 دائرة شؤون المفاوضات ، منظمة التحرير الفلسطينية ، خبر بعنوان (اللجنة التنفيذية ترحب بقرار اليونسكو وتعتبره مقدمة للاعتراف بالعضوية الكاملة في الامم المتحدة)، على الرابط : (<http://www.nad-plo.org/>) تاريخ الدخول للموقع : 6 أكتوبر 2012.

2 نقلا عن صحيفة الأيام الفلسطينية عدد: 6046 ، السنة السابعة عشر ، بتاريخ 2012/11/10.

3 السفير نبيل الرملاوي ، مقال بعنوان : " العضوية الكاملة للدولة في الأمم المتحدة والبدائل الممكنة " ، مرجع سابق . ياسر غازي علاونه ، فلسطين وعضويتها كدولة في

الأمم المتحدة ، مرجع سابق ، ص 28 وما بعدها . البيان الختامي للمؤتمر الدولي حول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة الأبعاد القانونية والسياسية ، جامعة

الخليل بتاريخ : 19 إبريل 2012، على الرابط (<http://www.hebron.edu>).

2- انضمام فلسطين للاتفاقيات الدولية :

سعت منظمة التحرير الفلسطينية لتأكيد الشخصية القانونية الدولية لدولة فلسطين، وقدرتها على الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، على قدم المساواة مع باقي الدول للاستفادة من الآثار القانونية والسياسية لتلك المعاهدات والاتفاقيات بما يخدم حقوق الشعب الفلسطيني .

وقد كانت الاتفاقيات المكونة للقانون الدولي لحقوق الإنسان نصب أعين القيادة الفلسطينية ، وسعت للاستفادة من أحكامها، بما يصون حقوق الشعب الفلسطيني، الذي يزرع تحت الاحتلال، وفي هذا السياق بتاريخ 21/يونيو 1989 تلقت الإدارة الفيدرالية للشئون الخارجية في الحكومة السويسرية كتاب من المندوب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة بجنيف؛ بأن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قررت الانضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 ولاحقها الاضافيين لسنة 1977، وقد اخطرت الحكومة السويسرية الدول الأطراف بذلك في 13 سبتمبر 1989.¹

وبعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة فتح الباب أمام انضمام فلسطين للاتفاقيات والمعاهدات الدولية وبالفعل تم الانضمام لعدد من الاتفاقيات الدولية وفق التوضيح التالي :

الموجة الأولى للانضمام للاتفاقيات الدولية كانت مطلع شهر 4/2014 بتسليم وزارة الخارجية الفلسطينية رسمياً وثائق انضمام دولة فلسطين إلى عدد (16) من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية إلى الجهات المختصة ، وقد تنوعت تلك الاتفاقيات بين الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي الدبلوماسي أو مكافحة الفساد وغيره.²

1 موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني (النصوص الرسمية للاتفاقيات والدول المصدقة والموقعة) صادر عن بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة ، ط (3) ، ص 262 .

2 هذه الاتفاقيات الدولية هي : 1- اتفاقية لاهي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لسنة 1907 ومرفقها: اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية- 2- الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها. 3- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. 4- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. 5- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة . 6- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. 7- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات . 8- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. 9- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . 10 - اتفاقية حقوق الطفل . 11- اتفاقية

أما الموجة الثانية من الاتفاقيات الدولية التي قدمت دولة فلسطين طلب الانضمام إليها فكانت بتاريخ 2014/12/31 وتشمل عدد (18) من الاتفاقيات والبروتوكولات والإعلانات الدولية أهمها الانضمام لميثاق روما النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.¹ واخيراً بتاريخ 2015/12/12 فلسطين تنضم رسمياً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ "اتفاق باريس"، وذلك بتسليم صك الانضمام الموقع من الرئيس محمود عباس إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ، بصفته الجهة الوديعية للاتفاقية.² وفي ذات الوقت الذي يمكن الانضمام لتلك الاتفاقيات الدولة وغيرها دعم سياسي و قانوني وتقني لحقوق الشعب الفلسطيني ، وفي ذات الوقت فإن ذلك الانضمام يرتب التزامات قانونية وسياسية على فلسطين، ويثير العديد من الإشكاليات والقضايا ومنها³ :

- وجود فراغ دستوري وتشريعي بليغ يحتاج إلى سد بشأن تحديد الجهة المناط بها صلاحية التصديق على المعاهدات وإجراءات هذه التصديق ، مثلاً : موافقة السلطة التشريعية سواء المجلس الوطني أو المجلس التشريعي بأغلبية معينة وبالإضافة إلى تصديق الرئيس، وهو ما تحدده عادة الدساتير أو القوانين الأساسية .

فيينا للعلاقات الدبلوماسية. 12- اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية . 13- اتفاقيات جنيف الأربع . 14- البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف الرابعة الخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي . 15- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. 16- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. انظر : التقرير السنوي العشريون - وضع حقوق الإنسان في دولة فلسطين ، مرجع سابق ، ص 21 وما بعدها.

1 الاتفاقيات الدولية التي تم تقديم طلب الانضمام إليها بتاريخ 2014/12/31 هي : 1- اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية. 2- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. 3- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. 4- اتفاقية بازل بشأن التحكم بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود. 5- اتفاقية قانون البحار. 6- اتفاقية التنوع البيولوجي. 7- الاتفاقية المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحة 1997. 8- البروتوكول الثاني الإضافي لاتفاقية جنيف والخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة ذات طابع غير دولي. 9- البروتوكول الثالث لاتفاقيات جنيف الملحق الإضافي الخاص ببنني إشارة مميزة. 10- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. 11- اتفاقية حقوق السياسية للمرأة. 12- اتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. 13- اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية. 14- اتفاق امتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية. 15- الإعلان بموجب معاهدة روما. 16- معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. 17- اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (1980) وعدد من البروتوكولات الخاصة. 18- اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. انظر: التقرير السنوي العشريون - وضع حقوق الإنسان في دولة فلسطين ، مرجع سابق ، ص 21 وما بعدها.

2 وكالة الانباء الفلسطينية وفا على الرابط : (<http://www.wafa.ps>).

3 أ . محمد عوض أحمد التلتباني ، الإبعاد القانونية لانضمام فلسطين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ورقة عمل غير منشورة ، مقدمة خلال اليوم التدريبي المنظم من قبل مركز مسارة ، غزة ، 2015 .

- عدم استخدام الجهة المصدقة على الانضمام للمعاهدات الدولية لحقها القانوني في التحفظ على بعض أحكام تلك المعاهدات الدولية أي عدم التزامها بأحكام النصوص المتحفظ عليها .
- غياب الإجراءات القانونية الضرورية اللاحقة للانضمام أو التصديق على المعاهدات الدولية ، ومنها نشر أحكامها في الجريدة الرسمية خلال آجال معينة، من أجل الاحتجاج بها وتحقق العلم بها ، وكذلك غياب إجراءات قانونية تؤدي إلى دمج أحكام المعاهدات الدولية التي تم الانضمام إليها ضمن المنظومة القانونية الداخلية الفلسطينية .
- عدم وجود سند تشريعي يحدد القيمة القانونية لأحكام المعاهدات الدولية مقارنة بالقانون الداخلي وخاصة في حال التعارض هل العلوية لأحكام المعاهدات أم للقانون الداخلي .
- بالإضافة لوقف القضاء الفلسطيني المنقسم من أحكام الاتفاقيات الدولية، هل القضاء ملزم بتطبيق أحكام العهد من تلقاء نفسه ؟ وهل يملك المتقاضين الاحتجاج بأحكام المعاهدات الدولية رغم مخالفتها لأحكام القانون أو في حال عدم وجود نص تشريعي داخلي يعالج المسألة ؟ في ظل عدم تطبيق المحاكم المشكلة في محافظات غزة لأحكام القرارات بقوانين الصادرة من رئيس السلطة الفلسطينية .
- عند محاولة الإجابة على الإشكاليات السابقة يجب عدم تجاهل حالة الانقسام السياسي الداخلي، وتبعاتها على النظام القانوني والقضائي في فلسطين، وتعطيل عمل السلطة التشريعية وانقسام الهيئات القضائية ، في الوقت الذي يتطلب الانضمام للمعاهدات الدولية اتخاذ مواقف، وتحقيق التوافق بين الأوضاع القانونية الداخلية، والممارسة العملية، وبين الالتزامات الدولية.

المصادر والمراجع

الكتب العامة والخاصة :

1. د. أحمد الخالدي، وآخرون، الحالة التشريعية في فلسطين (2007-2012) الآليات، الآثار، الحلول، سلسلة القانون والسياسة رقم (1)، معهد الحقوق - جامعة بيرزيت ، 2012.
1. د. أحمد حسن الرشيدى ، الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1993 .
2. د. عبد القادر جرادة، وسامر موسى، الولاية القضائية الفلسطينية الواقع وآفاق ملاحقة المجرمين الدوليين " مسار نحو استراتيجية وطنية جديدة "، مؤسسة الضمير لحقوق الانسان، غزة ، 2013 ، نسخة الكترونية.
3. د. فتحي الوحيددي، النظم السياسية المعاصرة ونظام الحكم في الاسلام، ط (5)، دار المقداد للطباعة، غزة، 2011 .
- المبادئ الدستورية العامة مع شرح التطورات الدستورية في فلسطين (1996-2010)، ط (5) ، دار المقداد للطباعة ، غزة ، 2011.
- أصول الفكر السياسي، مطابع المقداد، غزة، 1991 .
4. د. عبد الرحمن أبو النصر، القانون الدولي العام، ط (4)، مكتبة القدس، غزة ، 2012.
5. د. مصطفى سيد عبد الرحمن ، الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة ، ط (1) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1988.
6. د. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1981.
7. د. محمد سامي عبد الحميد و مصطفى سلامة حسين ، القانون الدولي العام ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1989.
8. د. علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1990.
9. عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (1947-1977) ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، 1979.

الأبحاث:

1. د. عدنان الحجار، سيادة القانون وواقع القضاء خلال فترة الانقسام السياسي في قطاع غزة ، بحث منشور ضمن كتاب: اثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة " معالجات قانونية مختارة "، معهد الحقوق - جامعة بيرزيت ، رام الله ، 2014.
1. محمد عوض أحمد التלבاني ، الأبعاد القانونية لانضمام فلسطين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، ورقة عمل غير منشورة ، مقدمة خلال اليوم التدريبي المنظم من قبل مركز مساواة، غزة ، 2015.

2. عمار جاموس، حالة الطوارئ في القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 وتطبيقها في الواقع الفلسطيني، بحث منشور ضمن كتاب، الحالة التشريعية في فلسطين (2007-2012) الاليات، الآثار، الحلول، سلسلة القانون والسياسة رقم (1)، معهد الحقوق - جامعة بيرزيت، 2012.

3. سما سقف الحيط ، أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على القضاء الشرعي ، بحث منشور ضمن كتاب : الحالة التشريعية في فلسطين (2007-2012) " الأليات ، الآثار ، الحلول" ، سلسلة القانون والسياسة رقم (1) ، معهد الحقوق - جامعة بيرزيت ، رام الله ، 2012.

التقارير وغيرها :

1. ياسر غازي علاونه، فلسطين وعضويتها كدولة في الأمم المتحدة ، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ديوان المظالم ، سلسلة تقارير قانونية رقم (76) ، رام الله ، فلسطين ، 2011 .
1. النزاهة والشفافية في اجراءات تعيين المناصب العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية ، الجزء (2) ، تقرير ضمن سلسلة تقارير رقم (54) ، صادر عن امان (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة) ، رام الله، بدون سنة نشر ، نسخة الكترونية .
2. الملخص التنفيذي للتقرير السنوي 2014، الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، غزة، 2015 ، نسخة الكترونية .
3. التقرير السنوي العشرون ، وضع حقوق الإنسان في دولة فلسطين بين (1 كانون الثاني - 31 كانون الاول/ 2014)، الصادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان(نسخة الكترونية) ، رام الله، 2015.
4. تقرير حول اعلان الاستقلال ، ملتقى اجراس العودة ، على الرابط : <http://ajrasal3awda.ahlamontada.net>.
5. فتح وحماس اسباب الانقسام وفاق المصالحة ، تقرير صادر عن مركز وفا للدراسات، منشور على الانترنت على رابط : (<http://wafastudies.ps/index.php/palestinians/126>) -12-28-17-14-06-2014).
6. العملية التشريعية والرقابية البرلمانية خلال فترة الانقسام السياسي الفلسطيني (2007-2013)، تقرير صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، غزة ، 2013 (نسخة الكترونية).
7. صحيفة الايام الفلسطينية عدد: 6046 ، السنة السابعة عشر ، بتاريخ 2012/11/10.
8. دائرة شؤون المفاوضات ، منظمة التحرير الفلسطينية ، خبر بعنوان (اللجنة التنفيذية ترحب بقرار اليونسكو وتعتبره مقدمة للاعتراف بالعضوية الكاملة في الامم المتحدة)، على الرابط : (<http://www.nad-plo.org/> 1) تاريخ الدخول للموقع : 6 أكتوبر 2012.
2. السفير نبيل الرملاوي ، مقال بعنوان : " العضوية الكاملة للدولة في الأمم المتحدة والبدائل الممكنة " ، عن وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، أكتوبر 2012 ، على الرابط : (<http://www.wafa.ps>).

9. أمان تناقش بيانات الموازنة العامة في حكومة غزة والحسابات الختامية خلال سنوات الانقسام، بيان صحفي صادر عن امان ، منشور على الانترنت على رابط :

www.aman-palestine.org/ar/activities/5896.html#sthash.mFkQwUR.dpuf

القوانين والوثائق والاتفاقيات الدولية :

1. القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005
2. المرسوم رقم 9 لسنة 2007 بشأن إعلان حالة الطوارئ .
3. قانون تشكيل المحاكم النظامية الفلسطينية رقم (5) لسنة 2001 .
4. قانون مكافحة الفساد لسنة 2010 .
5. الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في 1995/9/28.
6. البروتوكول الاضافي الاول لاتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 والصادر عام 1977 .
7. نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية .
8. موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الانساني (النصوص الرسمية للاتفاقيات والدول المصدقة والموقعة) صادر عن بعثة اللجنة الدولية للصليب الاحمر بالقاهرة ، ط (3) ، ص 262 .
9. الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة (43) ، الجلسات العامة ، الجلسة (78).
10. ورقة أساسية تتعلق بالحالة الفلسطينية ، وضع فلسطين في الأمم المتحدة ، منشورات بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة ، على الرابط : (www.un.org).
11. وثائق فلسطين ، (280) وثيقة مختارة (1839-1987) ، دائرة الثقافة ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بدون دار نشر ، 1987.
12. البيان الختامي للمؤتمر الدولي حول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة الأبعاد القانونية والسياسية ، جامعة الخليل بتاريخ : 19 إبريل 2012، على الرابط (http://www.hebron.edu)